درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة
في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة

إعداد

عبير عيد الدويلة

المشرف

الأستاذ الدكتور إبراهيم عبدالله ناصر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
أصول التربية

كلية الدرسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ، ٢٠٠٧

الجامعة الأردنيــــة
كلية الدراسات العليا

إقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب : جبر عيد جمعان الدويلة . الرقم الجامعي ٨٠٦٠٤٠٩

تخصص : أصول تربية الكليـــــة العلوم التربوية

عنوان الرسالة / الأطروحة : درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثره على الطلبة

اعلــن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأرُدنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي / أطروحتي بعنوان : درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثره على الطلبة وذلــك بمــا ينسـجم مــع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميــة . كما أنني أعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث او أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامــية ، وتأسيساً على ما تقدم فأنني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلــك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التـــي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق فـــي الـــتظلم أو الاعــتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمــداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب :- ....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالــة
التوقيع .... التاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٩

التاريخ: ٢٠٠٧/٥/٢٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة) واجيزت بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٧م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور إبراهيم عبدالله ناصر، مشرفاً أستاذ أصول التربية	....
الدكتور نعيم حبيب الجعنيني، عضواً أستاذ أصول التربية	....
الدكتور محمد صايل الزيود، عضواً أستاذ مساعد أصول التربية	....
الدكتور يزيد عيسى السورطي، عضواً أستاذ مشارك (الجامعة الهاشمية)	....

نموذج التفويض

أنا عبير عيد جمعان الدويلة، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٠٧/٥/٢٧م

The University of Jordan
Authorization Form

I, Abeer Eid Jmaan Al-Duwaila, authorize the University of Jordan to supply copies of my Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date: 27/5/2007

الإهداء

إلى الأشم الذي رباني .... وأعطاني كثيراً ..... الى من أستمد من رضاه العزيمة .... أبي

إلى شجرة الصفصاف .... إلى من منحتني حنان الأرض كلْه .... إلى من كنت في عينها دمعة وفي قلبها خفقة .... أمي، علَّ فرحي بجهدي يتوسّل إلى الله أن يشفيها.

إلى الذين قاسموني همّي وفرحي .... إلى عزوتي .... إلى رياحين الحياة .... أخواتي وإخوتي وأصدقائي.

إلى كلّ من مدَّ يده بالعون لاستكمال هذا الجهد أهديهم جميعاً هذه الثمرة التي ارجو الله أن تجد قبولاً حسناً.

عبير الدويلة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين

لا يملك المرء ما يكفي من جهد لإثبات عرفانه لأولئك المخلصين الذين أولوا بحثي رعاية منقطعة النظير، فلأستاذي الدكتور إبراهيم ناصر كل التقدير والثناء على ما قدّم، آملاً من المولى ان يمدّ في عمره لمزيد من العطاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بمناقشة هذا البحث، وأثروهُ بملحوظاتهم القيمة.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى جهود المجهولين الذي لا يتسع المجال لذكرهم والذين كانت لهم إسهامات رائعة لا يمكن نسيانها.

وإلى المخلصين لثرى الكويت الحبيبة أقدّم التحية وخالص التقدير.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة

إعداد
عبير الدويلة

المشرف
الأستاذ الدكتور إبراهيم عبدالله ناصر

ملخص

هدفت هذه الدراسة قياس درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وأثر ذلك على الطلبة، ومدى وعيهم ومعرفتهم بمواد الدستور، وأهمية مقرر التربية السياسية، كذلك التعرف إلى دور المدرسات والمناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم من وجهة نظرهم. كما هدفت إلى معرفة أثر متغيرات الدراسة تخصص المدرسات وخبراتهن من ناحية وجنس الطلبة ومستواهم الدراسي من الناحية الاخرى.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم اختيار عينة الدراسة الأولى من أعضاء هيئة تدريس الإناث في جامعة الكويت والبالغ عددهن (٧٣) بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة المكون من (٢٣٠) عضو هيئة تدريس. أما عينة الطلبة والبالغ عددهم (٢٧٨٢) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة المكون من (٢١٥٧٥) طالباً وطالبة. وتم إعداد قياس خاص بالمدرسات مكوّن من (٤٧) فقرة، وآخر خاصٌ بالطلبة، مكون من (٤٥) فقرة، وقد عولجت المعلومات فيها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية والترتيب حسب المتوسطات الحسابية، كما تم استخدام اختبار (t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وأهمها أن المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي تتمتع بدرجة مرتفعة من الوعي السياسي، وكذلك الطلبة الذين يملكون الوعي السياسي بأهمية المعرفة بمواد الدستور، وكذلك ادراكهم لأهمية معرفتهم بمقرر التربية السياسية.

كما توّصلت الدراسة الى أنّ دور المدرسات ومناهج التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة لا يصل الى الحدّ المطلوب، وتبيّن أن ثمة فروقاً ذات دلالة إحصائية لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة تعزى للجنس ولصالح الإناث والمستوى الدراسي لصالح طلبة السنة الأولى.

الفصل الأول
خلفية الدراسة

المقدمة :

إن التغيرات العالمية الراهنة، التي يشهدها المجتمع الإنساني منذ العقد الأخير من القرن العشرين، بما تشمله من تسييس العالم، وترابط أجزائه، وتعقد مشكلاته وقضاياه، جعلت الوعي السياسي قضيّة من أهم القضايا التي ينبغي على الفكر الاجتماعي والسياسي الاهتمام بها، فدائرة الوعي السياسي اتسعت واتسع معها تفاعل الفرد مع المتغيرات السياسية العالمية الراهنة. وليست المرأة في معزلٍ عن كل ذلك باعتبارها ركيزة المجتمع الأولى. ولا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة الواعية في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، ممّا يدفع إلى مزيد من التقدم والرقي، مواكبة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع.

ومن هنا يمكن القول إنّ دراسة درجة الوعى السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وأثر ذلك على الطلبة يمثل في واقع الأمر مطلباً الا وهو مدى مشاركة نصف طاقات المجتمع في عملية التنمية الشاملة، ويرى كثير من الباحثين أن أخذ المرأة لدورها في القيادة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هو شرط أول لنجاح خطط التنمية بكل أنواعها (المحمد ، ١٩٩٩)

إن درجة الوعى العالية لدى الأفراد في المجتمع سواءٌ أكانوا ذكوراً أم اناثاً، تقوم بدور بالغ الأهمية في إنجاح العمليات الإنمائية وفق الخطط المحددة لها. ويعد الإنسان وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد، فكلما كان الفرد في المجتمع أكثر وعياً بقدراته وإمكاناته كان أكثر إسهاماً وعطاء في مجال التنمية. ولابد أن يتشكل هذا الوعي في إطار تنظيمي سليم، حيث تتولى المؤسسات التربوية الدور الأكبر في بلورة هذا الوعي وصقله بالصورة المثلى التي من شأنها أن تشكل دافعاً قوياً للإنجاز، والاعتماد على الذات في خلق تنمية قومية ناجحة على أسس علمية ثابتة (الموسوي، ١٩٩٠).

إن محاولة دراسة الوعي السياسي للمرأة الكويتية تستلزم الإشارة إلى أمرين : **أولها**: أن الحياة السياسية للمرأة في أي مجتمع هي جزء من كل، وليست جانباً مستقلاً عن سواه، بحيث يستطيع أن ينهض وحده دون تداخل مع غيره أو تفاعل مع عوامل أخرى ذات صلة وثيقة به ومؤثّرة فيه، فالعمل السياسي للمرأة يرتبط بالبيئة الثقافية، والظروف الاجتماعية ورؤية متكاملة لدور المرأة فيه لا من جانبه السياسي، حسب، بل وفي نظرة شاملة تستوعب كافة المؤثرات المحيطة فيه. و**ثانيها**: أن تاريخ المرأة الكويتية يؤكد أن صحوة دورها مع مطلع القرن العشرين كانت سياسية بالدرجة الأولى، فقد اقترن خروجها من أجل التعليم والعمل بمسار الحركة

الوطنية، ودورها فيها، وإسهامها المشهود في دعمها تحت رايات الوطن (فهمي، ٢٠٠٣). وعليه يكون حق المرأة في التعلّم والعمل بالتحديد يمثل الركيزة الأساسية لدورها السياسي.

إن تكوين الوعي السياسي بمشاكل المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا بتسيس المرأة، أي برفعها نفسها إلى مستوى تستطيع أن تفهم معه مشاكلها، وارتباط هذه المشاكل ارتباطاً تركيبياً بالمشاكل العامة على أساس وحدة النضال بين المرأة والرجل،نظراً لوحدة المصير بين المرأة والرجل، ويكون تكوين المرأة بالعلم والعمل حتى تساهم في بناء مجتمعها، ومن ثَمّ حتى يستوعب الناشئ "الطفل" عن طريقها شخصية مجتمعه (المصدق، ١٩٩٠) .

وبالنظر إلى المجتمع العربي - وعلى الرغم من وجود عوامل تحد من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أم امرأة في العملية السياسية، كغياب الحريات، وانخفاض درجة الوعي السياسي، وانتشار الأمية، وضعف الأحزاب والنقابات، فيجب عدم إغفال فكرة وجود عوامل تؤثر على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل في المجتمع العربي عموماً وفي المجتمع الكويتي على وجه الخصوص، ومن هذه العوامل الهامة:

- الثقافة السياسية السائدة والتي تحدد الدور السياسي للمرأة في المجتمع.
- ارتفاع مستوى تعليم المرأة لأنه سيزيد من وعيها وإدراكها لجميع حقوقها.
- زيادة انخراطها في المجال الاقتصادي وخروجها إلى سوق العمل.
- ارتفاع مستوى دخل الأسرة له علاقة وتأثير على مشاركة الأفراد.
- إن للمناخ السياسي تأثيراً على مشاركة الأفراد ذكوراً أو اناثاً (راجح، ٢٠٠٣).

ومع ذلك فقد حققت الكويت تقدماً واضحاً من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين، وللنساء نسبة مرتفعة من المشاركة في قوة العمل، كما يتمتعن بحماية وفيرة حيال التمييز ضدهن، وأشار تقرير صادر عن لجنة شؤون المرأة في الكويت إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من (٢٣%) في العام (١٩٩٤م) إلى (٣١,٣%) في العام (٢٠٠٠م) ونسبة تعليم الاناث في جميع المراحل التعليمية من (٦٧%) بين العامين (١٩٩٠-١٩٩٤م) إلى (٧٧%) بين العامين (١٩٩٥-١٩٩٩م)، (أسكوا، ٢٠٠٤).

أما عن دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، فلم يكن للمرأة الكويتية دور في ذلك، نظراً لحداثة التجربة، ولتدني مستوى الوعى العام، وغياب إدراك المرأة لدورها في الحياة السياسية، فغدا ترفاً لم يخطر ببالها أو ببال النخبة التي تحركت مطالبة بالإصلاحات السياسية، وكذلك الحال مع المجلس التأسيسي الذي وضع قانون الانتخاب رقم (٣٥) (١٩٦٢م).

أضف إلى ذلك أن النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن إعطاء أي دور للمرأة في الحياة السياسية. ولكن بالرغم من كل ذلك فقد جاءت صياغة دستور دولة الكويت صياغة بعيدة عن التحيّز ضد المرأة، وكأن واضعي الدستور أرادوا أن يجعلوه صالحاً لمستقبل الكويت وليس فقط لحاضرها. ومن هنا بدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة، وتبلور هذا الوعي في المؤتمر الأول الذي عقدته جمعية النهضة الأسرية في ديسمبر (١٩٧١م) وتوالت بعدهُ المؤتمرات والمطالب في المجالس النيابية حتى يوم ١٦ مايو (٢٠٠٥م) حين حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب (العتيبي، ٢٠٠٥) .

إن إقرار قانون المشاركة السياسية العامة فتح آفاق العمل والشراكة السياسية العامة التي لا تقتصر على الترشيح والاقتراع. بل هناك دور كبير ينتظر المرأة في تثقيف ذاتها والمجتمع سياسياً والتهيؤ للعمل الجاد في رسم خارطة الحياة السياسية، ولا ننسى أن هذا الدور سوف ينعكس على الأجيال الطالعة التي ستولد غداً ضمن معادلة المساواة والعدالة الكاملة. والتنشئة السياسية لتقوم بدور هام بهدف إعداد الناشئ المطلع على الفكر السياسي، المتفهم للقضايا السياسية، المتحرر من التعصب والانغلاق، القادر على العمل السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية.

فالمؤسسة التربوية من أهم مؤسسات المجتمع، وذلك للدور الخطير الذي تتولاه فضلاً عن الوظائف المهمة التي انيطت بها، فهي المسؤول المباشر عن تلبية احتياجات المجتمع من الطاقات البشرية على مختلف المستويات ومن جميع المجالات. (التل، ١٩٨٧) .

وتعد مرحلة التعليم العالي من "كليات ومعاهد وجامعات" إحدى المحطات الرئيسة في مسيرة الإنسان الحياتية تاركة عبر أحداثها وتجاربها وتفاعلاتها التربوية أعمق البصمات في بنيان شخصية الانسان الاجتماعية، ويفترض في الجامعة، كمجتمع تربوي يحدث فيه التعليم والتعلم، (التل، ١٩٨٦)، أن تهّيء الطلبة للجمع ما بين الأولوية الأولى المتمثلة في التحصيل الاكاديمي والوعي السياسي بالدور الموكل اليهم بعد هذه المرحلة كثيرٌ، وبالتالي فإن مشاركتهم في العمل السياسي مشاركة متسرعة قبل أوانها، مما سيدفع كثيراً من الطلبة إلى الانخراط في تنظيمات سياسية بدافع الحماس، وليس بدافع الإيمان والاقتناع بمبادئ هذه التنظيمات وأهدافها.

إن الهيئة التدريسية في المؤسسة التربوية ليست قطاعاً عادياً من قطاعات المواطنين، بل إنها متميزة كونها تعد المواطنين وتؤهلهم لمتطلبات الحياة، ولكي تكون عملية الإعـداد عمليـة إيجابية، وشاملة وغير منحازة ولا معقدة، ولا متعصبة لرأى من الآراء وعرض الأفكار، فيجب

أن تكون هذه الهيئة غير مقيّدة فكرياً بمدرسة سياسية محددة وبنظام حزبي معين (التل، ١٩٨٧).

ولهذا كله فالحاجة ماسة إلى قياس مستوى الوعى السياسي للمرأة الكويتية من ناحية قدرتها على الموازنة بين مزايا السلطة ومساوئها، وبين الإمكانات المتاحة لها وبين إنجازاتها، وبين صلاحياتها وممارستها الفعلية، لنستطيع في النهاية أن نقدّر مدى وعيها السياسي بحقوقها وواجباتها القانونية، والسعي لتطوير القوانين التي تضمن لها ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية والدستور، وتأكيد حقها في المساواة في التعليم والعمل. لينعكس ذلك على مخرجات طلبة التعليم العالي، الذين سوف يساهمون مساهمة فعّالة في العملية السياسية والمشاركة الديمقراطية، وذلك بتزويدهم بالمعلومات بشؤون الوطن، وتفعيلها، كذلك فهم الدستور الذي يقوم عليه الحكم والسلطات التي يقوم عليها الحكم، والتعرف على حقوقه وواجباته.

وجدير بالذكر أن هناك اهتمام كبير في الوقت الحالي بين مختلف فروع الدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية بدراسة أوضاع المرأة واتجاهاتها ووعيها وقيمها ودورها في المجتمع، ويكاد هذا الاهتمام يكون عالمياً، إذ أصبح مفهوم المرأة ووعيها يحظى بالدراسة والاهتمام والتحليل في المجتمعات المتقدمة والنامية على اختلاف الايديولوجات والأطر التي تعالج فيها قضايا المرأة، وفيها تتباين الأدوار، وتتنوع المشكلات طبقاً لتنوع الأطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تدرس من خلاله الظواهر المختلفة المتصلة بالمرأة وكذلك المشكلات التي تمس حياتها بصورة مباشرة او غير مباشرة.

ومن هنا اكتسبت مشاركة المرأة الكويتية السياسية أهمية خاصة كونها تمثل ملمحاً يشير إلى تنامي المجتمع الديمقراطي، وهناك من يميل إلى استعمال نسب مشاركة المرأة في مراكز القرار، كمعيار لنمو وحداثة المجتمع ومستوى الممارسة الديمقراطية، وهذا المؤشر رغم أهميته إلا أنه قد يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية إذا تم تضخيم أثره. وتكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في أنها قد تعكس مدى الوعى السياسي الذي تتمتع به، وذلك من خلال إدراكها لحقوق المواطنة وواجباتها ومن خلال نظرتها إلى السلطة القائمة في الدولة وطبيعة العلاقة معها وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين، وانعكاس هذا الوعي السياسي على مخرجات التعليم العالي (عاشور، ٢٠٠٣).

ومما لا شك فيه أن درجة الوعي السياسي لدى المرأة من أهم الموضوعات التي نواجهها في الكويت، فكان علينا أن نتناولها بالبحث والتمحيص، وتحديد المعالم الأساسية لها،

ليتضح الموقف تجاهها بشكل كامل، لا سيّما بعد حصولها على حقوقها السياسية من ترشيح وانتخاب، وعليه فإن ممارسة هذا الحق حديثاً يعطي موضوع درجة الوعي السياسي للمرأة الكويتية أهمية خاصة وبالغة في هذه الظروف المستجدة على المجتمع الكويتي في ممارسة المرأة عملية الترشيح والانتخاب.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة تحديداً في الاجابة عن التساؤل الآتي:

- **ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة ؟**

هدف الدراسة وأسئلتها :

تهدف هذه الدراسة إلى تفحّص درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وأثر ذلك على الطلبة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات ؟

٢- هل ثمَّة فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة العاملة حسب التخصص والخبرات؟

٣- ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم ؟

٤- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس والمستوى الدراسي ؟

٥- ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم؟

٦- هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي؟

٧- ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم؟

٨- هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ومدى تأثير ذلك على الطلبة ومساهمتها في تشكيل الوعي السياسي لديهم.

إن شريحة الطلبة في التعليم العالي في المجتمع الكويتي شريحة كبيرة العدد ومؤثرة، ويعول عليها المجتمع الشيء الكثير، في الارتقاء بالمستوى الحضاري. والتعليم العالي من "معاهد، وكليات وجامعات" بما تحويه، إذ تشكّل مجتمعاً مصّغراً، كما أنّ طلابها ينحدرون من مناطق وبيئات ومستويات تعليمية مختلفة، ولذلك تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- التعرف أو الكشف على درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي فهي ستعمل على تشكيل الوعي السياسي لدى طلبة التعليم العالي.
- تنسجم الدراسة مع المستجدات السياسية الحالية على الساحة المحلية الكويتية في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب (بعد صدور القرار في تاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٥م) .
- إن موضوع الحقوق السياسية للمرأة، ومدى درجة وعيها السياسي بدأ يأخذ أشكالاً، إعلامية مختلفة عن واقع المجتمع الكويتي، لذلك رأت الباحثة، أن تطرق هذا الموضوع بشكل موضوعي يعتمد على الأسلوب العلمي من خلال رؤية علمية متخصصة .
- يذهب الشباب من الجنسين إلى أهمّية الوعي السياسي للمرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي بشكل واضح، ومدى تأثيره عليهم.
- لقد تم اختيار هذا الموضوع أملاً في التعرف على الدور الذي تقوم به المرأة الكويتية بالنسبة للوعي السياسي في الوقت الحاضر، وما يؤمل أن تقوم به، توافقاً مع المجتمع وتغيراته المستمرة، وإسهاماً من الباحثة لإطلاع مجتمعه على حقيقة هذا الأمر وما يمكن القيام به حياله .
- يؤمل أن يفيد من نتائج هذه الدراسة بعد إتمامها الأكاديميون والطلبة والباحثون كوسيلة إثرائية وكمرجع لتعزيز وتطوير دراسات جديدة في هذا المجال.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الإناث من اعضاء هيئة التدريس والطلبة ذكوراً وإناثاً في جامعة الكويت في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

مصطلحات الدراسة:

- **الوعى لغة** : الفهم وسلامة الإدراك (ابن منظور، ١٩٧٠).

أما التعريف المستخدم في هذه الدراسة فهو إدراك الفرد لنفسه، والبيئة المحيطة به " (مدكور، ١٩٧٥) .

- **الوعي السياسي**: إدراك الفرد للمعارف، والمعلومات السياسية بالقضايا، والمؤسسات، والقيادات السياسية على المستوى المحلي والقومي والدولي (الخميسي، ٢٠٠٠).

أما التعريف الإجرائي في هذه الدراسة فيعني: ادراك المرأة العاملة لمجموعة من الأجهزة والتنظيمات والسلطات السياسية وموقفها منها وتقييمها لها سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي، كما يفصح الوعي السياسي عن ذاته في صورة المشاركة السياسية التي تتراوح بين مجرد المعرفة السياسية وتكوين تصور عنها، وتبني اتجاه سياسي محدود ودعمه، ثم تبني أنماطاً سلوكية سياسية بعينها مثل العمل على نشر هذا الوعي بين فئات الطلبة المختلفة، والقيام بالدور التوعوي السليم .

- **المشاركة السياسية** : نوع من النشاط الاجتماعي السياسي الذي يمارسه المواطنون حسب مواقعهم وقدراتهم في اختيار السياسات العامة للدولة أو اختيار القيادات والحكام وكل ما يتعلق ببنية النظام السياسي في مجتمعهم (عواملة، ٢٠٠٥).
أما التعريف الاجرائي المستخدم في هذه الدراسة فهو: إعطاء المرأة حقوقها السياسية، كي تنطلق لتقرير مصير بلادها، والإدلاء بصوتها وتنتخب العامل الصالح من ممثلي الأمة.

- **التنشئة السياسية**: هي التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كافة مراحل حياة الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي يحتضنها المجتمع (المنوفي، ١٩٧٨).
أما التعريف الاجرائي فيعني: بلورة القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية ذات الدلالة السياسية ليتعلم الفرد من خلالها أنماط السلوك السياسي السائد في مجتمعه.

- **التربية السياسية** : منظومة الاجراءات لتطوير جانب من جوانب الشخصية الناشئة، يستطيع من خلالها أن يطور وينمي مجموعة من القيم والمعلومات والمفاهيم والاتجاهات والقناعات، وما

يرتبط بها من ممارسات ومهارات، تساعد على فهم العالم السياسي الذي يعيش فيه، وأن يؤدي دوره بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية (ناصر، ٢٠٠٣).

أما التعريف الاجرائي في هذه الدراسة فيتصل بالاهتمام بالنشء وتهيئتهم لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع؛ الذي يعيشون فيه، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداده ليمثل مكانة في المجتمع قائداً ومقوداً، ناخباً ومرشحاً، له من الحقوق وعليه من الواجبات ، يعمل في المجتمع ويدافع عنه.

- **الثقافة السياسية** : مجموعة الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة والنظام السياسي في المجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلا في المجتمع (Winter & Bellows 1977).

أما التعريف الاجرائي فيتمثل في: فهم طبيعة السلطة السياسية والنظام السياسي، أشكاله وأنماطه وتوازنات القوى السياسية فيه سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، وإدارك العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول ودوافعها، وأهمية تنظيمات المجتمع المدني.

الفصل الثانـي

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

لم يكن المجتمع الكويتي يوماً مجتمعاً منغلقاً على نفسه. فموقعه الجغرافي جعله ينفتح على العالم الخارجي، الأمر الذي عرّضه لنوع من الطفرات الحضارية التي تخرج عن حدود التطور المألوف الذي يستغرق وقتاً كافياً لينتقل المجتمع من وضع متخلف راكد static إلى وضع سريع الحركة dynamic يشد انتباه المراقبين والباحثين . ولعل أول من تأثر برياح هذا التغير المرأة، وهو أمر طبيعي يمكن ملاحظته في معظم الدول التي أخذت بأسباب الحضارة الحديثة، لا سيما الدول الغربية حين دفعت بالمرأة لأن تكون في مقدمة صانعي ذلك التحول الحضاري .

وكذلك الحال في الكويت، فقد نتج عن تلك الطفرة الحضارية تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية عديدة. فالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والوجبات جزء أساسي من هذا التطور الحضاري، والانتقال من حياة السيادة الذكورية الى حياة تعترف بالمرأة كإنسان ينبغي أن يشارك في صنع الأحداث، وأن يلقى كامل الاحترام، وأن تتاح له الفرص المتاحة للرجل من تعليم وتدريب، ودخول في سوق العمل والمعترك السياسي. "هذه القضايا وغيرها من قضايا التمييز والتفرقة في المعاملة ضد المرأة تجاوزها التطور، وألقى بها رياح التغير الحضاري خلف أسوار المجتمع الإنساني" (الصالح ، ١٩٩٦) . ولعل العقد المقبل يشهد خطوات واسعة لتحقيق ما تصبو إليه المرأة الكويتية، والأمل كبير في أن تأخذ المرأة مكانها في تنمية المجتمع الكويتي من خلال المشاركة في صنع القرار السياسي، مما يتطلب عملاً جاداً ومتواصلاً ومخلصاً. " فإن تغيّر الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي لا يتم أبداً قبل أن تسبقه تغييرات فكرية ونفسية عميقة في عقلية المرأة والرجل الكويتي لأهمية مشاركة المرأة في أمور الحياة " (العوضي ، ٢٠٠٠) .

وقد أثبتت المرأة الكويتية أهليتها وجدارتها واستحقاقها لتلك المكانة المميزة في كافة المجالات التي أعطّها حق الممارسة والمشاركة فيها اهتداء من تعاليم دينها الحنيف، حيث يقول الله تعالى في محكم كتابه: " للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " (سورة النساء، آية ٣٢). وانطلاقا أيضاً من روح الأسرة الواحدة فقد كفل الدستور الكويتي جميع الحقوق والواجبات للمواطنين، ولم يفرق بين رجل وامرأة، " من خلال المادة (٢٩) التي تنص على أن " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل أو اللغة أو الدين " (العتيبي ، ٢٠٠٥).

لقد كفل الدستور والمجتمع للمرأة المكانة والحصانة بهدف زيادة إسهامها ومشاركتها في مجالات التنمية سواء في جانب التنشئة الاجتماعية أو الجوانب الاقتصادية، وقد تدرجت المرأة في الدخول إلى مجالات القيادة والسلطة تدرجا يساير طبيعة المجتمع الكويتي نفسه، وطبيعة تطور وتنامي دور المرأة ومشاركتها في قضايا تنمية مجتمعها. فارتفعت مكانة المرأة وشغلت مناصب عديدة على صعد كثيرة حتى وصلت عام ١٩٩٤م إلى درجة مديرة جامعة ، ووكيله وزارة، وسفيرة، كما ترأست المرأة الكويتية معظم المهن العلمية والعملية التي يمارسها الرجال. ويوجب هذا التطور في أوضاع المرأة الكويتية التأكيد على أن المجتمع يفرد مكانة خاصة للمرأة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، مما أهلها إلى وجودهما في مواقع اتخاذ القرار من قوة العمل الوطنية (العجمي، ٢٠٠٠).

ويرجع الاتجاه في تزايد نشاط المرأة الكويتية في سوق العمل إلى إدراكها لأهمية مساهمتها في عملية التنمية، وكذلك لتطور المستوى التعليمي للمرأة، حيث إن ارتفاع معدلات النمو للإناث في النظام التعليمي قد أدى إلى إقبال الإناث على الاهتمام بسوق العمل بشكل أكبر، مما يشير إلى احتمالات ارتفاع نسبة الإناث للعرض الكلي لقوة العمل خلال الفترة المقبلة بشكل مميّز وحديثاً أصبحت المرأة الكويتية تحتل منصب وزيرة في عام ٢٠٠٦.

وإذا كانت المرأة في مجتمعنا المحلي قد واكبت حركة النهضة الحديثة، واستوعبت أهدافها، وأسهمت في تنفيذ خططها وبرامجها على قدم المساواة مع الرجل في العديد من المجالات، وكان لها حضورها الأكثر تميّزاً كما وكيفاً في قطاعات تنمية أساسية مثل قطاع التربية والتعليم ، " فإن المستقبل المنظور يتطلب أن ترفع الحواجز المصطنعة التي فرضتها ظروف تاريخية معينة هي في جوهرها تقاليد لا تستند إلى معطيات ديننا الحنيف ولا تنبع من واقع حضارتنا التي تميزت وازدهرت لقرون عدة، وكان من عوامل ركودها أنّ العزلة قد فرضت على المرأة، وبذلك فقد المجتمع نصف طاقته الحيوية فلم يستطع أنْ يجاري حركة التحديث والتطور في جوانبها المعنوية والمادية مما أدى الى ظاهرة الركود الحضاري والركون الى التقيد والأخذ عن غيرها دون أن نكتسب خبرة الإبداع والانتاج أو نمتلك أدوات التطوير والتحديث" (السدانى، ١٩٨٣).

فجاءت مبادرة القيادة الكويتية بإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية في وقتها، لأننا مقبلون على عصر جديد لا بد أن تشارك المرأة في صنعه في عديد من المستويات، ويتطلب ذلك رؤية واضحة لهذا الدور بصرف النظر عن حجم تمثيلها في المجلس النيابي أو في السلطة

التنفيذية، فهذا الحق السياسي ما هو الا استدعاء جديد للمرأة لتحملَ مزيداً من الأعباء والتكاليف في بناء الوطن وتنميته .

ويتطلب دور المرأة الجديد تفهماً لطبيعة دورها داخل الأسرة، وفي نطاق المجتمع، فلم يعد مقبولاً أن تكون نشاطاتها محصورة داخل تلك الصور الاحتفالية التي تؤطره مجمل نشاطاتها الاجتماعية . وعلى المرأة أن تنهض بتحمل تبعات أكثر تتطلبها حاجات الوطن وتطلعاته وضرورات الحياة، وأن ساحة العمل الاجتماعي أمام المرأة ما تزال محصورة في دوائر محدودة نسبياً. " ومطلوب من القيادات النسائية أن تغطي ساحة الوطن كله بنشاطاتها، وأن تعمل على نشر الوعي في مختلف قطاعات الوطن، وفي جميع صفوف المواطنين، وألا تكون تلك الجهود مقصورة على المرأة وحدها، لأنه لا بد أن يتفهم الرجل دور المرأة الجديد، وأن يتقبله ويعيه، ويعمل على مساعدة المرأة زوجة وأختاً وبنتاً على التفاعل معه، فتوجيهه خطاب التوعية لن يكون قصرا على المرأة، وإنما هو خطاب للرجل والمرأة على حـــد ســـواء" (الصباح ، ٢٠٠٠).

الوعي السياسي

" الوعي في الأصل اللاتيني يعني معرفة الأشياء على نحو مستمر، ويعدّ " فرنسيس بيكون " أول من استخدم هذه الكلمة عام (١٦٠٠م)، كما استخدمها " جون لوك " في مناقشاته الفلسفية وكان يقصد بالوعى أن الإنسان واع دائماً بنفسه وهو يفكر. كما أنه أول من فسر الوعي بأنه الأفكار التي تمر في عقل الانسان، وفي أوائل القرن التاسع عشر كان علم النفس قد خرج الى حيز الوجود وله اسمه الخاص الذي عرف بأنه علم الوعي، وبذلك استخدم المصطلح ليشمل كل الإحساسات والصور الذهنية والأفكار والرغبات والعواطف ". (Daisy, 1969) . وهذه التعاريف تركز على ما يدور في عقل وذهن الانسان، بينما نجد تعاريف أخرى تربط الوعي بالبيئة المحيطة بالفرد.

" فالوعي في المصطلح الانجليزي " Awareness " يعني إدراك الفرد لنفسه والبيئة المحيطة به، وهو أعلى درجات الوضوح، وهو يعني بذلك إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجي وأخيراً إداركه لنفسه باعتباره عضوا من جماعة " (مدكور ، ١٩٧٥)، " والإنسان يدخل في علاقات اجتماعية تتولد من الحياة العائلية والعادات والقواعد الأخلاقية التي يعترف بها المجتمع، كما يؤدي النشاط الذي تنهض به سلطات الدولة. إلى قيام علاقات سياسية، كما أن هناك علاقات قانونية ناتجة عن قواعد تضعها الدولة لتنظيم

النشاط البشري " (ووكر ، ١٩٦٦)، وبهذا فإن تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة يزيد من وعيه وإدراكه فالعلاقة بين الوعي والتفاعل علاقة طردية.

أما الوعي بمعناه العام، كإدراك للواقع وانعكاساته، فيتضمن مظهرين؛ مظهر فردي باعتباره نتاج فرد ما ، ومظهر جماعي باعتباره نتاج الحياة الاجتماعية بكل تفاعلاتها . والوعي أياً كان مظهره ونوعه لا ينفصل عن سياقه التاريخي، بل إن هناك من يعتبر الوعي نوعاً من التراكم التاريخي. فالوعي هو الحصيلة المستمرة لعملية الإدراك الشامل التي يقوم بها الإنسان أينما وجد وبأجياله المتعاقبة منذ ظهوره في هذا الكون، وهي عملية مستمرة ما دام الإنسان موجوداً ". ولا يبدأ الإنسان عملية الإدراك هذه من الصفر، ولا يقوم بها بشكل مستقل ومنعزل عن سائر ظروفه المادية والاجتماعية، ومن ثم فإن ملامح الوعي تتحدد وتتشكل في إطار مجتمع معين وفي زمن معين " (جلبي ، ٢٠٠١) ، فالوعي بما أنه ميزة انسانية فهو يتوافق مع مزايا الإنسان، بإعتبار ان انجازاته متراكمة ومبنية على ما أنجزته الأجيال السابقة.

" وتوحّد المدرسة النقدية بين الوعي والوجود، إذ ترى أن الوعي هو الوجود ذاته، فالناس هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم.. والوعي لا يمكن أن يكون شيئاً آخر إلا الوجود الواعي، ووجود الناس هو حياتهم الفعلية " (سليتر ، ٢٠٠٠)، وفي ذات السياق النقدي يرى باولو فريري " أن الوعي هو شرط الوجود الإنساني، فهو الطريق الذي يعمّق معرفتنا بالعالم والوقائع والأحداث، ويطور قدراتنا المعرفية . ويبدأ الوعي من الشعور الطبيعي بعدم الكمال الإنساني Unfinished ness ، وهذا الشعور طبيعي لأن النقص جزء لا يتجزأ من الحياة ذاتها، وهذا من شأنه أن يدفع الإنسان كي ينخرط في عملية بحث دائم بدافع تعطشه للمعرفة، متجاوزاً حدوده الظاهرة والحياة الماثلة أمامه في الواقع كي يسبر أغوارها"(Freire, 1998).

والوعي الإنساني كلٌّ متكامل، كما هي الشخصية الإنسانية وكما هو النشاط الإنساني بشكل عام. فلا يفصل الروح عن الجسد ولا يفصل العقل عن الوجدان، ولا ينفصل النشاط الاجتماعي عن الاقتصاد والثقافي ولكن من باب التقسيم النظري لتسهيل الدراسة والبحث وزيادة في التخصص فإن الباحثين يقسمون الوعي إلى أقسام وأنواع متعددة يتضمن بعضها بعضاً.

" فالوعي الاجتماعي يشير إلى الأفكار والتصورات والمشاعر التي تساعد الناس والجماعات والمجتمع على تمثل العالم المحيط أو استيعابه " (جلبي ، ٢٠٠٢)، "فالوعي السياسي، بمعنى من معانيه هو جماع الأفكار، والمعلومات والمعتقدات، والتصورات السياسية حول السلطة، والنظام، والحقوق السياسية، وهو جزء لا ينفصل عن الوجود الاجتماعي ، بل إن الأخير هو الذي يحدد الوعي السياسي ويشمله " (علي ، ١٩٩٧)، وهناك من ينظر إلى الوعي

السياسي من ذات المنظور الاجتماعي الوظيفي ولكن باعتباره " مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادىء السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعة ومشكلاته: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها " (اللقاني والجمل ، ١٩٩٦)،

" ومعنى هذا أن الوعي السياسي له جوانبه المعرفية المتمثلة في تبنى المعتقدات والقيم والاتجاهات السياسية، كما أن له أيضاً جوانبه السلوكية المتمثلة في المشاركة السياسية من أجل تغيير أوضاع المجتمع أو على الأقل إصلاحها وتطويرها " (نصار والرويشد ، ٢٠٠٤)، نخلص من ذلك إلى أن الوعي الاجتماعي يتضمن جوانب ثلاثة: الأول وهو المعرفي ويراد به مجموعة الأفكار والمبادىء والمعلومات التي يمتلكها الفرد حول الأمور السياسية، والثاني وهو الوجداني ويظهر بصورة قيم واتجاهات وانفعالات تجاه الأمور السياسية أو يترجم الجانبين الأول والثاني سلوكياً بصورة أفعال ونشاطات ومشاركة فعلية للحياة السياسية وهو ما يشكل الجانب الثالث وهو الجانب المهاري.

هذه الجوانب الواضحة أو الواعية، أو الشعورية هي التي يمكن للمدرسة وغيرها من المؤسسات التعليمية والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام أن تقوم بدور هام في تشكيلها من خلال البرامج والمناهج والأنشطة التعليمية والإعلامية المختلفة، في حين يرى الجابري (١٩٩٠)، أن " المؤسسات والتصورات السياسية لا تؤسس جوهر الحياة السياسية للمجموعات البشرية. بل إن وعيهم الاجتماعي الذي يحدد وعيهم ذاك السياسي خاضع هو نفسه لمنظومة منطقية من العلاقات المادية القاهرة ، وهذه المنظومة تبقى حاضرة ثابتة عبر مختلف أشكال المؤسسات القانونية أو الفلسفية التي يناظر كل نوع منها بنية اقتصادية معينة ، وذلك لأنها أي تلك المنظومة المنطقية، ليست من نفس طبيعة تلك المؤسسات، والناس لا ينتجون هذه العلاقات من خلال الروابط التي يقيمونها بينهم، بعضهم مع بعض " بحرية " بل إنهم هم أنفسهم نتاج هذه العلاقات التي تتولد فيها ترابطاتهم تلك. وكما هو الحال بالنسبة للأفراد، ولكن بصورة أخرى، فإن الجماعات البشرية المنظمة لها لا شعور نوعي خاص بها ، تشكل الديانات ، وما يقوم مقامها من الايدولوجيات أكثر أعراضه وضوحا، لا شعور نطلق عليه هنا اسم اللاشعور السياسي". ويتبدى هذا اللاشعور السياسي في إعجابنا بالرموز القومية والتاريخية وحبنا أو كراهيتنا أو عدائنا للشخصيات أو الأمم والقوميات الأخرى، دون أن يرتكز الإعجاب والحب والعداء على قاعدة معرفية معينة أو على مبررات عقلية منطقية فكثير من اتجاهاتنا وإعجابنا أو محبتنا يمكن أن تندرج تحت هذا المسمى (اللاشعور السياسي) وتتبدل مشاعر الناس حباً أو كرهاً في المجال السياسي دون عقلانية. ويأخذنا الوعي السياسي بجوانبه الشعورية واللاشعورية

إلى مفهوم آخر، يقترب منه إلى حد كبير، وهو الثقافة السياسية " الذي يشير الى نمط من التوجهات نحو الموضوعات السياسية بحيث تعد هذه التوجهات بمثابة الاستعدادات الأولية للفعل السياسي، والتي تتحدد من خلال مجموعة عوامل كالتقاليد، والأحداث التاريخية والمعايير، والعواطف، والرموز، فهي مثلها مثل جوانب الوعي السياسي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: معرفية ووجدانية وقيمية" (Bogdanor, 1993)، فالثقافة السياسية يمكن أن ينظر إليها بإنها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات.

وهناك من ينظر إلى الثقافة السياسية من منظور سوسيولوجي بحت باعتبارها التعامل المتبادل بين الأفراد والتاريخ والتراث والقيم والمعايير الخاصة بمجتمع ما في المجال السياسي. وأن الثقافة السياسية تعبر عن الاتجاهات السياسية المختلفة التي قد تمثل تيارات سياسية، أو جماعات فرعية ذات ثقافات غير متطابقة داخل المجتمع الكبير. ويمكن أن تنبع الثقافة السياسية من زعماء سياسيين أو اجتماعيين (النخبة) وليس حتما أن تكون ثقافة الأغلبية بينما يمكن للثقافات السياسية السائدة أو الفرعية أن تكون مدعمة للاستقرار في النسق السياسي، أو تكون مشتملة على القوة الممكنة لتحطيم هذا النسق" (مان، ١٩٩٤) ، وبما أن الثقافة السياسية تتشابه مع الوعي السياسي من حيث إن كليهما يعبر عن إدراك فئة أو فئات معينة من الناس لعلاقات السلطة والقوة في المجتمع، ولهويتهم الوطنية، ولمواقفهم وأدوارهم الاجتماعية، وهذا الإدراك أو الوعي أو الثقافة بمثابة الشرط الضروري للممارسة السياسية أو الفعل السياسي. "وإذا كان الفعل (أي فعل) يمكن فهمه باعتباره نشاطا واعياً ومقصوداً وهادفاً يقرره الأفراد بأنفسهم وينفذونه بناءً على معتقداتهم، ومعارفهم، ومعلوماتهم في ظل ظروف اجتماعية وطبيعية معينة وطبقاً لمعايير وقواعد محددة" (Giroux, 1996)، لذلك لا بد من الاهتمام بالثقافة السياسية كونها مرفد مهم من مرافد الوعي السياسي.

مجالات الوعي السياسي:

تركز هذه الدراسة في مجال الوعي السياسي على مجالين أساسيين هما: التنشئة السياسية والمشاركة السياسية

١ - التنشئة السياسية:

إن التنشئة أساس نمو الوعي لدى الفرد، فهي إدراك لنفسه وللبيئة المحيطة به، أي أنه يشير إلى الطريقة التي يفكر بها الإنسان في الأشياء وهو يستند في ذلك بالدرجة الأولى على البيئة الاجتماعية مما يجعله نتيجة للفعل الاجتماعي (غيث وسعد، ١٩٩٠)، الذي هو أساس

المجتمع ولكي يستمر المجتمع في الوجود، فلا بد من إقامة مجموعة من التنظيمات بالإضافة إلى أنماط القيم والمعتقدات ، لرفد النظم الاجتماعية بأعضاء جدد باستمرار "ولذلك فلابد من تلقين الأفراد الأسس الهامة للتفكير والعمل والتعود على السلوك الذي يتناسب وقيم وأهداف المجتمع وهذه العمليات لا يمكن أن تترك بدون تخطيط مسبق، حيث أن الكيان السياسي لكي يحيا لا بد له من مساندة من تنظيمات أخرى من المجتمع لتأمين بقاء هذا النظام واستمرار تراث المجتمع وانتقاله من جيل إلى جيل" (غيث وسعد، ١٩٩٠)، فالتنشئة تسد حاجة المجتمع في تعزيز طاقات الأفراد وشحذها، ليمارسوا قدراتهم في النظام السياسي، والتعرف على المشكلات التي تهم المجتمع ويعملون على حلها، والممارسات الديمقراطية، والتكيف مع المتغيّرات الجديدة التي تحدث على المسرح السياسي، وتنمية الشعور بالمسؤولية والإنتماء للوطن.

وهذا يعكس مدى فاعلية التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد خلال مراحل حياته والتي اكتسب عن طريقها القيم والمعتقدات والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي تعكس رؤية المجتمع والنظام السياسي القائم فكانت مشاركة الفرد هي التعبير الواضح عن تلك التنشئة التي يحصل عليها، ومكنته من الوقوف إلى جانب النظام مؤيداً له أو معارضاً أو لا مبالياً به.

إن التنشئة السياسية تظل موضوع اهتمام كافة النظم السياسية المتقدمة والمتخلفة وذلك لعدة اعتبارات :-

أولها: أن كل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريس القيم لدى المواطنين والاتجاهات التي تتفق وسياساته وممارساته، وذلك للتبرير من جانب والتعبئة من جانب أخر .

ثانيها: أن عملية التنشئة السياسية تسمح بتكريس حد أدنى من القيم والرموز والاتجاهات لدى جميع المواطنين، الأمر الذي يقود إلى تدعيم الوحدة الوطنية والتماسك القومي بين مختلف القوى في المجتمع .

ثالثهما: أن عملية التنشئة السياسية الفّعالة تساهم في إيجاد المواطن الواعي، المشارك المتفاعل مع قضايا مجتمعة (معوض، ٢٠٠١) .

ويذكر المنوفي (١٩٧٨) أن ثمّة تعريفات عدّة تناولت مفهوم التنشئة السياسية، ولعلّ الفرق بينها يكمن في اتجاهين رئيسيين:-

الأول: ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بموجبها تلقين الأطفال القيم والمعايير والأهداف السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمان.

الثاني: ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب المرء من خلالها تدريجا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له ويرتبط بهذا

الاتجاه النظر إلى التنشئة كمؤثر لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لإيجاد ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف الى التقدم. وكلا الاتجاهين يوجد في المجتمعات الإنسانية ومنذ زمن بعيد، وبهذا يمكن القول إن مصطلح التنشئة السياسية هو مصطلح قديم من حيث الجوهر، جديد من حيث الصياغة.

وقد ذكرت الباحثة معوض أن بعض عناصر تشكيل التنشئة السياسية تكمن في:

أ- هي ببساطة عملية تقيم واتجاهات سياسية والقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

ب- وهي ذات عملية مستمرة، بمعنى أن الانسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشخوخة.

جـ- تقوم بأدوار رئيسية منها نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال وتغييرها (معوض،٢٠٠١).

٢ - المشاركة السياسية :

تتأكد أهمية المشاركة من المنظور التربوي، وخاصة في النظم التربوية التي تؤمن بدور الطلبة في المشاركة في الحياة التربوية، والإسهام في تقرير بعض ما يتعلمونه من معارف، وبعض ما يمارسونه من أنشطة. ومن هنا يبدو اهتمام النظم التربوية المعاصرة – ولا سيما الديمقراطية – بتوسع مشاركة الناشئين والشباب في عملية اتخاذ القرار في مؤسساتهم التربوية.

" فإن عملية المشاركة السياسية تتضمن دورا سياسياً نشطاً في الحياة السياسية، ويتميز هذا الدور بالإرادية بمعنى ألا يكون الفرد مجبراً على ممارسته، وهذا الدور قد يكون رسمياً مثل الانتماء لحزب سياسي أو الترشيح لهيئة ما، وقد يكون رسمياً مثل المناقشات السياسية مع الآخرين" (الخميسي ، ١٩٩٩) .

كما تبدو أهمية إسهامات المؤسسات التعليمية – ولا سيما الجامعات – في تنمية المشاركة السياسية لدى الطلبة من "أن المستويات العليا من المشاركة السياسية والإحساس المرتفع بالكفاءة السياسية، والشعور بالواجب الوطني يحدث دائماً بين الأفراد ذوي التعليم الجامعي أكثر من نظرائهم ممن انتهى تعليمهم عند المرحلة الأولى (Huntington, 1964) .

- **التكامل السياسي**: يقصد به، عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الكيان السياسي والاجتماعي، وتجاوز روابط الولاء المحدودة، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع ومؤسساته المركزية، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية القومية، ويمكن للتربية

السياسية المخططة الإسهام بشكل كبير في تحقيق التكامل السياسي من خلال ما تكسبه للأفــراد من القيم والمعتقدات والاتجاهات المكونة للثقافة السياسية . كما أن المعلومات عن وظيفة النظام السياسي تنقل للناشئين من خلال المؤسسات التعليمية، وهذا من شأنه مساعدة الأفــراد الأكثــر تعليما في أن يشعروا بكفاءة سياسية أعلــى، ومن ثم قــدرة أكــبر فــي التكامــل مع النظــام (الخميسي ، ١٩٩٩) .

وتعقد المجتمعات المعاصرة لا سيما النامية أهمية بالغة على ما يمكن أن تضطلع به مؤسسات التنشئة السياسية في الحفاظ على أداء النظام السياسي لوظائفه، ومن ثم تكامله، على أن مؤسسات التنشئة والتربية الرسمية تحتل أهمية أكبر لأن هذه المؤسسات هي التي يمكن أن يخضعها النظام لتوجهاته .

ومهمة بناء الأمة وتحقيق التكامل السياسي في الدول الحديثة والنامية تتضمن أكثر من مجرد تأسيس المؤسسات الحكومية والأجهزة البيروقراطية، " فهي تتضمن تعميق ولاء المواطنين، وانتمائهم للأمة الجديدة، كما تعنى العمل على تحويل ولاءات الناس من الأطر القبلية والطائفية نحو الولاء للأمة الجديدة. ولذا، فعادة ما تبذل الجهود للتعامل مع الوضع الناشيء من خلال برنامــج تربيــة سياسيــة مكثف في المــدارس والمؤسســات الأخــرى" (Back, 1976). ويكون ذلك من خلال إدخال التربية الوطنية في المراحل الدراسية الأولى، والتربية السياسية في مراحل التعليم العالي المختلفة في المؤسسات التعليمية في البلاد.

ويمكن للتربية السياسية أن تساعد في استقرار النظام السياسي وتكامله من خلال دورين أساسيين، "يتمثل فيما يمكن أن تقوم به من نقل الثقافة السياسية إلى الأجيال الأصغر. ويتمثل الثاني، فيما يمكن أن تؤديه التربية السياسية من تحقيق الاتساق والتجانس بين قيم وسلوكيات الشباب بما يضمن قدراً من الاستقرار للنسق السياسي " (الخميسي، ١٩٩٩).

- **التجنيد السياسي**: " يقصد به، تقلد الأفراد للمناصب السياسية. سواء أكان وصولهم إليها بدوافع ذاتية، أو وجهوا إليها من الآخرين" (Coleman, 1965)، "والعلاقة وثيقة بين التربية الرسمية وإعداد الصفوة السياسية الجديدة. فلما كان التعليم يؤخذ افتراضا كأحد محددات الصفوة السياسية فإنــه يمكــن اعتبــار الطلبــة على أنهــم رصيــد مستقبلــي للصفــوة السياسيــة (Archer, 1980) .

وتستخدم الدول المعاصرة – بدرجات متفاوتة – الجامعات في التجنيد السياسي وإعداد الصفوة. "وعندما تكون صلة الجامعات بالتجنيد السياسي قوية، فإن هذا ينعكس على تسيس الجامعة، حيث يسمح بإقامة فروع للأحزاب السياسية والنوادي والتجمعات السياسية المختلفة،

كما تهتم الأحزاب في هذه الحالة بأن تكون لها منظمات طلابية حزبية على المستوى القومي، أما حينما تكون صلة الجامعات بالتجنيد السياسي ضعيفة أو غائبة، فإن الطلبة النشطين سياسياً يميلون إلى الأرتباط والانضمـــام لتنظيمـــات سياسيـــة خارجيـــة، وقد تكـــون غير رسميـــة" (حجاج، ١٩٨١).

وثمة وسائط تربوية معنية تضطلع – في بعض المجتمعات – بمهمة انتقاء وتدريب الصفوة لشغل المناصب السياسية مستقبلاً، "ففي انجلترا على سبيل المثال، فإن عديداً من القادة السياسيين – ولا سيما في حزب المحافظين – قد تلقوا تعليمهم في " اتيون "و " هارد " أو ما يطلقوا عليه Great public schools ، ثم أكملوا تعليمهم في جامعتي أكسفورد وكمبريدج" (الخميسي ، ١٩٩٩)، وتبدو خطورة عملية التربية السياسية في أن عملية الإعداد التي يمرُّ بها الفرد من خلال الوسائط التربوية المتعاقبة تظل تزاول تأثيرها عليه بعد تجنيده في أي منصب سياسي.

المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر" (Sears, 1975) "وهي أيضاً السلوك المباشر أو غير المباشر بمقتضاه يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية المجتمعة، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها" (يوسف ، ١٩٨٣)، ويمكن القول بإن المشاركة السياسية تعنى أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة، وعلى القرارات الحكومية وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات وانطباعات، "وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية الحزب، أو يقوم بترشيح نفسه في الانتخابات، أو يكتفي بالتصويت. كما يمكن أن تتحقق المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية غير مباشـــرة، كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على القضايا العامة والانتساب بالعضوية في بعض الهيئات التطوعية أو الجماعات الأولية" (معوض ، ٢٠٠١)، كما تأخذ المشاركة السياسية صوراً أخرى، مثل الانشطة الانتخابية، اللوبي، الاتصال المباشر والغير مباشر بواسطة الرسائل أو الاتصال الهاتفي برجال الحكومة، والمسيرات والاضرابات والمظاهرات.

وتعد المشاركةُ الوسيلةَ الأساسيةَ التي يمكن أن يتحقق بواسطتها الإجماع، كما أن تنامي المعارضة يؤدي إلى المشاركة السياسية باعتبارها مصدراً للحيوية والطاقة المبدعة، وميكانيزما دفاعية ضد الظلم والطغيان، هذا فضلاً عن كونها وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي، بل إن إيهام

الكثيرين في حكم الدولة وشؤونها، يعطى لهم الفرصة في التعبير عن مصالحهم، هذا فضلاً عن استفادة المجتمع من خلال اعتماده على مواهب ومهارات أكبر عدد ممكن من الشعب (محمد، ١٩٩٨)، "وتختلف مستويات المشاركة داخل كل مجتمع، حيث يقسم الأفراد إلى ثلاثة مستويات، هي: النشطاء والهامشيون والمهتمون" (Karl, 1970) . ويضيف البعض مستوى رابعاً يتعلق بالمتطرفين كالسياسين الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجـأون الى أسـاليب العنـف (Roth, 1980)، وتؤدي المشاركة إلى تزايد الوعي السياسي، وتسهم في حل الصراعات بين العاملين وتحقيق التكيف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة والاغتراب، وتحقيق قيمة المساواة والحرية. ومن خلال المشاركة السياسية تتحقق الديمقراطية وتتعمق وتتأثر عملية المشاركة السياسية إلى حد كبير بعوامل بيئية اجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية. فالعادات والتقاليد والقيم والثقافة السياسية، كذلك تؤثر على طبيعة المشاركة السياسية، وبالتالي على طبيعة التطور السياسي في المجتمع. وبما أن هناك تفاوت في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات فثمة تفاوتٌ أيضاً في طبيعة المشاركة السياسية ودرجتها وقنواتها، " وتتوقف مشاركة المرء في حالة توفر الظروف الملائمة على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، فكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة مثل وسائل الإعلام والحملات الانتخابية ..الخ . زاد احتمال مشاركة الفرد في العمليـة السياسيـة، وازداد عمـق هذه المشاركـة، والعكـس صحيـح" (Milbarth. 1965).

على أنّ مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفى وحده لدفع الفرد إلى المشاركـة السياسيـة، " وإنما يلزم أيضاً أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي، يكون أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمـط تنشئـة سلطـوى (Verba, 1991)، على أن المدرسة الكويتية تمارس ما يسمى بالانتخابات الطلاّبية في المراحل الدراسية العامة مثل المرحلة المتوسطة والثانوية من خلال المجالس الطلابية في هذه المدارس مما يعوّد الطلبة على الممارسة الديمقراطية. اما داخل الأسر فهذا يرجع لطبيعة هذه الأسرة والتعامل في داخلها، "والمشاركة السياسية بهذا المعنى لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي، أو معظم القيم السائدة في الدولة، وإنما تعنى إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع" (راغب ، ١٩٩١)"، وهي ليست التعبئة السياسية التي تعني تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبيـة" (ابراهيم ، ١٩٩٥). وهكذا نلحظ أن تعدّد المفاهيم لمعنى المشاركة السياسية تحمل في طياتها مضامين المساهمة والتعاون الإرادي بين الأفراد في محاولة للتعبير عن حريتهم في كيفية إدارة شؤون حياتهم، فالمشاركة السياسية ما هي إلا سلوك إنساني إرادي يهدف عبر وسائل

مختلفة للوصول بالإنسان إلى الحرية والحياة الفضلى، وهي هنا تمثل شكلاً من أشكال الممارسة السياسية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع صنع حياتهم العامة بوسائل وطرق مختلفة.

فالمشاركة السياسية تتحقق من خلال الديمقراطية، وتسهم في الوقت نفسه في تعميق وترسيخ الممارسة الديمقراطية في المجتمع، فإن الديمقراطية ذاتها تتطلب في رأي كارل مانهايم وجود التوازن في بناء المجتمع الذي يعتبر في رأيه من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة، وهذا يعني ضرورة توافر الوعي العام بشروط الديمقراطية (علي وعبد المعطي ، ١٩٨٤). فلا بد أن تتحقق لدى الناس الرغبة والقدرة على القيام بكافة ما يتطلبه النظام الديمقراطي، من استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية . ويتفق الجوهــرى (١٩٧٨) مع ما ذهب مانهايم حين ربط بين الديمقراطية وممارسة السلوك الديمقراطي والوعي العام فقد قال : " إن الأكثر وعياً أكثر مشاركة ". فالعلاقة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية علاقة عضوية، فحيثما وجدت إحداهما وجدت الأخرى. وهي إنعكاس لمدى الوعي السياسي.

التعليم العالي والوعي السياسي

يمكن أن تقوم الجامعات بدور بارز في التربية السياسية لطلابها إذا ما توفرت سبل الاستثمار الواعي لإمكانات الحياة الجامعية من مناهج دراسية، ونشاطات طلابية، وتفاعل طلابي نشط، واتصال بين الجامعة والعالم المحيط بها .

فالجامعات تضم فئات عمرية تتسم بخصائص نفسية واجتماعية تجعلها أكثر إقبالا على المشاركة في العملية السياسية إذا ما أتيحت أمامهم سبل المشاركة الفعّالة .

" وتؤثر الجامعات في تربية شبابها سياسيا من خلال بعض المناهج الدراسية المعنية بهذا الجانب مثل بعض المقررات ذات الطابع السياسي أو القومي التي يدرسها غالبية الطلبة بصرف النظر عن تخصصاتهم، حيث توفر هذه المقررات الأساس التثقيفي في التربية السياسية" (الخميسى ، ١٩٩٩) وهذا ما لا نجده في واقع التعليم العالي في الكويت حيث لا يتم تدريس مثل هذه المساقات التي تتناول التربية السياسية او حتى تضمينها ضمن المواد ذات العلاقة. أما الدور الأكثر خطورة في تربية الطلبة سياسياً فيمكن أن يتأتى من خلال التنظيمات الطالبية المتنوعة، التي تسمح الجامعات بوجودها وانخراط الطلبة في نشاطاتها .

وتعدّ الاتحادات الطالبية من أهم أشكال التنظيمات الطالبية التي تستهدف تنشئة الطلبة وتربيتهم سياسياً على قيم وممارسات الحكم الذاتي، والمشاركة في إدارة الحياة الدراسية داخل

جامعاتهم . " وتختلف اتحادات الطلبة من حيث اتساعها وتنوعها وصلاحياتها من مجتمع لآخر طبقا للواقع السياسي والاجتماعي القائم. فقد لاحظ بعض الباحثين أن الطلبة في البلاد الاسكندنافية يشتركون بشكل موسّع في صنع القرارات الجامعية، حيث يمثل الطلبة في مجالس الأقسام وفي اللجان التربوية للجامعات " (Altbach, 1970). "وفي بعض دول أمريكا اللاتينية، يسمح للطلبة بأن يكون لهم صوت رسمي في الشؤون الأكاديمية، من خلال بعض المنظمات المدعمة والمصرح بها رسميا من إدارة الجامعات" (Altbach, 1966) .

يتضح لنا ضخامة العبء الملقى على التعليم عامة ومؤسساته تحديداً، فعلى الرغم من تباين المجتمعات واهدافها، فإن التعليم ومؤسساته كان الوسيلة الفعالة لتحقيق أغراضها السياسية، واذا حاولنا رصد الأسباب التي تعطي أهمية لمؤسسات التعليم العالي في ميدان الوعي السياسي نجد:

- طوال الفترة التي يقضيها الطالب في هذه المؤسسات.
- ما يتميز به الشباب من الحماس والاندفاع بشكل عام ومستوى النضج الجيد في هذه المرحلة العمرية.
- اهتمام الاحزاب والجماعات السياسية بطلبة الجامعات عموماً لكونهم قادة العمل المستقبلي.

فالمؤسسات التعليمية محتاجة الى القرار السياسي لتفعيل المشاركة السياسية من قبل الطلبة، فتدّرج التثقيف السياسي في المؤسسات التعليمية يبدأ بالمعرفة الى أن ينتهي الى تفاعلهم مع القرارات الداخلية ليتسع بعد ذلك الى المشاركة السياسية في مؤسسات الوطن.

أما النشاطات الطالبية ذات الطابع السياسي، فإن كثيرا من الجامعات المعاصرة تتبنى تنظيمات طلابّية سياسية رسمية، يتاح للطلبة من خلالها ممارسة بعض أنماط النشاط السياسي الرسمي. على أن هناك – وعلاوة على هذ التنظيمات الطالبية الرسمية – بعض أشكال من التنظيم الطلابي غير الرسمي، الذي يقوم بدورٍ ملموس في النشاط السياسي داخل الجامعات وخارجها ولا سيما في المجتمعات الغربية.

" وتؤثر التنظيمات الطالبية في الجامعات في قيم واتجاهات الطلبة السياسية، وخاصة الطلبة المشاركين في نشاطاتها، وغالبا ما يتميز دورها في تأثيره بفاعلية واستمرارية" (Archer, 1980) .

مجمل القول: إن المؤسسات التعليمية ستظل – في كل المجتمعات – من أهم وسائل التربية السياسية للطلبة، "إلا أن حجم الدور الذي يمكن أن تقوم به وفعاليته سوف يتوقفان على مدى توفر الظروف المدعمة لدورها، سواء أكانت هذه الظروف تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات

التعليمية، أم تتعلق بالظروف المجتمعية المحيطة بها، وما يتوقعه النظام السياسي من تلك المؤسسات" (الخميسي ، ١٩٩٩). يقودنا ذلك إلى معرفة نوع التربية السياسية في مؤسسات التعليم العالي باختلاف أنواعه، "فالتربية السياسية هي نقل المعارف، والمعلومات، والقيم، والاتجاهـات، والمهـارات بشكل مقصـود من أجل المشاركـة فـي العمليـة السياسيـة" (, Langeved 1985). وترتبط التربية السياسية بعملية التنشئة الاجتماعية التي يمكن ان تكون وسيلة لإحداث تغيرات اجتماعية او سياسية، وذلك عندما تقوم المؤسسات الاجتماعية بغرس قيم سياسية جديدة تختلف عن تلك القيم القديمة، أو عندما يربى الشباب على أساس آمال سياسية أو اجتماعية تختلف عن تلك الموروثة عن السلف.

وهنا تأتي أهمية التربية السياسية، فالسياسة والعمل السياسي ظلاً ولفترة قد تكون طويلة ، مقتصرين على فئة أو طبقة محددة من الناس هم طبقة الحكام وأعوانهم، والمستفيدون والمنتفعون من هؤلاء الحكام والأعوان، ولا شك في أن انتشار التعليم وتطور الثقافة وازدياد الوعي الاجتماعي والسياسي، ساهم بدرجة كبيرة من الاهتمام بالسياسة والتنشئة السياسية. ولقد ساهم بهذا الاهتمام أيضا تطور الفكر السياسي ومدارسه العقائدية المختلفة، وانتشار التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وفي جميع أنحاء العالم (التل ، ١٩٩٧). وبهذا يتضح لنا أن عملية التنشئة السياسية تسعى في تعميق مشاعر الانتماء والولاء لدى ابناء المجتمع، وتأكيد حقوق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها ومساندتهم إن احسنوا في ما أسند اليهم من واجبات وما علقته عليهم شعوبهم من آمال؛ فعملية التنشئة السياسية تساعد المواطنين في المشاركة وفي توجيه مسار الأحداث بدلاً من الوقوف عند مرحلة التأثر بها.

فالمواطن العادي في أغلب دول العالم بحاجة إلى المعلومات التي تبين له حقوقه وواجباته، وفي حاجة إلى المعلومات المتعلقة بسلطات الدولة ومسؤوليات كل سلطة، وفي حاجة إلى الثقافة السياسية التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب اتخاذ مثل هذا القرار، كالتصويت في الانتخابات العامة أو الاقتراع على مشروع قرار له أهمية وطنية، وبصورة عامة، وكذلك الطالب في مختلف أنواع مؤسسات التعليم العالي يمكن إجمال العوامل التي تقوم عليها أهمية التربية السياسية فيما يأتي:

١- لم تعد السياسة والعمل السياسي ترفاً فكرياً أو هواية اجتماعية، بل لم تعد تقتصر على فئة أو طبقة من الناس دون الفئات أو الطبقات الأخرى، فالسياسة والعمل السياسي في الوقت

الحاضر - وأكثر من أي وقت مضى - يقومان بدور أساسي في استقرار المجتمع وفي تطوره وتقدمه وازدهاره .

٢- مسيرة الحكم القديمة لا يمكن ضمانها وضمان استمرارها إلا بمشاركة المواطنين فيها، فهذه المشاركة تمنع الانحراف والانحياز، وتحول دون الارتجال والتذبذب، كما إن هذه المشاركة تغذي القيادات الحاكمة وعلى الدوام بالرأي والنصح والمشورة، ومن جهة أخرى فإن هذه المشاركة لا يمكن أن تكون قيمة، وذات فعالية وتأثير إلا من خلال مواطنين يتصفون بالوعي والخلُق والكفاية والمسؤولية السياسية .

٣- إنّ استقرار أنظمة الحكم واستمرارها لأداء وظيفتها، لا يمكن أن يتحقق بطريقة مقبولة إلا من خلال الدعم الواعي للمواطنين لهذا الحكم والتأييد المخلص المستمر له. وهذا الدعم والتأييد لا يتطوران بطريقة سليمة إى من خلال معرفة النظرية التي يقوم عليه الحكم، والمبادىء التي يسير وفقها، والأهداف التي يسعى لها والاقتناع بكل ذلك والعمل في إطارها

٤- إنّ ترسيخ مبادىء الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحماية المجتمع من الدكتاتورية بجميع أشكالها وأنواعها وأسمائها، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رفده بشعبية مؤمنة بهذه المبادىء، واعية للأخطار التي تتهددهــا، ومستعــدة للبذل والتضحيــة دفاعــاً عنهــا (ناصر ، ٢٠٠٢) . " ويقوم التعليم بدور وظيفي في تنمية الوعي السياسي للفرد، إذ أكدت العديد من الدراسات الإمبريقية، أن الفرد الأفضل تعليماً يكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعــات السياسيــة" (Dawson, 1969)، ويتأكد هذا الدور الذي يقوم به التعليم – كإحدى أدوات التربية السياسية – في تنمية الوعي بالثقافة السياسية من خلال بعض الحقائق التي كشفت عنها بعض الدراسات المقارنة التي تتصل بالفرد المتعلّم، فهو:-

- أكثر إلماماً ووعياً بتأثير الحكومة على الفرد من المواطن الأقل تعليماً.
- أقدر على متابعة الأحداث والقضايا السياسية.
- يملك معلومات سياسية أشمل، كما أن بؤرة اهتمامه بالموضوعات السياسية تكون أوسع من نظيره الأقل تعليما.
- أكثر ميلا للدخول في مناقشات سياسية مع الآخرين.
- أكثر ميلاً للحديث في السياسة مع محيط أوسع من الناس، في حين يميل الفرد الأقل تعليماً إلى الاعتقاد بأن هناك من الناس من يجب أن نتجنب مناقشته.
- يميل لأن يكون عضوا فعّالا في المجتمع وأكثر قدرة على التأثير في بيئته الاجتماعية.

فمستوى التعليم يؤثر إيجابياً في نظرة الفرد للعالم السياسي، وفي علاقته به، وهذا التأثير يعزى إلى دور المؤسسات التعليمية كإحدى الأدوات الفعّالة للتعليم السياسي والتربية السياسية

وكما يرى " والش (1964) Walsh " فإن أحد الدروس التاريخية المستفادة، هي أن بعض النظم السياسية تستطيع أن تعمل فقط عندما يكون الناس متعلمين ، تعلماً كافياً، ومن ثم أكثر اهتماماً ومسؤولية.

ويزداد أثر التعليم في رفع مستوى الوعي السياسي للفرد في مراحل التعليم العليا بشكل أكثر وضوحاً. "فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الفرق بين مستوى الوعي السياسي لخريجي المدارس الثانوية، وخريجي الجامعات، غالبا ما كان أكبر منه، بين خريجي المدارس الثانوية، وخريجي مرحلة التعليم الأولى. حيث عزت الدراسة ذلك إلى أن الجامعات بما يتوافر فيها من فرص الاتصال، والتفاعل، والتباين من وجهات النظر، والمناقشات الحرة تؤدي إلى تسهيل عملية الإلمام بالمعلومات والمعارف ذات الصلة بالموضوعات السياسية" (الجوهري ، ١٩٧٨) .

إذاً فأدوات التربية السياسية ووسائطها – ولا سيما المؤسسات التعليمية – يمكن أن تسهم بشكل فعّال في توعية الشباب بالثقافة السياسية. ويتوقف هذا الدور على مدى التناغم والاتساق بما تقوم به مصادر الوعي السياسي الأخرى .

المسيرة التعليمية للمرأة الكويتية

التعليم أكبر واجهة حضارية لأي مجتمع إنساني، وأدقّ معيار لتقدم الشعوب والأمم، وإن الاهتمام بتعليم المرأة يعكس عمق إيمان المجتمع بنصفه الآخر، كما يدلل على مدى تقدمه وأخذه بأسباب التحضر والتحديث. والتعليم هو ذلك المنهج الحضاري الذي ينتقل المجتمع من خلاله من حالة الانحطاط والتخلف إلى حالة من الرقي والتقدم. والتعليم بمفهومه الواسع والأعم هو صناعة الإنسان وإعداده لبناء المجتمع ومواجهة معطيات العصر، وإن الهدر في نتائجه ومخرجاته جريمة بحق الأمة والمجتمع. وبعبارة أخرى فإن أيّ عملية تعليمية لابد وأن تنتهي بالتشغيل والاستغلال الأمثل للقدرات والملكات الفكرية والإبداعية لمخرجاته، دون تمييز أو تفرقة في المعاملة والاستخدام بين الجنسين لأي سبب من الأسباب." ولو تتبعنا المسيرة التعليمية في تاريخ الكويت قديماً وحديثاً لأدركنا أهمية التعليم في حياة الكويت والكويتين، وجاء دستور الكويت عام ١٩٦٢ ليجعله حقاً مشروعاً للجميع، ذكوراً وإناثاً دون تمييز أو تفرقة، حيث تنص في مادته (١٣) بأن " التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه " (الصالح ، ١٩٩٦).

تمثل حركة التعليم النظامي الحديث التي بدأت بدولة الكويت منذ مطلع العقد الثاني من القرن السابق نموذجاً لكيفية مواجهة التحديات، التي فرضتها البيئة القاسية التي واكبت هذا

الحدث بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تحققت تلك الخطوة نتيجة التعاون الذي تم بين فئات المجتمع الكويتي ، الذي تميز بقلة الإمكانيات المادية في ذلك الوقت، فاقتصر التعليم على الذكور فقط، وعلى الرغم من ذلك، فإن حدوث هذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم، حيث استمر الاهتمام بتعليم الذكور منذ ذلك الوقت حتى أواخر الثلاثينيات .

وبدأ تطبيق التعليم النظامي الحديث للإناث في الكويت منذ أواخر الثلاثينات ، وفي ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مشابهة لتلك الظروف المصاحبة لتعليم الذكور. وكان البدء بتعليم الإناث في فترة متأخرة عن نظيرتها لدى الذكور نتيجة للظروف الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ذلك إلا أن بداية تعليم الإناث الكويتيات جاءت في فترة مبكرة لو قيست بمثيلتها في الدول الخليجية العربية الأخرى، التي لم يبدأ بها تطبيق نظام التعليم الحديث للإناث إلاّ في أواخر الخمسينات وبداية الستينات في بعضها، بل بداية السبعينات في بعضها الآخر(الصباح،١٩٨٨) .

وظل تعليم كل من الإناث والذكور في الكويت يسير ببطء شديد لعدة سنوات، حتى اكتشاف النفط وتصديره في عام ١٩٤٦، حيث غير ذلك الحدث كل الأوضاع السائدة بالكويت تغييراً تاماً من كل جوانبها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فبدأت منذ ذلك العام نهضة شاملة وسريعة أثّرت بشكل فعّال وواضح في تطوير الحياة في البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وكان الهدف من هذا التغيير اللحاق بركب الحضارة، ونقل المجتمع إلى مستوى المجتمعات المتقدمة في أقصر وقت ممكن.

وكانت الخطوة الأولى التي اتخذت من أجل تحقيق هذا الهدف تركيز الاهتمام بمجال التعليم، وتوسيعه بين فئات المجتمع الكويتي ذكوره وإناثه على حد سواء، وخصص لتحقيق ذلك جزء كبير من الميزانية السنوية المخصصة للإنفاق على الخدمات العامة. "وقد صدر القانون الأول للتعليم الإلزامي عام ١٩٦٥ فأثر بشكل فعّال في سرعة انتشار التعليم بين الإناث الكويتيات. وقد تبلور اهتمام الدولة بتوسيع مجال التعليم بين الإناث الكويتيات في أهداف وتوجهات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تم وضعها في أواخر الستينيات، حيث طالبت بتوسيع مجال التعليم، وتنفيذ إلزاميته بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إضافة إلى تحسين التعليم الجامعي وتوطيده وتنويع اختصاصاته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية، واهتمت الدولة، كذلك بالعنصر النسائي حين طالبت جميع المسؤولين بتشجيع العنصر النسائي على الانخراط في ميادين الأعمال المختلفة ، فكان لكل ما سبق الأثر الفّعال في زيادة إقبال الإناث على التعليم، والالتحاق بالمراحل التعليمية المتعـــددة"(العبد الغفور، ١٩٨٤).

ومن خلال الأهداف والتوجهات التي وضعت، واحتوائها الخطة الخمسية الثانية للتنمية بالدولة في منتصف السبعينيات، أشير إلى اهتمام الدولة بالعنصر النسائي وبتحسين أوضاعه التعليمية، وتشجيعه على الاشتراك في عملية التنمية الشاملة لا سيّما أن تلك الخطة ركزت على تنمية الموارد البشرية مع الاهتمام الواضح بدور المرأة في التنمية الشاملة، من أجل الاستفادة من الرصيد الكبير من الإناث في سن العمل، ويتم ذلك بالسعي إلى زيادة نسبة إسهام الإناث في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاء ذلك الاهتمام بالعنصر النسائي بدولة الكويت نتيجة صغر المجتمع السكاني بالنسبة لحجم متطلبات النشاط الاقتصادي الذي ينمو نمواً سريعاً، فاهتمام الخطة الخمسية المذكورة بتنمية العنصر النسائي ، يعد عنصراً رئيسياً في تطوير المجتمع بأكمله .

وقد جاءت الخطوة المهمة المكّملة لنشر التعليم في عام ١٩٨١، عندما سن قانون محو الأمية ، الذي كان الهدف منه إلحاق الذكور والإناث بالتعليم، ممن لم يتلقوا أي نوع من التعليم، لرفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً بما يجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع، وعلى مواجهة متطلبات الحياة، لا سيمّا أن هذا القانون يلزم الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين من تجاوز سن الإلزام (١٤ سنة) وسن ٤٠ سنة والإناث العاملات فقط، اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين سن الإلزام (١٤ سنة) وسن ٣٥ سنة (الصباح، ١٩٨٨).

مما سبق ذكره يتضح مدى اهتمام المسؤولين بدولة الكويت بالنهوض بأوضاع المرأة الكويتية، التي منحت منذ فترة ليست بالقصيرة فرصاً متساوية مع الرجل الكويتي في مجال التعليم، ونالت التشجيع الكافي من أجل الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وقد كان الدافع الرئيسي لكل تلك الخطوات، التي اتخذت تجاه المرأة الكويتية ، يتمثل في طبيعة عملية التنمية التي مرت بها دولة الكويت، وما زالت تعيشها حتى وقتنا الحالي(الصباح ، ١٩٨٨).

وقد سجل التعليم بدولة الكويت قفزة رائدة حيث تم افتتاح "جامعة الكويت" في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٦ بتأسيس كلية للعلوم وأخرى للأداب والتربية، وكان عدد الطلبة في السنة الدراسية الأولى لا يتجاوز (٤١٨) طالباً وطالبة، وفي العام التالي، لافتتاح الجامعة أنشيء المزيد من الكليات، حيث تم في شهر أبريل من عام ١٩٦٧ افتتاح كليتين جديدتين، إحداهما للحقوق والشريعة، والأخرى للاقتصاد والعلوم السياسية ، ثم افتتحت بعد ذلك كلية الهندسة والبترول من العام الدراسي (١٩٧٦/٧٥) ثم تلاها من العام الدراسي (١٩٧٧/٧٦) كلية الطب، وأخيراً فقد تم إنشاء كلية التربية مستقلة عن الآداب من العام الدراسي (١٩٨١/٨٠) (الكويت. وزارة التخطيط، ١٩٨١).

كان إقبال الطالبات الكويتيات على الالتحاق بجامعة الكويت ملحوظاً، ويفوق منذ البداية إقبال الطلاب على الالتحاق بها ففي العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩م الذي تخرجت فيه أول دفعة من طلابها كان عدد الطالبات الكويتيات (٦٣٢ طالبة)، ويعادل ٥٠,٩٧% من مجموع أعداد الطلاب المقيدين بسنواتها الدراسية الأربع (الكويت. وزارة التخطيط ، ١٩٨١) .

إن مؤشر تفوق الفتاة الكويتية في مجال التعليم لم يقف عند التعليم العام والتعليم الجامعي، بل تجاوز ذلك الى التعليم التطبيقي، ولا شك في أن توجه الفتاة الكويتية نحو هذا النوع من التعليم يثير الكثير من الاعجاب. فإن إقبال الطالبات الكويتيات على الالتحاق بمعاهد، ثم بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، يفوق منذ وقت مبكر إقبال الطلاب الكويتيتن على الالتحاق بها، فوفقاً لأول إحصاءات رسمية منشورة عن أعداد الطلبة (بنين وبنات) المقيدين بها وإعداد خريجيها، بلغت نسبة الإناث في مجموع المقيدين ومجموع الخريجين الكويتين ٥٤,٤٨% و ٦٠،٤٥% على التوالي في عام ٨٤ / ١٩٨٥م (الكويت. وزارة التخطيط ، ١٩٨٦). و ٦١,١٧% و ٧٤،١٦% على التوالـــي في عـــام ١٩٩٨/٩٧م (الكويت. وزارة التخطيط ، ٢٠٠٥).

لقد استثمرت الدولة أموالاً طائلة في إعداد المرأة للعمل (تعليماً وتدريباً) وهو- بلا شك- استثمار وطني راشد يستحق كل تقدير وثناء، وكان على الدولة أن تتنبّه إلى كيفية الاستفادة القصوى من هذا الاستثمار البشري في عمليات بناء الدولة العصرية، وتطوير المجتمع المدني، ليواكب المتغيرات الدولية في هياكلها الحضارية، وأن لا يكون هذا الانفاق وتلك الجهود المبذولة مجرد واجهات سياسية ينتهي مفعولها بانتهاء الحدث، وعليه يمكن القول "إن المرأة الأكثر ثقافة وتعليماً تشكل النسبة الكبرى في قوة العمل النسائية، وهذه ظاهرة تستحق التشجيع من أصحاب القرار،بحكم أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة، كلّما كانت أكثر قدرة على العطاء وأكثر وعياً وفاعلية وإنتاجاً وإبداعاً " (الصالح ، ١٩٩٦) .

مما سبق يمكن القول إن التعليم النظامي الحديث بدأ من الكويت بالنسبة للإناث منذ أواخر الثلاثينيات، أي أنه جاء متأخراً عما يقابله من تعليم الذكور الذي بدأ منذ بداية العشرينيات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن نسبة الإناث الكويتيات أصبحت في الوقت الحاضر تشكل ما يزيد على نصف العدد الاجمالي للطلبة والطالبات الملتحقين بالدراسة الحكومية، أي أنهن مشاركات للذكور مناصفة في جميع المراحل التعليمية، إلى جانب أنهن تفوقن على الذكور عددياً في المرحلة الجامعية. " وجميع هذه المؤشرات تدل دلالة واضحة على أن دولة الكويت تسير سيراً

حثيثاً نحو تعليم الفتاة الكويتية من ناحية، وعلى أن النظرة التقليدية نحو تعليم الفتاة بدأت تتلاشى، إن لم تكن قد زالت بالفعل " (الرميحي ، ١٩٨٢) .

المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

لمحة تاريخية :- " يعد الشعب الكويتي من الشعوب المعروفة في ممارسة المشاركة السياسية في ممارسة المشاركة السياسية، مما يتعلّق بقيام الأفراد بنشاط يمس مباشرة السلطة الوطنية، والتجربة السياسية في الكويت بدأت منذ عام ١٩٢١ بتشكيل مجلس الشورى الذي لم يدم سوى بضعة أسابيع لأسباب تتعلق ببنية السلطة في الكويت" (بترسون ، ١٩٨٩) . وقد كانت هناك أصوات تنادي بمنح المرأة حق المشاركة السياسية من انتخاب وترشيح، وأخرى مجابهة لها معارضة ومستنكرة مثل هذه المطالبة، ولكل فريق من هؤلاء أدلته وأسانيده التي يسوغها محتجاً بها ومطالباً بالأخذ برأيه وفقاً لما قدمه من أدلة وأسانيد تؤكد على سلامة رأيه الذي يعتنقه . وكانت هناك سلسلة من المطالبات والاقتراحات التي قدمها بعض مرشحي مجلس الأمة خلال برامجهم الانتخابية .

المطالبات بحقوق المرأة في مجلس الأمة:

شهدت الكويت في العقدين الأخيرين سلسلة من المطالبات والاقتراحات تمنح المرأة حقوقها السياسية، وكان لعدد من النواب في مجلس الأمة دور بارز في هذا الشأن ونستعرض أهم المطالبات التي جاءت كالتالي:

١- بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧١ تقدم أحد النواب من كتلة النواب الديمقراطيين باقتراح بمشروع قانون يمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الانتخاب..

٢- في التمهيد لانتخابات عام ١٩٧٥ قامت كتلة نواب الشعب بتقديم برنامج أخذت قضية الدفاع عن حقوق المرأة مكانا بارزا فيه.

٣- بتاريخ ١٥ فبراير ٧٥ تقدم بعض النواب بأول مشروع قانون مفصل يعطي النساء جميعا حقوقهن السياسية كاملة بالترشيح والانتخاب، وقد كانت أول مطالبة برلمانية بحقوق المرأة السياسية من تاريخ الحياة البرلمانية لإعطاء المراة حقوقها السياسية.من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدتها والدفع بها إلى مزيد من التطور والتقدم، وبعد أن تكشفت خلال مسيرة الديمقراطية بعض العيوب التي كادت أن تشوه هذه المسيرة وتقضي على الآمال المعلقة بها (السداني، ١٩٨٣).

٤- في عام ١٩٨١-١٩٨٥ تقدم أحد النواب باقتراح قانون لتعديل المادة الاولى مــن قانون الانتخاب والاعتراف بحق المرأة، وتعد هذه المطالبة البرلمانية الثانية من نوعها.

وذلك عرفانا للمرأة الكويتية بدورها المميز، ومكانتها اللائقة في حياتنا الاجتماعية، واعتزازا بأهليتها ونضج وعيها وتضحيتها ، حتى أضحى من اللازم أن تناب بإشراكها في الحياة السياسية والنيابية في حدود الحق في انتخاب أعضاء مجلس الأمة، دون حق الترشيح لعضوية المجلس الذي لم تتهيأ الظروف بعد لتقريره .

٥- أما المطالبة الثالثة لأول مرة في مجلس الأمة " كانت النساء تحتل " كل مقاعد الحضور في قاعة المجلس، في تظاهرة احتجاج واستنكار جماعية لقرار رفض منح المرأة حقوقها السياسية، وهي تعتبر مطالبة نسائية خالصة، إذ توجهت مجموعة من نساء الكويت إلى مبنى مجلس الأمة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٢ في تظاهرة نسائية ، وكانت المشاركات في التظاهرة يأملن أن يفتح المجلس ملف المرأة، ويعيد من جديد مناقشة موضوع منحها حقوقها السياسية .

٦- في عام ١٩٨٦ تقدم أحد النواب باقتراح بقانون يمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح

٧- في عام ١٩٩٢ تقدم أحد النواب باقتراح قانون يمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة .

وذلك بالعمل على إشراك قطاع عريض، هو نصف هذه الأمة، متمثلا في المرأة التي أثبتت كفايتها وجدارتها في الميادين كافة، كما قدمت التضحيات الفعّالة للوطن إبان محنته وأثبتت أنها قادرة على تحمل الأمانة مع ما بلغته المرأة الكويتية من ثقافة وعلم، حيث أن هناك أستاذة جامعية، ومديرة جامعة، ووكيلة وزارة مساعد، وسفيرة وهي تمثل نصف المجتمع كما أن منح المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية هو السائد لدى معظم الدول العربية، ناهيك عن الدول غير العربية الإسلامية وغير الإسلامية التي تقررت فيها هذه الحقوق للمرأة منذ أمد بعيد .

٨- في ٢٠ يوليو ١٩٩٤ تقدم بعض النواب باقتراح قانون يعطي للمرأة حقها في الانتخاب والترشيح .

٩- بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ تقدم بعض النواب باقتراح قانون يمنح المرأة حقوقها السياسية .

١٠- بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٩٧ تقدم نائبان باقتراح يعطي للمراة حقوقها السياسيـــة. (العتيبي ، ١٩٩٩) .

كما أقيمت المؤتمرات النسائية العديدة التي تطالب بإقرار حق التصويت والترشيح للمرأة، وسوف نستعرض هنا مؤتمرين بازين كمثال على مطالبات المرأة الكويتية بحقوقها:

١ - المؤتمر النسائي الكويتي الثاني (١٩٧٥)

عقد المؤتمر النسائي الكويتي الثاني في ٢٣ مارس ١٩٧٥ بدعوة من جمعية النهضة الأسرية والذي عقد خلال الفترة ما بين ١٧-١٩ مارس ٧٥ تحت عنوان " واجبات وحقوق المرأة الكويتية في ظل التنمية الشاملة " وشارك في عضويته ممثلو قطاعات المجتمع من الجنسين انطلاقا من مبدأ المساواة. وضم (١٥) خبيراً من مختلف التخصصات، و ٨٧ مشتركاً في لجانه و ٢٠٠ مراقب. وحضره ٥٠٠ شخص .

وتوجهت لجنة من المؤتمر إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، وإلى رئيس مجلس الأمة .وكان أبرز ما انبثق عن المؤتمر الطلب بمشاركة في المجال السياسي ومجالس الأحياء الشعبية، وتكوين قطاع اجتماعي مشترك تموله الحكومة باسم إدارة أهلية .

وكان من أهم توصيات المؤتمر:

أولا: يوصي المؤتمر حكومته ونوابه بضرورة الوقوف بجانب المرأة في منحها حقها الذي قرره الإسلام لها وأيده الدستور الكويتي من كامل الحقوق السياسية أسوة بشقيقها الرجل.

ثانياً: يوصي المؤتمر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت بتشجيع وتقدير دور المرأة الكويتية كمتلقية للثقافة ومساهمة بها في مختلف مجالات الفنون وإعطائها الفرصة للانتاج الجيد، والمحافظة على الصناعات اليدوية ورعايتها كصناعة السجاد وإحياء الصناعات التقليدية وذلك للمحافظة على التراث القومي .

ثالثاً: يوصي المؤتمر بمشاركة المرأة في مجالس الأحياء الشعبية حين قيامها والنظر في إقامة قطاع اجتماعي مشترك في ميادين الخدمة العامة يمول حكومياً بإدارة أهلية.

رابعاً: تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر النسائي الكويتي الثاني .

٢ - المؤتمر النسائي الأول بعد التحرير (١٩٩٤)

دعا المؤتمر النسائي الأول الذي عقد في الكويت بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي في فبراير ١٩٩١، إلى إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية من خلال إقرار حقها الدستوري في الانتخاب والترشيح .

واستمر المؤتمر الذي عقد برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ثلاثة أيام، ونظمته الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت عنوان " دور المرأة في التنمية " وشاركت فيه عدد من المنظمات النسائية العربية وخبراء قانونيون. وتضمنت توصيات من أهمها اعلان الدعوة لرفع التحفظات عن بعض بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، وإلى تعزيز وسائل التثقيف التي ترمي إلى تكوين وعي اجتماعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية التي يضمنها الدستور، ولا سيما حقها في الانتخاب والترشيح (العتيبي ، ١٩٩٩).

وكان قرار ١٦ مايو ٢٠٠٥ الذي أعطى المرأة الكويتية حقها السياسي في الترشيح والانتخاب تتويجاً لمسيرة كفاح طويلة للمرأة الكويتية شهدت الكثير من الانتكاسات في بعض الأوقات وإنجازات من أوقات اخرى. والذي كان نتيجة للرغبة الأميرية السامية بالإعلان عن تمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب وذلك في تاريخ ١٦ مايو ١٩٩٩ (العتيبي ، ٢٠٠٥).

- العوامل المحددة لمشاركة المرأة الكويتية السياسية

يفترض باحثو السياسة أن ثمة ارتباطاً بين مجموعة عوامل ديموغرافية واجتماعية اقتصادية من ناحية، وبين مستوى المشاركة السياسية عموما، والمشاركة السياسية للمرأة من ناحية اخرى، وتشمل العوامل المحددة للمشاركة السياسية على عوامل المكانة الاجتماعية والاقتصادية مثل السن والدخل والمهنة والتعليم، ولعل متغير التعليم يعد أحد أهم عوامل المشاركة السياسية، فالتعليم يكسب الفرد مهارات أساسية في التعامل مع المؤسسات السياسية كالأحزاب والادارات والسلطة التشريعية، مما يسهل عملية المشاركة، كما يساعد التعليم على فهم الأحداث الجارية وإدارة المناقشات السياسية وتكوين رأى عام صائب بسهولة (الظفيري، ١٩٩٥)، " وإذا كانت الحقوق السياسية تتمثل أساساً في إتاحة الفرصة للمواطنين في الاشتراك في شكل الحكم وصياغة القرارات والقوانين التي تنظم حياتهم ، كما ان الحقوق المدنية تشمل حرية إبداء الرأي والإجماع والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات فإن الحقوق الاجتماعية هي حقوق أضيفت مؤخرا للمواطنين بعد ازدياد المطالبة الشعبية وتتمثل في حق الشعب في التعليم والعمل وتوفير الضمانات المختلفة" (أحمد ، ١٩٨٠)، ولا يمكن لنا الحصول على ذلك بالتبادل بين المؤسسات المجتمعية المختلفة وعلى رأسها المؤسسة العلمية والمؤسسة الاعلامية، فثمة علاقة متبادلة بين التعليم ووسائل الاتصال الجمعي التي تحقق الانفتاح على العالم الخارجي، مما يبرز الدور الذي يقوم به التعليم في تحديث المجتمع ، والتعليم أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية، كما تزداد في وجوده أثر المتغيرات الأخرى، فالتعليم يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدني، وهي خصائص لازمة للمشاركة السياسية ، أما العامل الآخر والمرتبط بالمشاركة السياسية فهو " العمل "، فإذا كانت المشاركة السياسية تمثل زيادة بين أعضاء المجتمع ذوي الفرص التعليمية الأفضل، فإنها تميل كذلك إلى الزيادة بين الجماعات المهنية والدخل الأعلى، وترجع المشاركة السياسية المرتفعة من جماعات المكانة العليا استناداً إلى المهنة والدخل في معظم المجتمعات، وفي جانب منها إلى تعليمهم المتفوق، وفي جانب آخر إلى الفرص المتزايدة المتاحة لهم للتوصل إلى المعرفة المباشرة للسياسة

والقضايا السياسية والتأثير فيها، كذلك بسهولة الوصول الى مراكز القيادة السياسية ومصادر اتخاذ القرار، وفي معظم الأحيان يرجع النشاط السياسي المرتفع بين أصحاب المهن ذات المكانة العليا إلى ما يتميزون به من اهتمام ووعي وقدرة على إدراك العلاقة بين مصالحهم الخاصة والقرارات والأهداف السياسية، وهذا يعني أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطاً شرطياً وإيجابياً بالمهن والعمل (جلبي ، ١٩٨٥)، كما يعد عامل السن محدد المدى المشاركة السياسية في الدولة، ففي الكويت يحدد السن بواحد وعشرين سنة للناخبين وثلاثين عاماً لمرشحي مجلس الأمة، كما أن للدخل أثره في عملية المشاركة، ولم تؤكد الدراسات السياسية أن عامل النوع يرتبط بإختلافات في المشاركة السياسية، وإن كانت الوقائع تشير إلى زيادة ملحوظة في المشاركة السياسية للرجل على حساب المرأة، بل إن القوانين في بعض الدول ما زالت تحول دون هذه المشاركة "وبخصوص العمل للمرأة الكويتية فإن المجتمع يسمح بعمل المرأة، ولكنه لا يشجع هذا العمل إلا اذا أسهم مباشرة في الاستعاضة عن العمالة الوافدة، وذلك بالنسبة للأعمال التي تحظى بالقبول وفقا للمعايير الكويتية دون غيرها، وهكذا فإن عمل المرأة لا يكون من أجل سد النقص ولا من أجل المنافع الاقتصادية ، وإنما يرجع فيما يبدو إلى الرغبة في أن تملأ الفتاة المتعلمة الوقت خلال الفترة ما بين تخرجها وزواجها، أو لكي تساير المرأة الكويتية ظروف العصر، أو نظرا لتوفير البديلات للعاملات غير الكويتيات " (الأغا والمانع ، ١٩٨٤) .

وبإجمال فإن موانع المشاركة السياسية للمراة الكويتية، التي كانت تحول دون مشاركتها السياسية للمرأة الكويتية فيما مضى في ثلاث مجموعات هي :

(أ) عوامل وعقبات نابعة من المرأة والحركة النسائية بوجه عام .

(ب) عوامل اجتماعية .

(جـ) عوامل خاصة بالقوانين والتشريعات .

أما مجموعة العوامل الخاصة بالمرأة ذاتها فتكمن في محدودية وعي المرأة الكويتية – نسبيا – في إطار محدودية النظام السياسي والاقتصادي، فالمرأة الخليجية زاهدة في العمل السياسي، وتميل إلى العمل في مجالات أخرى، ولعل التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن هذا الوعي الذي يفرض على المرأة تصورا لذاتها يتسق مع الرأي القائل بعدم أهلية المرأة للعمل السياسي (الظفيري ، ١٩٩٥) ،" كما ويعد انخفاض مستوى الوعي بضرورة المشاركة السياسية أحد أهم العوامل المانعة لوصول المرأة إلى أهدافها، وقد انتهت دراسات عديدة الى أن أوضاع المرأة الكويتية هي نتاج لشبكة من العوامل المجتمعة، وأن فهم هذه الشبكة ووضع

الحلول لها لا يمكن إلا في فهم واكتشاف قوانين المجتمع الكويتي وخصوصياته" (الرميحي، ١٩٨١)، كما وتسود بعض الاعتقادات لدى المرأة أنّ الرجال أكثر ثقة بالنفس وإدراكاً لمجريات الأمور من المرأة، أن الرجال أكثر اتزاناً في انفعالاتهم من النساء، وكذلك الرجال أكثر قدرة على العمل وإفادة لأعمالهم من المرأة، وأن الرجال أكثر صراحة وتعبيرا عن المرأة وأقدر منها في مواجهة المواقف، أما المجموعة الثانية من المعوقات فتضم العوامل الاجتماعية التي تقف في طريق تحقيق المرأة لمكاسب سياسية، ومن هذه العوامل سيادة المعتقدات الاجتماعية بأن المرأة مكانها الأساسي هو البيت، وعلى أحسن الأحوال فإن الوظيفة ضرورة قبل الإنجاب، ومن ثم فإن عمل المرأة لا يجب أن يكون مما يتطلب الاستمرار كالطب وغيرها، ويعتقد فريق غير قليل من العامة والعلماء أن الطبيعة العاطفية للمرأة تجعلها غير مؤهلة لتحمل المسؤولية وأنها تفتقر إلى القوة وإلى الرؤية الصحية لاتخاذ القرارات المناسبة، في حين يرى علماء الاجتماع أن التنشئة الاجتماعية مسؤولة عن هذه الصورة الخاطئة من الذات (صبيح ، ١٩٨٠) ، "والنظرة الاجتماعية للمرأة في بعض البلدان في إطار الثقافة الاجتماعية تتجه إلى اعتبار المرأة محققة لغرضين أساسيين هما الجنس والخدمة، وقد تكرس الثقافة قوة واستقلالية الرجل وتدعيم تبعية المرأة" (عبد الخالق، ١٩٨١)، "والنمط القبلي كذلك يفرض على المرأة تبعية للأب أو من يقوم مقامه، كما أن هناك رأياً يقول إن المستفيد من حركة المرأة الساعية الى إقرار الحقوق السياسية هم قلة ضئيلة تتصدر العمل العام، وأن هذا العمل تسيطر عليه النخبوية والطبقية ولن تستفيد منه عموم النساء" (الشايجي ، ١٩٩٢)، وأما المجموعة الثالثة من العقبات فتكمن في قانون الانتخاب الذي يجيز للرجل – دون المرأة – حق الانتخاب والترشيح، كما كانت تكمن في ضغط القوى الرافضة لممارسة المرأة لحقها في المشاركة السياسية، وقد برز هذا المانع نتيجة ضآلة المؤيدين في مجلس الأمة لتوصيات العينة المختصة بدراسة حقوق المرأة السياسية سابقاً.

بقيت ملحوظتان في إطار الحديث عن العقبات التي حالت دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، أولى هاتين الملحوظتين تلك الفجوة الكبيرة بين حصول المرأة على حقوقها في المشاركة السياسية وبين ممارسة هذه الحقوق وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي، إذ لم تستطع النساء في الوطن العربي – بعد نصف قرن تقريباً من حصولهن على حقهن في المشاركة السياسية – " أن يقتحمن المؤسسات السياسية، بما يتناسب مع أعداد النساء من الناحية الديموغرافية، بل إنّ تراجعاً قد ظهر في أعداد النساء في المؤسسات السياسية بشكل عام (أبو زيد ، ١٩٨١)، وهنا يبرز تساؤل المرأة الكويتية حول حقوقها السياسية كاملة كحق في الترشيح والانتخاب؟ وهل من المتوقع أن تكون المرأة الكويتية أفضل حالا من أختها العربية خاصة في

مجتمع قبلي لا يحبذ أساسا فكرة السماح للمراة بالمشاركة السياسية ؟ وأما بخصوص الملحوظة الثانية فتتعلق بطبيعة العمل النسائي الذي يمكن أن تغلب عليه النخبوية، بحيث يقتصر على قلة قليلة من النشيطات سياسياً دون أن تستفيد المرأة عموما من المشاركة الحقيقية ، فهناك أغلبية ساحقة من النساء ما زلن محتاجات للقوة السياسية الحقيقية، وعلى جزء من المشاركة في صنع القرارات في مجتمعات نالت فيها المرأة حق المشاركة السياسية، فهل يمكن أن يصبح العمل النسائي في الكويت بعدما حصلت المرأة الكويتية على حق المشاركة السياسية عملا إنسانيــاً؟" (السعدي ، ١٩٨١) .

الهيئة التدريسية والعمل السياسي

الجامعة اليوم هي جامعة المجتمع، وليست برجا من أبراجه العاجية كما كانت في العصور الوسطى، ومعنى هذا أن الجامعة إحدى منظمات المجتمع الهامة إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهي لذلك تعكس آماله وتطلعاته وتهتم بمشكلاته، وأساتذة الجامعة أنفسهم هم أبناء المجتمع يعملون من أجل خيرة ورفاهيته، ويحسون بواقعه ومشكلاته وآماله وآلامه. بل إنهم أقدر الناس على الإحساس بمشكلاته، وأقدر الناس على تشخيصها وعلاجها باعتبارهم قمة الفكر في المجتمع. وإن مسؤوليات أستاذ الجامعة تفرضها واجباته نحو طلبته، فهؤلاء الطلبة في حاجة كبيرة وملحّة الى التوجه والرعاية الأكاديمية وغير الأكاديمية، وهم في حاجة أيضاً إلى الرأي السليم الموضوعي، والمشورة الصادقة الأمينة، "كما أن مسؤوليات الأستاذ التعليمية تقتضي تجديد معارفه ومفاهيمه باستمرار، فنحن وكما هو معروف نعيش في عصر تتطور فيه المعرفة وتتجرد بتسارع مذهل، وعلاوة على ذلك فإن الأستاذ مسؤول عن مجتمعه بدراسة قضاياه ومشاكله التي تقع ضمن إطار اختصاصه في محاولة إيجاد الحلول لها، وذلك من خلال البحث العلمي، علاوة على كل ذلك فإن أستاذ الجامعة قيادة فكرية عليها أن تقدم المعلومات الدقيقة والرأي الموضوعي للمجتمع" (مرسي ، ١٩٨٧).

ويقودنا هذا إلى مشاركة الجامعة في العمل السياسي العام، وهنا يمكن القول بصورة عامة إنّ هناك اتفاقا يكاد يكون شاملاً بضرورة الوعي بمشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في هذا العمل وإدراك أهميته. "فالجامعة إحدى مؤسسات الدولة وبحكم رسالتها ووظائفها. ذات موقع خاص متميز، وبالتالي فإن مشاركتها في العمل السياسي العام يضفي على هذا العمل قيمة ومكانة يستحقه ويتطلبه. كذلك فإن مشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في العمل السياسي العام يساهم في تأدية الجامعة لجوانب مهمة في وظيفتها التعليمية ، وبخاصة فيما يتعلق بالتربية

السياسية والتربية الديمقراطية لطلبتها . كما أن أساتذة الجامعة في سلوكهم وتصرفاتهم يمثلون مدرسة غير مقصودة للطلبة في التربية السياسية" (التل ، ١٩٨٧).

وعليه فإن العمل السياسي يقسم نظرياً بصورة عامة إلى عمل سياسي عام يشمل جميع النشاطات والفعاليات السياسية ذات الطابع العام، وعمل سياسي حزبي يشمل جميع النشاطات والفعاليات السياسية ذات الطابع الغربي. وهناك اتفاق يكاد يكون عاماً على أهمية مشاركة الجامعة مؤسسة وأساتذة وطلبة في العمل السياسي العام وضرورته. فالعمل السياسي العام مسؤولية وطنية عامة يجب أن يشارك فيها جميع المواطنين ومنهم أساتذة الجامعة وطلبتها. ويقابل هذا الاتفاق الذي يكاد يكون عاما بأهمية وضرورة مشاركة الجامعة في العمل السياسي العام اجتهادات ثلاثة حول مشاركة الجامعة في العمل الحزبي، ولكل اجتهاد من هذه الاجتهادات الثلاثة منطقة الذي يعتمد عليه:

الاجتهاد الأول يؤمن بأهمية وضرورة مشاركة الجامعة في السياسي الحزبي ويعتقد أصحابه أن لأساتذة الجامعة وطلبتها الحق بالانتساب للأحزاب السياسية، كما لهم الحق بتولي المسؤوليات القيادية فيها ولهم الحق أيضا بالمشاركة في جميع نشاطات الغرب وفعالياته من اجتماعيات وندوات محاضرات ومظاهرت وانتخابات وغيرها. والذين يؤمنون بهذا الاجتهاد يرون أن مشاركة الأساتذة والطلبة في العمل السياسي الحزبي تعني مشاركة فئة منتقاة ومختارة من فئات المجتمع، وغيابها عنه له انعكاسات سلبية كثيرة.

أما الاجتهاد الثاني فيرفض رفضاً باتاً مشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي ويعتبره إضراراً بالجامعة ورسالتها ووظائفها وأهدافها، وعليه فالأساتذة يتفرغون لواجباتهم الأكاديمية وما تتطلبه هذه الواجبات من مهام، ويتفرغ الطلبة لمتابعة واجباتهم التعليمية وما يرتبط بها من نشاطات. وإن عدم مشاركة الجامعة بالعمل السياسي الحزبي لا تعني بأي حال من الأحوال عدم مشاركة أساتذة الجامعة وطلبتها في العمل الوطني العام، بل العكس هو الصحيح. فالأساتذة تمشياً مع مواقفهم الأكاديمية ومسؤولياتهم التعليمية، مدعوون لأن يكونوا من وراء العمل الوطني قدوة ومثالا. ثم أن تنمية الاعتزاز القومي والانتماء الوطني والوعي السياسي العام لدى الطلبة ، وهي جوانب مهمة في شخصية المواطن ، لا يمكن أن تتم بطريقة فعّالة وايجابية إلا من خلال مشاركة هؤلاء الطلبة في العمل الوطني العام.

أما الاجتهاد الثالث فيوافق على مشاركة الجامعة بالعمل السياسي الحزبي وفق شرطين: الأول : إبعاد حرم الجامعة عن النشاطات والفعاليات الحزبية بجميع أشكالها وأنواعها، أما

الثاني فهو منع أستاذ الجامعة من أن يستغل موقعه الأكاديمي للترويج لفكر ومبادىء وأهداف أي حزب سياسي خلال وجود وعمله في الجامعة، فالأستاذ بحكم موقعه الأكاديمي، وكما هو معروف له قدرة فائقة وتأثير كبير على توجهات الطلبة وقد تكون ظالمة ومستغلة. وفيما عدا ذلك فيمكن للأستاذ أن ينتسب إلى الأحزاب ويساهم في جميع نشاطاتها وفعالياتها، ويشترك في جميع مسؤولياتها خارج حرم الجامعة، والأمر نفسه ينطبق على الطالب (التل ، ١٩٩٧).

معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية

تعتبر الثقافة السائدة في المجتمع من أهم العناصر التي تساهم في تحديد حجم مشاركة المرأة السياسية وأوجه هذه المشاركة، وبالنظر إلى المجتمع العربي، وعلى الرغم من أن هناك عوامل تحدّ من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أم إمرأة في العملية السياسية كغياب الحريات وانخفاض درجة الوعي السياسي وانتشار الأمية وضعف الأحزاب والنقابات، إلا أنه يجب عدم إغفال فكرة أن هناك عوامل تؤثر على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل في المجتمع العربي عموماً وفي المجتمع الكويتي على وجه الخصوص ، ومن أهم هذه العوامل الثقافة السياسية السائدة والتي تحدد الــدور السياسي للمــرأة في المجتمــع(عاشور، ٢٠٠٣).

إنّ المجتمعات العربية، ما تزال تجمع بين العلاقات القبلية والعلاقات الاقطاعية والعلاقات شبه الرأسمالية، وأخيراً العلاقات الدولية القائمة على التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، والتي أصبحت نظاماً أساسياً تعمل في إطاره تلك العلاقات على اختلافها، وتختلف الى حدٍّ كبير حول وضعية المرأة الاجتماعية ودرجة مشاركتها السياسية في كل مجتمع عربي بحسب تقدم أو تخلف علاقات الانتاج السائدة فيه، مع العلم بوجود نسق ثقافي واحد يحكم كل المجتمعات العربية ويؤثر في طبيعة العلاقات السائدة، وبالتالي في مساحة العمل الاجتماعي والسياسي للمرأة. "وينطلق هذا النسق من مفاهيم تقليدية ترى أن دور المرأة الأساسي يتحدد بحكم كونها زوجة وأماً وربة بيت، وعليه فإن دورها في الخدمة المنزلية وفي رعاية الزوج والأبناء هو المصير الحتمي الذي يتحدد في ضوئه وجودها الاجتماعي والذاتي" (فهمي ، ٢٠٠٣) .

وهذا يقود إلى وجوب معرفة أهم العقبات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العربية في الوطن العربي والتي تتمثل بالآتي :

(١) **التنشئة الاجتماعية**: إن التنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تنشئة الرجل. فالتنشئة الاجتماعية للمرأة تعدها لدور الأنوثة في المستقبل، كأن تكون ربة بيت وأماً نموذجية وزوجة

صالحة. وبناء على ذلك نجد اهتمامات متصلة بعالم الأنوثة الذي ستعيش فيه الفتاة فيما بعد، كأن تتعلم الحياكة، وطهو الطعام، وإدارة المنزل. وتعد الأمور السياسية، أموراً فيها "ذكورة" ولا تهتم بها المرأة، وبالتالي فهي تدخل في عالم الرجل (الجوهري، ١٩٨٤) .

ونحن نعلم أن سلوك الإنسان في المستقبل يعتمد اعتماداً كبيراً على التنشئة الاجتماعية التي مر بها، وتوضح مارجريت ميد Mead (1950) هذه الصلة (بين السلوك والتنشئة الاجتماعية) من خلال دراستها لثلاث قبائل اختلف فيها نوع التنشئة، مما أدى إلى اختلاف سلوك المرأة في كل منها فيما بعد . والملاحظة في البيئة المصرية أن الأم تعلم ابنتها أن تكون زوجة صالحة وطاهية ماهرة وأماً حنوناً، ولكنها لا تقدم لها أي نصائح تعودها على الاشتراك في الاهتمامات السياسية في المستقبل . وقد دلت الدراسات في بعض الدول المتقدمة مثل دراسة كيلر Keller (1975) في الولايات المتحدة الأميركية أنه " رغم الحرية المتوفرة للمرأة فإن اهتماماتها تتركز حول الزواج، والمنزل، والأطفال، وبالتالي فإن التنشئة الاجتماعية تتركز حول اكتساب الفتاة للمهارات المختلفة التي ستستخدمها في يوم من الأيام عندما تكون زوجة. ونتيجة لمثل هذه التنشئة الاجتماعية نجد أن نسبة قليلة من النساء يساهمن في السياسية، وهنا يجب أن نلاحظ أن عدم المشاركة السياسية للمرأة يعد إحدى الظواهر الموجودة في كثير من المجتمعات ".

(٢) **الأمية**: تعد إحدى العوامل الرئيسية التي تقف عقبة أمام التقدم بوجه عام، وتقدم المرأة بوجه خاص، ومن المعروف أن التعليم يوسع مدارك الفرد ويساعده على التعرف على حقوقه وواجباته وعلى المشاركة في أوجه الحياة المختلفة. قد أظهر ليبست Lipset (1954) عن وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتصويت، في الانتخابات والتي هي أحد أوجه المشاركة السياسية.

(٣) **ضيق الوقت**: تقوم المرأة بواجبات متعددة أثناء اليوم، فهي مسؤولة عن نظافة المنزل، وإعداد الطعام ومعاونة الأبناء في واجباتهم، هذا بجانب عملها الأساسي خارج المنزل – إذا كان لديها عمل – والملاحظ أن أعمال المرأة تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها، وكثيراً ما سمعنا عن ضيق الوقت لكثرة مشاغل المرأة في المنزل، فهي أول فرد يقوم في الصباح، وآخر فرد يأوى إلى الفراش في نهاية اليوم، ونتيجة لذلك "لا تجد المرأة الوقت الكافي للقيام بأعباء أخرى خارج المنزل كالاشتراك في الانتخابات أو التصويت أو غير ذلك من المشاركة السياسية.

(٤) **التقاليد**: ثمّة أنواع من الأعمال التي يقوم بها كل جنس على حدة، التي يتقبلها الأفراد نتيجة لتعودهم مثل هذه الأعمال، فالرجل يختص بأعمال فيها رجولة مثل أن يكون ميكانيكياً،

مهندساً، سائق سيارة، عضواً في حزب..إلخ. كذلك الأعمال المتصلة بالمرأة، ومنها أعمال التدريس والتمريض والسكرتارية، إلى غير ذلك من الأعمال ألف المجتمع صورة المرأة فيها (العجمي، ٢٠٠٠). ونظراً لأن المجتمع تعود على أن يقوم كل جنس بالعمل الملائم له، حسب التقاليد، فإن اتجاه المرأة إلى السياسة يعتبر خروجاً على التقاليد، حيث إن الأعمال السياسية تختص بالرجل وليس بالأنثى.

(٥) **السمات الشخصية**: تسود بين الناس في المجتمع الفكرة القائلة إن المرأة عاطفية، وأنها لا تستطيع تحكيم عقلها في أمور ومواقف متعددة، أما الرجل فيتصف باستخدام العقل في كل أموره ويقول الله سبحانه وتعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (التوبة، ٧١). ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "إنما النساء شقائق الرجال" (رواه الإمام أحمد والترمذي وابو داود).

والأنتخاب، كما يراه أهل الاختصاص: توكيل ونيابة، وذلك ما ذهب اليه، الدكتور مصطفى السباعي – رحمه الله – وهو أحد كبار الإسلاميين الذين شغلوا بهذا الأمر، وانتهى بعد بحث مع مجموعة من المختصين في الشريعة إلى أن الانتخاب إختيار لوكلاء ينوب عنها في التشريع، ومراقبة الحكومة والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من أن توكل إنساناً بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها، كمواطنة في المجتمع. (العجمي ، ٢٠٠٠).

ونظراً لأن الأمور السياسية ليس لها صلة على الإطلاق بالعاطفة بل تحتاج من الفرد للتفكير العميق واستخدام العقل في كشف أمورها، لذلك فإن طبيعة المرأة تمنعها من المشاركة السياسية لهذا السبب .

(٦) **مطالب الحياة السياسية**: نظراً لأن المشاركة السياسية تقتضي من الفرد أن يكون بصفة مستمرة متصلاً بالحياة العامة – كالمساهمة في ندوات، أو مناقشات أو غير ذلك – ونظراً لأن حياة المرأة تعتبر شبه سرية وليست ملكاً للجميع، وأن مكانها الأساسي في المنزل، لذلك فإن كثيراً من الرجال يمنعون النساء من المشاركة في المجال السياسي.

(٧) **طريقة المشاركة**: يعد التصويت في الانتخابات من أكبر أنواع المشاركة السياسية، والحصول على البطاقة الانتخابية يتطلب اجراءات ومراجعات لمراكز الدولة الأمنية، لذا تُحجم المراة عن التصويت بسبب خشيتها من التعامل مع مركز الشرطة وغيره. نظراً للشبهات التي قد تنتج عن دخول المرأة مركز الشرطة.

(٨) **الضغط الاجتماعي**: يتعرض الرجل لضغوط اجتماعية كثيرة تشجعه على الاشتراك في السياسة، وتتمثل بعض هذه الضغوط في تأثير العشيرة أو الأصدقاء، وكذلك تأكيد الرجولة واثبات الذات، والتقاليد..إلخ.

أما المرأة فعلى العكس من ذلك، فهناك ضغوط اجتماعية تبعدها عن مثل هذه المشاركة، وتتمثل هذه الضغوط في تأثير الآباء والأزواج على النساء وكذلك التقاليد والقيم السائدة إلاّ إذا أراد الرجل لها ذلك.

(٩) **التفاضل بين أعمال المرأة**: هناك أعمال يجب أن تعملها المرأة مهما بلغت من تعليم، أو وصلت إلى أعلى المناصب. هذه الأعمال تعد الأساس في حياتها، مثل الاهتمام بشؤون الزوج والأبناء والمنزل. وإذا استطاعت المرأة أن تقوم بجميع هذه الأعباء (الأولية في حياتها) فإنه يمكن لها أن تبدأ في التفكير في عمل شيء آخر، وتعد المشاركة السياسية عملاً ثانوياً في حياة المرأة وليس عملاً أولياً.

(١٠) **اختلاط المرأة والرجل** : تعزل التقاليد والقيم عالم المرأة عن عالم الرجل، وبناء عليه فإن اختلاط المرأة بالرجل ليس متقبلاً في المجتمع، وتحاول المرأة الابتعاد عن الرجل، وبالتالي فهي تعيش على هامشية مجتمع تقليدي أبوي .

(١١) **خضوع المرأة للرجل**: رغم انتشار التعليم بين الفتيات في المجتمع العربي فإن المرأة ما زالت تعيش تحت سيطرة الرجل، سواء أكان زوجاً، أم أباً، أم أخاً، وبالتالي فقد تعودت المرأة على الطاعة والخضوع لأوامر الرجل ونواهيه، ونتيجة لذلك فإن المرأة تجد ضغطاً كبيراً من جانب الرجل لمنعها من المشاركة السياسية. وتكون النتيجة الخضوع لهذه الأوامر حتى بعد قيام مناقشات حامية بينهما.

(١٢) **تعدد أدوار المراة**: تتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة، فهي أم، وزوجة، وابنة، وعاملة وغيرها. وكل دور من هذه الأدوار له حقوق وواجبات قد تتعارض مع بعضها البعض، وفي النهاية قد لا تستطيع المرأة أن تقوم بكل هذه الأدوار خير القيام ، وبناء على ذلك فإن إدخال دور آخر جديد في حياتها (دورها في السياسة) لن يقابل بترحيب منها. وقد أوضحت فلورا استرفرج أن تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة في الأسرة يعد من أكثر المعوقات التي تعاني منها المرأة، وتؤثر على أدائها لعملها حيث إن وظائف الأسرة متعددة (العجمي ، ٢٠٠٠) .

ويمكن القول إن محدودية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار هي ظاهرة عالمية وليست محلية، وإن اختلفت مدتها من بلد لآخر، " وهي ظاهرة حتى في الدول التي تمثل فيها

المرأة نسبة عالية في البرلمان المنتخب كالسويد مثلاً، التي تمثل فيها المرأة أعلى تلك النسب على مستوى العالم، حيث أظهرت دراسة أعدها أحد المراكز التابعة للأمم المتحدة أن المهام التي تكلف بها العضوات المنتخبات في البرلمان السويدي هي مهام ثانوية، كما أن تمثيلهن في اللجان المهمة والحساسة المنبثقة عن البرلمان هو تمثيل محدود، ويقتصر تمثيلهن بنسب عالية على اللجان الأقل أهمية من عملية صنع القرار" (عاشور ، ٢٠٠٣) .

وعليه فإن الاهتمام بعملية التنشئة السياسية هي الحل الأمثل لتغيير الثقافة السياسية للمجتمع الكويتي، بحيث تنظر بإيجابية أكبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، ولعل أهم القنوات التي يمكن العمل من خلالها في هذا المجال هو الإعلام بشتى وسائله، فيرى البعض أنّ الإعلام لا يزال يظهر المرأة العربية عموماً كأم وربة منزل، أو يظهرها في الوظائف المقبولة تقليدياً كمعلمة وممرضة ولا يظهرها بصورة أكثر تطوراً في عملية صنع القرار .

إن هناك أموراً ملقاة على عاتق المرأة الكويتية من أجل العمل على تغيير نظرة المجتمع الكويتي وثقافته السياسية حيال دورها من عملية صنع القرار وتفعيل دورها من العمل السياسي والعمل العام، ويعتمد ذلك على عدة عوامل من أهمها وجود الدافعية لدى المرأة للمشاركة في العمل السياسي وتوفر القدرات والكفاءات النسائية المؤهلة للعمل السياسي.

ثانياً- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات المحلية (الكويتية):

ظهرت العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وإن كانت بصورة غير مباشرة، ومن هذه الدراسات .

- دراسة البغدادي والمديريس (١٩٩٣) وعنوانها " **دراسة تحليلية اتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية** "، أجريت الدراسة على عينة من ٣٠٠ مواطن كويتي من الجنسين وشملت في إحدى جوانبها واقع المرأة الكويتية، وتجلى ذلك في أمرين هما: حق المرأة في الانتخاب وحق المرأة في الترشيح، وقد بيّنت الدراسة أن(٤٨%) من أفراد العينة وافقوا على السؤال الأول، وأن (٣٥%) منها وافقوا على السؤال الثاني أي أن (٧٣%) من أفراد العينة يرفضون إعطاء المرأة حق الترشيح للمناصب السياسية .

- دراسة الظفيري (١٩٩٥) وعنوانها " **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية** "، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استعداد المواطن الكويتي لقبول المرأة في الحياة السياسية، وطبقت هذه الدراسة على عينة بلغت (٢٠١٧) طالباً وطالبة من جميع كليات جامعة الكويت، بينما بلغت عينة الهيئة التدريسية (٣٤٩) مدرساً، وكانت أداة جميع البيانات لهذه الدراسة هي " الاستبيان" وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها، بخصوص آراء العينة في اشتغال المرأة بالسياسة فقد أشار (٥٥,٩%) من العينة على أنهم لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة، وقد ذكر (٥٣،٥%) من الإناث أنهن لا يؤيدن عمل المرأة في المجال السياسي في حين عارض (٦٠,٥%) من الذكور إقحام المرأة في هذا المجال .

- علي (محرر) (١٩٩٧) لدراسة مكتب الانماء الاجتماعي في الكويت التابع للديوان الأميري وعنوانها "**البناء القيمي في المجتمع الكويتي**"، وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات أهمية في المجتمع المعاصر إذ شارك في إجراء هذه الدراسة عدد كبير من الباحثين الكويتين والعرب شملت عينة واسعة بلغت (٨٦٤) مبحوثا من الطلاب والآباء والمعلمين، وغطت المناطق التعليمية في محافظات الكويت، وقد تناولت الدراسة مختلف الجوانب القيمية في المجتمع الكويتي، وشكل موضوع المرأة واحداً من المحاور الأساسية لهذا البحث، ومن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في هذا المستوى: (٥١%) من أولياء الأمور يوافقون بأن البيت هو المكان المناسب لعمـل المرأة مقابـل (٣٨%) للمعلميـن، و (٣٦%) للطلاب وفيما يتعلق بمنح المرأة حقها الانتخابي: (٦٢%) من أولياء الأمور يرفضون هذا الحق السياسي للمرأة

مقابل (٤٣%) عند المدرسين و (٦١%) عند الطلاب، وهذا يعني أن الحقوق السياسية للمرأة لم تسجل حضورها بعد في النسق القيمي للمجتمع الكويتي بصورة عامة آنذاك .

- دراسة وطفة والشريع (١٩٩٩)، وعنوانها " **الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في دولة الكويت أفراد عينة من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي في جامعة الكويت** " وإذا ما كانت تمارس دورها وتغرس القيم الديمقراطية والمدنية وتعمل على تعزيزها في نفس الأجيال المتلاحقة من طلابها؟ وبعبارة أخرى هل تؤدي جامعة الكويت دوراً فاعلاً متجدداً في الارتفاع بمستوى القيم الديمقراطية والحياة الجامعية؟ أم أنها تحولت – تحت تأثير القوى الاجتماعية السائدة – إلى مؤسسة تنتج وتعيد إنتاج ما هو قائم من ممارسات وقيم وفعاليات اجتماعية تقليدية. وقد خلصت الدراسة من خلال جانبها الميداني إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن اتجاه التفاعل الديمقراطي في جامعة الكويت يأخذ طابعاً سلبياً على المستوى التربوي، حيث يسود التلقين والتمييز بين الجنسين والوساطات والمحسوبية، على الرغم من أن غالبية أفراد العينة (٩١%) يؤمنون بضرورة الحياة الديمقراطية في الجامعة وأهمية دورها في تعزيز القيم الديمقراطية .

- دراسة العجمي (٢٠٠٠) وعنوانها " **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية** ". وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة نحو المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة واعتمدت الدراسة في اختيار أداة الاستبيان لجمع بيانات هذا البحث، وقد بلغت العينة، التي تم التطبيق عليها (١٠٠) طالباً وطالبة من مختلف المستويات الدراسية في الجامعة والتخصصات، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن غالبية مجتمع البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية، وذلك بنسبة (٦٨%) وأن الإناث أكثر إدراكاً لضرورة المشاركة السياسية للمرأة، فنسبة (٨٥%) من الإناث أقرن بذلك، وذلك يعني أن المشاركة السياسية للمرأة في الكويت تمثل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث من طلاب الجامعة آنذاك.

- دراسة الأنصاري ووطفة (٢٠٠٠) وعنوانها " **موقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية** "، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مواقف الطلاب واتجاهاتهم من قضية المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة، ولا سيما فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية المرأة في مجال العمل السياسي جنبا إلى جنب مع الرجل، وقد اعتمدت الدراسة استبانة متعددة الأغراض لقياس ذلك، وقد بلغت عينة البحث (٧١٤) طالباً وطالبة من مختلف كليات الجامعة وأقسامها، واعتمدت الدراسة منهج

التحليل الوصفي. ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن الطلاب بصورة عامة (ذكور وإناثا). سجلوا موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة .

- دراسة رحمة (٢٠٠٢) وعنوانها " **اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي** " وهدفت الدراسة إلى استطلاع اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم في مجالات الزواج والحياة الأسرية والاجتماعية والثقافية، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (٦٣٠) طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة الكويت، واستخدم في ذلك استبانة من (٥٠) بنداً، وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة من أهمها ما يتعلق في مجال الحياة السياسية، فقد كانت معظم الاتجاهات موزعة بنسب متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة والتردد، فقد أتى تأييد مشاركة الشباب في الحياة السياسية على رأس قائمة الموافقات، وبلغت نسبة المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية (٨٥%).

- دراسة وطفة والشريع (٢٠٠٣) وعنوانها " **التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الكويت والوطن العربي: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت** "، وسعت إلى تجلية الطموحات السياسية وأولوياتها في وجدان الشباب، ونسق القيم السائدة بينهم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة للبحث، اشتملت على عدد محدود من الأسئلة المفتوحة التي دارت حول المواقف السياسية للطلاب، ومضامين وعيهم الاجتماعي. وقد بلغ حجم العينة (٧١٤) طالباً وطالبة من كليات جامعة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج من أهمها وفيما يتعلق بنسق الطموحات السياسية والاجتماعية ، فقد جاء تحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان في المرتبة الأولى، تلاها تحقيق التضامن الإسلامي والعربي، وتحرير فلسطين ، وتحقيق الديمقراطية السياسية .

- دراسة نصار والرويشد (٢٠٠٤) وعنوانها " **الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت** "، هدفت الدراسة الى قياس مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى الطلاب المعلمين وكلية التربية الأساسية بدولة الكويت ، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي، وتم بناء مقياس للوقوف على مستوى الوعي السياسي وتجلياته انتماء ومشاركة وموقفاً من الآخر، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣١١) طالباً وطالبة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف المشاركة السياسية بوجه عام، وخاصة بين الطالبات، والارتباط الموجب بين المشاركة ومستوى الانتماء، كما أظهرت ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً، وارتفاعه بين الطالبات مقارنة بالطلاب، وبيّنت الارتباط الطردي الموجب بين الوعي السياسي والانتماء ، فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلاب ازداد انتماؤهم .

- دراسة علي (٢٠٠٥) وعنوانها " **حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت**"، وقد هدفت الدراسة إلى اختيار اتجاهات طائفتين رئيسيتين في الكويت، هما السنة والشيعة، نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد تم تطبيقها على عينة عشوائية من (١٥٨١) مواطناً في العام ١٩٩٨، مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية، والشبكة الاجتماعية، والتدين، وتأثيرها على تلك الحقوق، كما استخدم في تحليل نتائج الدراسة تحليل معامل الارتداد، وقد أوضحت النتائج أن الفروقات في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين أثّرت بشكل متباين في اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية " آنذاك " حيث أظهرت النتائج عدم الاختلاف بين أفراد الطائفتين في اتجاهاتهم، ولكن التأثر كان أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. وأشار الباحث الى إمكان أن تعكس هذه النتائج تأثير الثقافة على موقع كل من الرجل والمرأة في المجتمع الكويتي .

- دراسة العيسى وآخرون (٢٠٠٥) وعنوانها " **الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت** " وقد هدفت الدراسة إلى التركيز على معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م، وحاولت الدراسة الاجابة عن عدد من الأسئلة من أهمها: ما الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعة ؟ ومن أجل ذلك صممت استبانة اشتملت على ٣٥ فقرة لقياس الاتجاهات والمتغيرات المرتبطة بها، واختيرت لهذه الغاية عينة عشوائية من مختلف كليات الجامعة، بلغ حجمها ٤٥٥ طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن ٧٣% من الطلبة مهتمون ولديهم اطلاع على القضايا السياسية كذلك أظهرت الدراسة تدني النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي، إذ زادت النسبة على ٦٥%، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة .

ب - الدراسات العربية :

- دراسة فّراج (١٩٩٢) وعنوانها " **الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر** " وقد هدفت الدراسة إلى معرفة ملامح وتطور الوعي السياسي الطلابي في مصر. وواقعه الحالي لطلاب المرحلة الثانوية، وقد تكونت عينة الدراسة من طلاب السنة النهائية في المرحلة الثانوية العامة، مراعياً في ذلك التخصص: "أدبي وعلمي" والجنس "بنين وبنات" والبيئة (ريف وحضر) وبلغ عدد أفراد العيّنة (٤٠٠) طالباً وطالبة، وكشفت النتائج عن أن مستوى الوعي السياسي بشقيه النظري والممارس، وأيضاً الوعي بالتنظيمات الطلابية لدى

طلاب الثانوي العام في مصر ضعيف، وهناك فروق تظهر في كثير من الأحيان بين مستويات الوعي السياسي بدرجة واضحة عن باقي المتغيرات الآخرى.

- دراسة نجيب (١٩٩٢) وعنوانها " **المدرسة والوعي السياسي** " وتناولت تقييم الدور الذي تقوم المدرسة في تشكيل الوعي السياسي لتلاميذها من خلال جمع البيانات والمعلومات، واستخدام استمارة استطلاع الرأي للطلاب، في مصر حيث بلغت العينة (٦١٢) من الطلبة والطالبات، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة عدم قدرة تلاميذ الصف الثالث الثانوي على التذكر السياسي المتعمق والمنطقي، وأن مادة التربية الوطنية أو القومية لا تأخذ حقها من عناية العملية التعليمية، سواء من ناحية الأهداف أو المناهج أو أعداد الدارسين .

- دراسة مجاهد (١٩٩٣) وعنوانها " **دور وسائل الاعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث دراسة لحالة مصر في التسعينات** " وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ما يتمتع به الطلاب من وعي سياسي، وذلك من خلال اشتراكهم في المناقشات السياسية والندوات والمشاركة في الانتخابات العامة، وعضويتهم للأحزاب السياسية وأخيراً مدى متابعتهم للقضايا السياسية الداخلية والخارجية. وقد تكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) إستبانة تم توزيعها على عينة من الكليات النظرية وأخرى من الكليات العملية حيث تم اختيار (٢٠٠) إستبانة من كليتي الطب والزراعة يقابلهم في ذلك (٢٠٠) إستبانة من كلية الآداب وبينت الدراسة من النتائج الاحصائية لأفراد عينة البحث انخفاض معدلات صور المشاركة السياسية بينهم حيث كان (٨٣,٥%) من أفراد العينة ليس لديهم بطاقات انتخابية، وبالتالي لم يتح لهم الاشتراك في الانتخابات العامة وأن الانسان من العالم الثالث لم يحقق الوعي بأهمية الديمقراطية فما زالت في احتياج إلى أن تتحول داخل وعي الجماهير عن قضية تحيط بها إلى قناعة راسخة.

- دراسة عبدالله وعمران (١٩٩٧) وعنوانها " **الثقافة السياسية لطلبة جامعة الامارات** " وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن معرفة طلبة جامعة الامارات بالأحداث والوقائع السياسية اليومية البدهية وخاصة تلك المتعلقة بالشخصيات القيادية البارزة والفاعلة والمناسبات الوطنية العامة وحقائق وبدهيات عامة حول السلطات التشريعية والتنفيذية في الإمارات هذا الهدف يغطي البعد المعرفي والمعلوماتي للطلبة، وهو بعد مهم من أبعاد الثقافة السياسية. وقد بلغت عينة الدراسة (٢٤٤) طالباً وطالبة، وتم اختيارهم من مواقع وجودهم المختلفة كالفصل الدراسي والمكتبة العامة ضمن الحرم الجامعي. وقد استخدم المنهج المسح الاجتماعي لهذه الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للقياس وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها أن المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات تتراوح بين المتوسطة والمتدنية . وجاءت هذه النتيجة معاكسة

للفرضية التي تم وضعها لهذه الدراسة والتي تقول بان طلبة الجامعة يتمتعون بمعرفة سياسية عالية وباطلاع ووعي شديدين تجاه النظام السياسي والمعرفة بالأمور السياسية والمستجدات السياسية. .

- دراسة ابراهيم (١٩٩٩) وعنوانها " **جدوى تدريس التربية القومية بالاستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والمفاهيم المرتبطة بالتربية السياسية لدى طالبات الثانوية العامة** "، وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر تدريس التربية القومية بالاستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي بالمفاهيم السياسية لدى طالبات الثانوية العامة، وتم تطبيقه على عينة من طالبات الثانوية العامة بمدارس محافظة الإسماعلية في مصر وبلغ عدد أفراد العينة (٨٨) طالبة بمدرستين، وخرجت الدراسة بنتائج من أهمها أن جميع الطالبات كان لديهن قاعدة أساسية من الوعي بالمفاهيم السياسية الواردة بالمادة، وكذا كان لديهن قدر من التربية السياسية قبل التدريس وبنسب متقاربة .

- دراسة الخميسي (١٩٩٩) وعنوانها " **الجامعة والسياسة في مصر** " وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الراهن لدور الجامعة في تربية طلابها سياسياً من وجهة نظر المهتمين بتربية الشباب ، وقد فرضت فكرة الدراسة اختيار عينة الدراسة ممثلة لطلاب الجامعة وعينة ممثلة للمهتمين بتربية الشباب الجامعي – وقد تم اختيار عينة الدراسة من طلبة السنوات النهائية بالكليات الاثنتي عشرة المختارة من الجامعات الثلاث وعددهم (٨٠٠) طالب وطالبة . أما عينة المهتمين بالشباب فتم اختيارهم من خمسة قطاعات من الهيئات الأكثر اتصالاً بالشباب من بينهم هيئة التدريس بالجامعات وعددهم (٢٣٠) فرداً. وكان الاستبيان أداة رئيسية للدراسة لجمع بياناتها. وخرجت الدراسة بنتائج منها أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها، أن مناهج التعليم الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلاب، وأن كلا من الشباب والمهتمين بتربيتهم يشعرون بالحاجة إلى دور أكثر فعالية للجامعة في تربية طلابها سياسياً.

- دراسة النقشبندي (٢٠٠٠) وعنوانها " **المشاركة السياسية للمراة الأردنية** " ، وهي دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الأهلية وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى المشاركة السياسية للطالبات في نطاق الجامعة، ومدى المشاركة السياسية للطالبات خارج الجامعة، إضافة إلى مدى المشاركة السياسية للطالباته في وسائل الاعلام المختلفة. وتكونت عينة الدراسة من (١٦٠) طالبة، وقد اعتمدت الباحثة أداة للدراسة مكونة من (٢٥) سؤالا. وقد أظهرت الدراسة: أن مشاركة الطالبات السياسية خارج

الجامعة ما زالت محدودة. وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي لم يدفعا بالطالبات إلى المشاركة السياسية، ويعزى ذلك إلى التحفظ والحذر، وإن تأثير مناهج الدراسة أضعف الانتماء إلى الأحزاب السياسية في الجامعات الأردنية .

جـ- الدراسات الأجنبية:

- دراسة رتنجر (1993) Rettinger بعنوان " **الوعي الأخلاقي والسياسي للأطفال في سن ما قبل المراهقة** " وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوعي السياسي والأخلاقي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة و الثالثة عشرة، وتكونت عينة الدراسة التي اعتمد عليها الباحث بصفة أساسية على الدراسة الميدانية التي طبقت على (٢٠) مدرسة من مدارس المرحلة المتوسطة في الولايات المتحدة، واعتمد الباحث في الدراسة على الملاحظة والمقابلة إلى جانب صحيفة الاستبيان، كما راعى الباحث مدى الاختلاف الجنسي بين الذكور والإناث للتعرف على أيهما أكثر وعياً الذكور أم الإناث . وقد أثبتت الدراسة أن الأطفال لديهم وعي سياسي، وأن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة من محددات فاعليتها في تنمية الوعي السياسي للأطفال، فتمتع الوالدين بقدر من التعليم والثقافة يساعدهما على أن يمدوا أبناءهم بمختلف المعلومات السياسية بصورة مباشرة عن وعي ودراية بما يقومان به. كما أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً في الوعي السياسي بين البنين والبنات لصالح البنين ويرجع ذلك إلى عوامل التنشئة الأسرية حيث تهتم البنات بالأمور المنزلية بينما يوجه البنين إلى الاهتمام بالنواحي السياسية .

- دراسة هاربر (1994) Harber وعنوانها " **التنمية السياسية العالمية والتربية الديمقراطية للمعلم** " هدفت الدراسة إلى معرفة الطبيعة المتغيرة للسياسات العالمية في السنوات الأخيرة، لتأكيد الجديد في التنمية السياسية فللديمقراطية مضامين هامة في التعليم، ولا تقتصر فقط على ما تحتاج المدارس إليه في التغير إلى الاتجاه الأكثر ديمقراطية، كذلك تعليم المعلم. ودلَّت إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن الهدف أو الغرض من التنمية البشرية هي زيادة مجال الاختيارات للشعوب، فإذا لم يكونوا أحراراً في عمل تلك الخيارات ستصبح العملية كاملة السخرية، لذا فالحرية هي أكثر من هدف مثالي فهي عنصر أساسي للتنمية البشرية، فالناس الأحرار سياسياً يستطيعون المشاركة في القرار وصناعته، ويضمنون أن المجتمع نظم عن طريق الإجماع والاستشارة، وليس مفروضاً من قبل النتيجة الاتوقراطية. فالمجال الرئيس لهذا الاختلاف هو الاعتراف بأن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا تبقى في فراغ، وستزدهر وتعيش في المدى البعيد في ثقافة سياسية مدعومة، وعلاوة على ذلك لم تورث مثل هذه

الاتجاهات والقيم والديمقراطية جنيا ، فيجب تعلمها، لهذا فإن لتعليم الديمقراطية دوراً هاماً يؤديه المعلم في التنمية السياسية الديمقراطية، فأصبحت هذه المسألة في الطليعة مرة أخرى في المناظرات العالمية الديمقراطية بطريقة نسبة النقاشات والسياسات التي قدمت من المانيا واليابان بعد انهيار الأنظمة السلطوية هناك، مثل هذه المناظرة لها أهمية في مثل الدول الغربية مثل بريطانيا التي توصي بمثل هذه السياسات للدول النامية التي يجب أن تخضع لاختبار سياستهم التعليمية والممارسات التي هي بعيدة عن نماذج الكمال الديمقراطي وتوصلت الدراسة إلى أنّ الأنماط السلطوية للتعليم في المدارس بصورة عالمية أكثر شيوعاً من أنماط المشاركة الديمقراطية. بينما هناك العديد من الأسباب لتلك المثابرة للأنماط المحددة للمؤسسة الدراسية البيروقراطية، والأنماط المرتكزة على المعرفة للتقييم والمخاوف السياسية للمواطنين، وهذا سيتطلب إعادة تدريس التنمية السياسية وكذلك إعادة تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم .

- دراسة بنجامن Benjamin (1994) وعنوانها " **الديمقراطية والتربية، الطالب والمدرسة** " وهي دراسة نوعية، هدفت إلى التأكيد على العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ودور المدرسة فيها وقد ركز الباحث فيها على المعاني وأدوار الديمقراطية والتعليم بين الآلية السياسية والفكرية في كندا، وقد تركزت الجهود الماضية من إدخال الديمقراطية للمدارس على نوعين : النوع الأول يتطلب دوراً أكبر للمعلمين من صنع القرارات من المدارس، والنوع الثاني يتضمن مشاركة أوسع من المجتمع لضبط التعليم. وبينت الدراسة نتائج كل نوع من النوعين، حيث لم يؤديا إلى تطوير أفضل من تعليم الطلبة، وأن البديل لهاتين الطريقتين أن تحتوي المدرسة خواص المجتمع، وأن الربط بين التعليم والديمقراطية يأتي من دورهم المشترك في الطفرة الأخلاقية للحياة، وعلى المدرسة أن تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وتبرز دور المشاركة.

- دراسة سيمون وميرل Simon & Merrill (1998) وعنوانها " **التنشئة السياسية في غرف الصف، برنامج تصويت الأطفال** " هدفت إلى التعرف على أثر برنامج التربية المدنية قصيرة الأمد على الوعي السياسي للطالب، وتقييم برنامج التربية المدنية الذي يتوقع منه أن يستخدم من قبل (٥) ملايين طالب في (٤٠) ولاية أمريكية عام ١٩٩٨، وهدفت الدراسة أيضاً إلى زيادة الوعي، والمشاركة الفكرية في الانتخاب، وزيادة معدل تصويت الطلبة، وقد أظهرت الدراسة أثراً إيجابياً في زيادة معرفة الطالب وحماسته للانتخاب على المدى القصير وتعد مقدمة إيجابية للطلبة في عملية التصويت. وبيّنت أن برنامج تصويت الأطفال عزز الحضور

الانتخابي بطريقة غير مباشرة. واظهرت نتائج الدراسة ضعف الطلبة في مجموع المعارف التاريخية التي يعتبر أكثرها من البديهيات في ثقافة أي مواطن، وتعثرا واضحا في أسئلة الجغرافيا والاقتصاد، واتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية في أغلب الأحيان تجاه المواقف السياسية؛ كالتزام الفرد بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور والقوانين، وإمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية، واتسمت مواقف الطلبة بالايجابية تجاه القبول بالحقوق السياسية للجميع، وإطاعة القوانين والقبول بحرية الرأي، وأظهر الطلبة انتماء قويا وارتباطاً قوياً بعناصر المجتمع الشخصاني خصوصاً عندما وضعا الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة، وعبَّر الطلاب عن انعدام الفاعلية السياسية المتمثلة بشعور الفرد بأنه ليست لديه قدرة على التأثير في سلطة الحكومة وقراراتها، كما أظهر الطلاب موقفاً سلبياً من الأحزاب السياسية، ودعما لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وبين مواطن وآخر بصرف النظر عن خلفيته الدينية أو كفايته العلمية .

- دراسة كاليندو Caliend (2000) بعنوان " **مسائل المعلمين: ضعف فعالية المدرسة الأمريكية في إعداد الشباب** " من أجل المواطنة أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تظهر انخفاض مستويات المشاركة السياسية، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من طلاب السنوات النهائية بالمدارس الثانوية الحكومية، كما أجرى الباحث مقابلات مع المعلمين وقام بتحليل بعض الكتب الدراسية المرتبطة بالتربية السياسية. وقد خلص الباحث إلى أن المعلمين يحجمون عن استخدام المواد التعليمية التي تعارض النظام والبناء السياسي القائم في الولايات المتحدة، ومن ثم فلا يمكن وصف العملية التعليمية بأنها تقدمية ، كما أظهرت الدراسة أن الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم .

تعقيب على الدراسات السابقة :

يمكن القول إن موقع دراستنا " **درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة** " بالنسبة للدراسات الكويتية السابقة، تحمل خصوصيّة في عناصرها وزمانها، فهي تحرص على تقييم أهمية مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية وعلى الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى طلاب التعليم العالي، مع ملاحظة عدم وجود دراسة توجهت لتقييم أهم عنصر من عناصر العملية التعليمية ألا وهو المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي بصفتها عضواً في الهيئة التدريسية، والتي هي محور العملية التربوية وطلبتها هم مواطنو المستقبل في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة، وتختلف هذه الدراسة عن

سابقاتها في أنها تناولت جملة من المجالات التي تقيس الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية من حيث معرفتها مدى درجة وعيها، وانعكاس هذا الوعي السياسي على طلبتها وأثره.

كما أن هذه الدراسة قد تكون من أوائل الدراسات الكويتية التي تتناول الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، بينما غالبية الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع على صعيد المشاركة السياسية للمرأة أو إعطائها حقوقها السياسية بشكل عام، وليس على الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وكعضو في الهيئة التدريسية.

أما بالنسبة لموقع هذه الدراسة بالنسبة للدراسات العربية السابقة، فيمكن القول ان الدراسات العربية كان مجمل تركيزها على الوعي السياسي لدى الطلبة وكذلك على دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي وهناك من الدراسات ما ركزت على الثقافة السياسية لطلبة الجامعات أما الدراسة التي له علاقة بالمرأة فقد تناولت لمشاركة السياسية للمرأة والتي أظهرتها دراسة (النقشبندي) بأن مشاركة الطالبات السياسية خارج الجامعة ما زالت محدودة، وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي، لم يدفعا بالطالبات الى المشاركة السياسية. أما هذه الدراسة فهي تركز على مدى الوعي السياسي الذي وصلت له المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وقياس هذا الوعي السياسي على طلبتها ذكوراً أم إناثاً لما له من أهمية، كون هؤلاء الطلبة هم لبنات المستقبل، وهم من سوف يشكلون مرشحي ومنتخبي مجلس الأمة وكونهم الركيزة الأساسية للمستقبل السياسي في البلد .

وكذلك هو الحال مع الدراسات الأجنبية السابقة والتي تطرقت الى ذكر الوعي الأخلاقي والسياسي للأطفال ومدى الاختلاف بين الجنسين من الذكور والإناث للتعرف على أيهما اكثر وعياً، ودراسة اخرى ركزت على التنمية السياسية العالمية والتربية الديمقراطية للمعلم لمعرفة الطبيعة المتغيرة للسياسات العالمية لتأكيد الجديد في التنمية السياسية لتعليم المعلم من أجواء ديمقراطية، اما الدراسة الأخرى فقد ركزت على الديمقراطية والتربية ودور المدرسة في ذلك، ودراسات اخرى ركزت التنشئة السياسية للطفل من خلال البرامج المعدة لذلك، ودراسة أخرى فقد تناولت ضعف فعالية المدارس من إعداد الشباب للمشاركة السياسية بينما الدراسة الحالية فإنه يمكن القول انها تختلف عن الدراسات السابقة حيث أنها الأولى من نوعها كدراسة تطبقية تهدف الى تقصي درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في مؤسسات التعليم العالي من حيث مدى وعيها السياسي وفهمها له كمفهوم وأهداف وإنعكاس هذا الوعي على طلبتها. كما هدفت تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة حيث إنها الأولى من نوعها كدراسة تطبيقية

تهدف إلى تقصي درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من حيث مدى وعيها السياسي وفهمها له كمفهوم وأهداف وإنعكاس هذا الوعي على طلبتها .

كما هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي، وتقصي درجة الوعي السياسي لديها، بينما هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف على مدى المشاركة السياسية للمرأة وليس إلى تقصي وعيها . وقد اقتصرت هذه الدراسة على المرأة العاملة في التعليم العالي في جامعة الكويت.

وتمثّل هذه الدراسة تجديداً لفكرة تشكيل الوعي السياسي بعد عملية التغيير الجذري في إثبات حق المرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح، وبذلك يمكن ربط أثر ذلك التغيير بصاده، في واقع المرأة الكويتية المتعلّمة والمعلّمة، وتأثير ذلك على المتعلمين من الطلبة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع عضوات هيئة التدريس في جامعة الكويت موزعات على جميع الكليات حسب الإحصائية السنوية لجامعة الكويت لعام (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) فقد بلغ عددهن (٢٣٠) عضو هيئة تدريس وفيما يلي جدولاً يبين توزيع أعضاء هيئة التدريس من الإناث.

جدول ١. توزيع أفراد مجتمع أعضاء هيئة التدريس الكويتية من الإناث من جامعة الكويت حسب الكليات

العدد / الكلية	عضو هيئة التدريس الكويتية من الإناث
كلية الشريعة	٧
كلية العلوم	٥٩
كلية الهندسة والبترول	١٤
مركز العلوم الطبية	٢٨
كلية العلوم الادارية	٧
كلية العلوم الطبية المساعدة	١٨
كلية العلوم الاجتماعية	٢٣
كلية البنات	١
كلية التربية	٣٠
كلية الاداب	٤٠
كلية الحقوق	٣
الكلي	٢٣٠

ويتكون مجتمع الدراسة أيضاً من جميع طلبة جامعة الكويت ذكوراً وإناثاً، موزعين على جميع الكليات والبالغ عددهم (٢١٥٧٥) طالب وطالبة وذلك إستناداً الى الكشف الصادر عن عمادة شؤون الطلبة في جامعة الكويت. وفيما يلي جدولاً بين توزيع أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بالطلبة حسب الكلية والجنس.

جدول ٢. توزيع أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بالطلبة حسب الكلية والجنس

الجنس / الكلية	ذكور	إناث
كلية العلوم الادارية	٧٧٩	١٥٧٤
كلية الحقوق	٤٣٤	٨٢٨
كلية الأداب	٨٨٧	١٧٧٢
كلية العلوم	١٢٠٦	١٧٦٢
مركز العلوم الطبية	٢٨٥	٦١٠
كلية الهندسة والبترول	١٦٦٣	١٣٩٩
كلية العلوم الطبية المساعدة	٩٢	٦٠٢
كلية التربية	٣١٤	٣٠٣١
كلية الشريعة	٥٥٨	٥٨٣
كلية العلوم الاجتماعية	٥٩١	١٩١٢
كلية البنات	-	٦٩٣
الكلي	٦٨٠٩	١٤٧٦٦

عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة الدارسة الأولى المكونة من (٢٣٠) عضوة هيئة تدريس في جامعة الكويت حيث تم اختيار (٧٣) عضوة هيئة تدريس بالطريقة العشوائية الطبقية بحيث تمثل هذه العينة مختلف التخصصات والكليات ويبين جدول (٣) توزيع أفراد العينة الخاصة بالمدرسات حسب متغيرات الدراسة الكلية والتخصص والخبرة.

جدول ٣. توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمدارس حسب متغيرات الكلية والتخصص والخبرة

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة
الكلية	كلية العلوم	٢٦	٣٥,٦
	كلية التربية	١٧	٢٣,٣
	مركز العلوم الطبية	٤	٥,٥
	كلية الأداب	١٢	١٦,٤
	كلية الحقوق	١	١,٤
	كلية البنات	٢	٢,٧
	كلية الشريعة	٢	٢,٧
	كلية العلوم الاجتماعية	٩	١٢,٣
	الكلي	٧٣	١٠٠
التخصص	علمي	٢٨	٣٨,٤
	إنساني	٤٥	٦١,٦
	الكلي	٧٣	١٠٠
الخبرة	٥ سنوات وأقل	٢٦	٣٥,٦
	٦ – ١٠ سنوات	١٤	١٩,٢
	أكثر من ١٠ سنوات	٣٣	٤٥,٢
	الكلي	٧٣	١٠٠

أما عينة الطلبة فالجدول (٤) يبين توزيع افراد عينة الدراسة الخاصة بالطلبة حسب متغيرات الكلية والتخصص والمستوى الدراسي.

جدول ٤. توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالطلبة حسب الجنس والكلية والتخصص والمستوى الدراسي

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٨٤٠	٣٠,٢
	انثى	١٩٤٢	٦٩,٨
	الكلي	٢٧٨٢	١٠٠
الكلية	كلية العلوم	٢٩٦	١٠,٦
	كلية التربية	٥٦٥	٢٠,٣
	مركز العلوم الطبية	٨٠	٢,٩
	كلية الهندسة والبترول	٣٠٠	١٠,٨
	كلية العلوم الادارية	٢٤٣	٨,٧
	كلية الأداب	٢٨٥	١٠,٢
	كلية الحقوق	٢١١	٧,٦
	كلية العلوم الطبية المساعدة	٢٩٠	١٠,٤
	كلية البنات	٥٧	٢
	كلية الشريعة	٨٠	٢,٩
	كلية العلوم الاجتماعية	٣٧٥	١٣,٥
	الكلي	٢٧٨٢	١٠٠
التخصص	علمي	١٠١٧	٣٦,٦
	إنساني	١٧٦٥	٦٣,٤
	الكلي	٢٧٨٢	١٠٠
المستوى الدراسي	أولى	٦٠٨	٢١,٩
	ثانية	٦٧٩	٢٤,٤
	ثالثة	٨١١	٢٩,٢
	رابعة	٥١٤	١٨,٥
	خامسة	١٧٠	٦,١
	الكلي	٢٧٨٢	١٠٠

أداة الدراسة:

للتعرف على درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة قامت الباحثة بإعداد أداة للدراسة، واعتمد في إعدادها على عدد من المصادر أبرزها الاطلاع على الأدب السياسي والتربوي، كذلك الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة مثل المشاركة السياسية للمراة الكويتية، والمشاركة السياسية، الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت. وفيما يلي وصف للادوات:

١- استبانة عضوات هيئة التدريس في جامعة الكويت: تم صياغة فقرات أداة الدراسة على مجال واحد وهو كما يلي:-

- يتضمن الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية.

ويتكون المجال الأول من (٤٧) فقرة، وتتكون كل فقرة من (٥) خيارات لكي يتسنى لعضو هيئة التدريس اختيار الجواب الأكثر دقة وفي النهاية فإن فقرات الاستبانة هي (٤٧) فقرة وتتراوح العلامة على الاستبانة بين ٤٧ – ٢٣٥.

- وقد تم إعادة صياغة الفقرات السلبية في اداة الدراسة والفقرات هي (١٤ ، ١٥، ١٦، ٢١، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٤٧).

٢- استبانة الطلبة: قامت الباحثة بصياغة الفقرات على أربعة مجالات وهي كما يلي:-

١- المجال الأول: يتضمن معرفة الطلبة بمواد الدستور، ويتكون من (٧) فقرات هي (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧).

٢- المجال الثاني: يتضمن مقرر التربية السياسية، ويتكون من (٧) فقرات هي (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥).

٣- المجال الثالث: يتضمن دور المدرسات، ويتكون من (١٥) فقرة وهي (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٦).

٤- المجال الرابع: يتضمن دور المناهج، ويتكون من (١٧) فقرة وهي (٨ ، ٩، ١٠، ١١،١٦، ١٩، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨).

ويتلو كل فقرة (٥) خيارات لكي يتسنى للطلبة اختيار الجواب الأكثر دقة وانطباقاً عليهم وفي النهاية يكون مجموع فقرات الأستبانة (٤٥) فقرة وتتراوح العلامة على الاستبانة بين ٤٥ – ٢٢٥. وقد اعتبرت العلامة (٤) فما فوق (عالي) وبين ٣ – أقل من ٤ (متوسط) واقل من ٣ (متدني).

- وقد تم إعادة صياغة الفقرات السلبية في أداة الدراسة والفقرات هي (١٩، ٢٦، ٢٧، ٣٣).

تجريب أداة الدراسة: -

١- تم تطبيق أداء الدراسة على عينة من أفراد مجتمع الدراسة من عضوات هيئة التدريس وعددهن (١٥) عضواً تم اختيارهن بالطريقة العشوائية من عضوات هيئة التدريس من جامعة الكويت، بهدف التعرف على ثبات الأداة ومدى مناسبة الفقرات التي بنيت عليها الأداة من حيث: وضوح المعنى، وقدرة العضوة على فهم مضمون العبارات.

٢- تم تطبيق أداة الدراسة الثانية (استبانة الطلبة) على عينة من أفراد مجتمع الدراسة؛ الطلبة وعددهم (٣٣) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من طلبة جامعة الكويت، بهدف التعرف على ثبات الأداة ومدى مناسبة الفقرات التي بنيت عليها الأداة من حيث: وضوح المعنى، وقدرة الطلبة على فهم مضمون العبارات.

بعد ذلك جمعت الاستبانات، وتم قراءة الملاحظات والاقتراحات حول الأداة وجاءت مشجعة جداً حيث ابدوا فهمهم لفقرات الأداة.

صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أدوات الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين والمختصين في الجامعة الأردنية، وجامعة الكويت في تخصصات الادارة التربوية والأصول، والعلوم السياسية والاجتماعية والحقوق، والقياس والتقويم، وعلم النفس التربوي، والتخطيط. وذلك للاسترشاد بآرائهم في مجالات الاستبيانات، والأهداف والغايات والأبعاد التربوية لها والمفاهيم الأكثر ملائمة، ومعرفة مدى مناسبتها لمجتمع الدراسة، والحكم على مدى انتماء الفقرات للمجالات وسلامتها من الأخطاء اللغوية، وبعد ذلك عدلت الاستبانات وفق ما جاء من آراء المحكمين، وحذف منها بعض الفقرات الى أن أصبح عدد الفقرات في الاستبانة الأولى (٤٧) فقرة، موزعة على مجال واحد (الملحق ٢). وفي الاستبانة الثانية أصبح عدد الفقرات (٤٥) فقرة موزعة على أربع مجالات. (الملحق ٣) .

ثبات اداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة ثم تطبيقها بصورة أولية على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة البالغة (١٥) عضو هيئة تدريس من جامعة الكويت وقد بينت النتائج أن معامل الثبات استبانة أعضاء هيئة التدريس الإناث يساوي (٠,٨٢) وعينة أخرى بلغت (٣٣) طالباً وطالبة من جامعة الكويت للعام الدراسي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، وحسب معامل الثبات عن طريق استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد المقياس .والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول ٥. قيم معاملات الثبات للمجالات والأداة ككل الخاصة بالطلبة

أبعاد المقياس	قيمة معامل الثبات
المعرفة بمواد الدستور	٠,٨٧
دور المناهج	٠,٨٠
دور المدرسات	٠,٨٢
مقرر التربية السياسية	٠,٨١
المقياس ككل	٠,٩١

متغيرات الدراسة:

تتضمن الدراسة متغيراً تابعاً واحداً بالنسبة لعضوات هيئة التدريس وهو (درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة) اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الخاصة بعضوات هيئة التدريس فهي كالتالي:

١- الكلية ولها إحدى عشرة فئة: العلوم الادارية، والحقوق، والأداب، والعلوم، ومركز العلوم الطبية، والهندسة والبترول، والعلوم الطبية المساعدة، والتربية، والشريعة، والعلوم الاجتماعية، والبنات .

٢- التخصص وله فئتان: إنسانية ، وعلمية .

٣- سنوات الخبرة ولها ثلاثة مستويات: ٥ سنوات وأقل، ٦-١٠ سنوات، وأكثر من ١٠ سنوات.

كما تتضمن الدراسة متغيراً تابعاً واحداً بالنسبة للطلبة وهو درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي كالتالي:

١- الجنس وله فئتان: ذكر ، أنثى.

٢- المحافظة ولها ست فئات: العاصمة، وحولي، والفروانية، ومبارك الكبير، والأحمدي، والجهراء.

٣- أسم الكلية ولها أحدى عشرة فئة: العلوم الادارية، والحقوق، والأداب والعلوم، ومركز العلوم الطبية، والهندسة والبترول، والعلوم الطبية المساعدة، والتربية، والشريعة، والعلوم الاجتماعية، والبنات.

٤- التخصص وله فئتان: إنسانية ، علمية.

٥- المستوى الدراسي وله خمس مستويات: الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة.

المعالجة الاحصائية:

للاجابة عن أسئلة الدراسة، تم إجراء المعالجات الاحصائية المناسبة بعد إدخال البيانات على جهاز الحاسوب لتحليلها على برنامج (SPSS) ومعالجتها إحصائياً وقد تم استخدام الأساليب الأحصائية التالية:

١. للاجابة عن السؤال المحوري للدراسة (درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة) تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA–ONE WAY Anylsis of Variance)

٢. كما تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

النتائج:

للإجابة عن السؤال الأول: " ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات " ؟

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي والجدول(٦) يبين ذلك (الملحق ٤).

يبين الجدول (٦) أن متوسط درجة الوعي السياسي على المقياس ككل كانت (٣,٧٨) وتعتبر مرتفعة. وقد كانت أعلى ثلاث الفقرات هي: الفقرة (٣٤) والتي نصها المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الإدارية الهامة قد أثبتت وجودها عملياً، الفقرة (٣٠) والتي نصها أرشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة، الفقرة (٣٥) والتي نصها إعطاء المرأة حق الإنتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة، بمتوسط مقداره (٤,٤٨ ، ٤,٤٥ ، ٤,٤١). وكانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٢٨) والتي نصها ترى المراة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي، الفقرة (٤٧) والتي نصها يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة، الفقرة (٤١) والتي نصها المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي، بمتوسط مقداره (٢,٣٧، ٢,٤٠ ، ٢,٤٩). ولكن يتبين من الجدول أيضاً أنه لا يوجد أي فقرة تقيس الوعي السياسي ذات متوسط متدنٍ.

وللإجابة عن السؤال الثاني : " هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب التخصص والخبرة "؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (٧) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) حسب التخصص (علمي ، إنساني) .

جدول ٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير التخصص

التخصص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
علمي	٣,٧٩	٠,٢٩	٠,٣٥٣	٧١	٠,٧٢٥
انساني	٣,٧٧	٠,٣٤			

يبين الجدول (٧) ان قيمة (ت) المحسوبة تساوي ٠,٣٥٣ وهي ليست ذات دلالة احصائية (α = ٠,٠٥) أي انه لا يوجد فروق في درجات الوعي السياسي تعزى الى التخصص (علمي ، انساني) لدى المرأة العاملة في حقل التعليم العالي.

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وجدول (٨) يبين ذلك

جدول ٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة

سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٥ سنوات واقل	٣,٧١	٠,٣١
٦-١٠ سنوات	٣,٧٠	٠,٤٢
اكثر من ١٠ سنوات	٣,٨٦	٠,٢٥
المجموع	٣,٧٨	٠,٣٢

يتبين من الجدول (٨) أنّ ثمّة فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ترجع الى متغير الخبرة، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى المدرسات في الخبرة ٥ سنوات وأقل (٣,٧١)، و ٦-١٠ سنوات (٣,٧٠)، وأكثر من ١٠ سنوات (٣,٨٦) .

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية فقد اجرى تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (٩) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول ٩. نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٤٦	٢	٠,٢٣	٢,٣٦	٠,١٠٢
الخطأ	٦,٧٧	٧٠	٠,١٠		
المجموع	٧,٢٣	٧٢			

تبين من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠,٠٥) في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب متغير الخبرة، حيث بلغت قيمه ف (٢,٣٦). وقد بلغ متوسط درجة الوعي لدى المرأة ذات الخبرة التي تقل عن ٥ سنوات (٣,٧١) وللمرأة ذات الخبرة من ٦-١٠ سنوات (٣,٧٠) وللمرأة ذات الخبرة التي تزيد عن ١٠ سنوات (٣,٨٦).

وللإجابة عن السؤال الثالث: " ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم ؟ "

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة الوعي السياسي لدى الطلبة والجدول (١٠) يبين ذلك.

جدول ١٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى الطلبة في بعد المعرفة بمواد الدستور

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١- السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم الى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .	٤,٤٢	٠,٦٥٧	١	مرتفع
٣- تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم.	٤,٣٩	٠,٦٩٩	٢	مرتفع
٢- يهدف إيجاد الوعي السياسي الى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن.	٤,٣٤	٠,٦٨	٣	مرتفع
٥- ينص الدستور الكويتي أن جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات	٤,٣٣	٠,٩٠٤	٤	مرتفع
٤- يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية.	٤,٣٠	٠,٧٣٤	٥	مرتفع
٧- يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.	٣,٩٨	٠,٩٧٩	٦	مرتفع
٦- يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها.	٣,٢٢	١,١٥٨	٧	متوسط
الكلي	٤,١٤٢٢	٠,٤٧٦١		مرتفع

يبين جدول (١٠) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة للفقرات الخاصة ببعد المعرفة كان (٤,١٤). وهي درجة وعي مرتفعة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١) والتي نصها السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، الفقرة (٣) والتي نصها تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم الفقرة (٢) والتي نصها يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن، بمتوسط مقداره (٤,٤٢ ، ٤,٣٩ ، ٤,٣٤) على التوالي وقد كانت أدنى

ثلاث فقــرات هي: الفقرة (٦) والتي نصها يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها، الفقرة (٧) والتي نصها يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، الفقرة (٤) والتي نصها يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالإنتخابات تشجع على المشاركة السياسية) بمتوسط مقداره (٣,٢٢ ، ٣,٩٨ ، ٤,٣٠) على التوالي يتبين من الجدول أيضاً أنه لا يوجد أي فقرة تقيس الوعي السياسي ذات متوسط متدني ولمعرفة درجة الوعي السياسي لدى الطلبة ايضاً فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً لمتغير المقــرر والجــدول (١١) يبين ذلك.

جدول ١١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً مجال مقرر التربية السياسية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤١- أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة على أهم قيم القضايا السياسية.	٤,٢٤	٠,٨٦	١	مرتفع
٤٢- مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة.	٤,٢٢	٠,٨٦٤	٢	مرتفع
٤٤- ان التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة.	٤,٢١	٠,٨٧٧	٣	مرتفع
٣٩- إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية.	٤,١٩	٠,٩٩	٤	مرتفع
٤٠- ان مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت.	٤,١٨	٠,٨٩٦	٥	مرتفع
٤٣- تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي.	٤,١٧	٠,٩٠٢	٦	مرتفع
٤٥- تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة.	٤,١٥	٠,٩٢٦	٧	مرتفع
الكلي	٤,١٩١	٠,٦٧٣٥		مرتفع
الوعي	٤,١٦٦٤	٠,٤٧٣		مرتفع

يبين جدول (١١) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة بالفقرات الخاصة بمجال بالمقرر على الاستبانة كانت (٤,١٩) وتعد درجة مرتفعة. وقد كانت أعلـــى ثلاث فقــرات هي: الفقرة (٤١) والتي نصها أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة على أهم قيم القضايا السياسية، الفقرة (٤٢) والتي نصها مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة، الفقرة (٤٤) والتي نصها أن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة) بمتوسط مقداره (٤,٢٤ ، ٢,٢٢ ، ٤,٢١) وقد كانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٤٥) والتي نصها تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة، الفقرة (٤٣) والتي نصها تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صنع القرار الجامعي، الفقرة (٤٠) والتي نصها أن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت، بمتوسط مقداره (٤,١٥ ، ٤,١٧ ، ٤,١٨) وتبين من الجدول أيضاً أنه لا يوجد اي فقرة تقيس الوعي السياسي ذات متوسط متدنٍ. وكان متوسط الوعي على كل أبعاد المقياس هو (٤,١٧) بانحراف معياري (٠,٤٧٣) وهي تعبر عن درجة وعي مرتفعة.

وللاجابة عن السؤال الرابع: " هل هناك فروق ذات دلالة في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس والمستوى الدراسي " ؟

١ - حسب الجنس:

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. والجدول (١٢) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ودرجات الحرية ومستوى الدلالة حسب الجنس .

جدول ١٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة وفقاً لمتغير الجنس

الأبعاد	ذكر		أنثى		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
المعرفة	٤,٠٩	٠,٥٦	٤,١٦	٠,٤٣	-٣,٦٢	٢٧٨٠	٠,٠٠٠
المقرر	٤,٠٨	٠,٧٠	٤,٢٤	٠,٦٦	-٥,٩٥	٢٧٧٨	٠,٠٠٠
الكلي	٤,٠٨	٠,٥٢	٤,٢٠	٠,٤٥	-٦,١١	٢٧٨٠	٠,٠٠٠

تبين نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= ٠,٠٥) في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة لصالح عينة الإناث حيث بلغت قيمة (ت) (-٣,٦٢) وقد بلغ متوسط درجة الطلبة الذكور (٤,٠٩) اما متوسط درجة الاناث وقد بلغ (٤,١٦). كما تبين أن ثمّة فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= ٠,٠٥) في درجات الوعي بوجود المقرر للتربية السياسية لصالح عينة الاناث حيث بلغت قيمة (ت) (-٥,٩٥) وهي ذات دلالة احصائية (α = ٠,٠٥) وبلغ المتوسط الحسابي لعينة الاناث (٤,٢٤) ولعينة الذكور (-٤,٠٨) والاناث (٤,٢٠) وبشكل عام تبين أنّ ثمّة فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى طلبة ... لصالح عينة الاناث، حيث بلغت قيمة ت (-٦,١١) وقد بلغ متوسط عينـــة الإناث (٤,٢٠) وبلغـــت عينـــة الذكـــور (٤,٠٨) .

٢ - حسب المستوى الدراسي:-

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة الوعي السياسي بشكل عام لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعيـــاري وجـــدول (١٣) يبين ذلك.

جدول ١٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي

	سنة أولى		سنة ثانية		سنة ثالثة		سنة رابعة		سنة خامسة	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة بمواد الدستور	٤،١٠	٠,٤٨	٤,١٤	٠,٤٨	٤,١٨	٠,٤٨	٤,١٣	٠,٤٤	٤,١٥	٠,٥١
مقرر التربية السياسية	٤،١٨	٠,٦٥	٤,١٧	٠,٦٧	٤,٢٠	٠,٦٧	٤،٢١	٠,٧١	٤,٢٤	٠,٦٧

يتبين لنا من الجدول (١٣) أن هناك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على درجة الوعي السياسي لدى الطلبة، ترجع الى متغير المستوى الدراسي بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة وفي المعرفة للسنة الأولى (٤,١٠)، والسنة الثانية (٤,١٤)، والسنة الثالثة

(٤,١٨)، والسنة الرابعة (٤,١٣)، والسنة الخامسة (٤,١٥). أما في المقرر فقد بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في السنة أولى (٤,١٨)، والسنة الثانية (٤,١٧)، والسنة الثالثـة(٤,٢٠)، والسنـة الرابعـة (٤,٢١)، والسنة الخامسة (٤,٢٤).

ولمعرفة ما اذا كان ثمّة فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في الوعي السياسي وابعاده ترجع الى المستوى الدراسي فقد أجرى تحليل التباين الأحادي والجدول (١٤) يبين ذلك.

جدول ١٤. نتائج تحليل التباين الأحادى لدرجة الوعي السياسي عند الطلبة حسب المستوى الدراسي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معرفة بمواد الدستور	بين المجموعات	٢,٢٦	٤	٠,٥٦	٢,٤٩	٠,٠٤١
	الخطأ	٦٢٨,١٨	٢٧٧٧	٠,٢٣		
	المجموع	٦٣٠,٤٤	٢٧٨١			
مقرر التربية السياسية	بين المجموعات	٠,٩٠	٤	٠,٢٣	٠,٥٠	٠,٧٤٠
	الخطأ	١٢٥٩,٥٢	٢٧٧٥	٠,٤٥		
	المجموع	١٢٦٠,٤٢	٢٧٧٩			
الكلي	بين المجموعات	١,٠٣	٤	٠,٢٦	١,١٥	٠,٣٣٢
	الخطأ	٦٢١,٢٥	٢٧٧٧	٠,٢٢		
	المجموع	٦٢٢,٢٨	٢٧٨١			

يتبين من جدول (١٤) أن هناك فروقاً ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مستـوى الدلالـة (α = ٠,٠٥) في مجال المعرفة بمواد الدستور لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٢,٤٩) بينما لم يكن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مجال مقرر التربية السياسية وعلى المجال الكلي.

ولمعرفة مصادر الفروق على بعد المعرفة بمواد الدستور فقد أجريت المقارنات البعدية باستخدام اختبار توكي والجدول (١٥) يبين نتائج اختبار توكي.

جدول ١٥. نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على درجات الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

المقارنات البعدية	المستوى الدراسي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
معرفة مواد الدستور	ثانية	٠,٧٥٩			
	ثالثة	٠,٠٢١	٠,٣٤٣		
	رابعة	٠,٩٠٨	٠,٩٩٩	٠,٢٨٥	
	خامسة	٠,٨٦٠	٠,٩٩٩	٠,٨٩٣	٠,٩٩٥

يتبين من جدول (١٥) أن الفروق كانت بين طلبة السنة الثالثة وطلبة السنة الأولى لصالح طلبة السنة الأولى.

وللإجابة عن السؤال الخامس: " ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم " ؟ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة والجدول (١٦) يبين ذلك.

جدول ١٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٥- تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة.	٣,٩٥	٠,٩٠	١	مرتفع
١٦- تنبذ المدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن.	٣,٩٤	١,٠٠	٢	مرتفع
٢٣- تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية.	٣,٨٩	٠,٨٩	٣	مرتفع
٣٦- تساعد المدرسات على اذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة.	٣,٧٥	٠,٩٨	٤	مرتفع
٢٢- تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة.	٣,٧٣	٠,٩٦	٥	مرتفع
٢٥- تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة.	٣,٦٤	١,٠٣	٦	متوسط
١٧- تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة.	٣,٦٣	١,٠٠	٧	متوسط
٢٤- تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة.	٣,٦١	١,٠٠	٨	متوسط
٢٠- تحقق مدرسات الكلية أهداف مجتمعنا.	٣,٦١	٠,٩٦	٩	متوسط
١٨- تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة.	٣,٤٢	١,٠٢	١٠	متوسط
١٤- تهتم المدرسات بتعليم الطلبة النقد الموضوعي.	٣,٣٧	١,٠٦	١١	متوسط
١٢- تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية.	٣,٢٨	١,٠٥	١٢	متوسط
١٣- تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية.	٣,١٥	١,٠٥	١٣	متوسط
٢٧- مدى تسامح المدرسات مع الطلبة.	٢,٥٩	١,٠٠	١٤	متوسط
٢٦- مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس.	٢,٤٥	١,٠٦	١٥	متوسط
الكلي	٣,٤٧	٠,٥٨		متوسط

يبين جدول (١٦) أنّ متوسط درجة الوعي السياسي لدور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة كان (٣,٤٧) وتعدّ درجة وعي متوسطة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١٥) والتي نصها تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة، الفقرة (١٦) والتي نصها تنبذ المدرسات التعصب بجميع اشكاله

للمحافظة على وحدة تراب الوطن، الفقرة (٢٣) والتي نصها تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكليـــة، بمتوســـط مقـــداره (٣,٩٥، ٣,٩٤، ٣,٨٩) وكانت أدنى ثلاث فقـــرات هي: الفقرة (٢٦) والتي نصها مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس، الفقرة (٢٧) والتي نصها مدى تسامح المدرسات مع الطلبة، الفقرة (١٣) والتي نصها تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية، بمتوسط مقداره (٢,٤٥ ، ٣,٥٩، ٣,١٥) ويتبين من الجدول أيضاً غياب فقرات تقيس الوعي السياسي ذات متوسط متدنٍ.

وللإجابة عن سؤال الدراسة السادس: " هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي " ؟

١ - حسب الجنس :

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. والجدول (١٧) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) حسب الجنس .

جدول ١٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس

	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
دور المدرسات	ذكور	٣,٤٥	٠,٥٩	٠,٩٧-	٢٧٨٠	٠,٣٣٤
	إناث	٣,٤٧	٠,٥٧			

يتبين من جـــدول (١٧) أنه لا يوجـــد فـــروق بيـــن الجنسيـــن ذات دلالـــة احصائيـــة (α = ٠,٠٥) على بعد دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي.

٢ - حسب المستوى الدراسي:-

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في درجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجدول (١٨) يبين ذلك.

جدول ١٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور المدرسات	سنة أولى	٣,٥٥	٠,٥٨
	سنة ثانية	٣,٤٨	٠,٥٦
	سنة ثالثة	٣,٤١	٠,٥٩
	سنة رابعة	٣,٤٤	٠,٥٥
	سنة خامسة	٣,٤٤	٠,٦١

يتبين من الجدول (١٨) الى أن ثمّة فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على درجة دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، ترجع الى متغير المستوى الدراسي، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في دور المدرسات لطلبة السنة الأولى (٣,٥٥)، أما السنة الثانية (٣,٤٨)، والسنة الثالثة (٣,٤١)، والسنة الرابعة والخامسة (٣,٤٤).

ولمعرفة ما إذا كان هناك فروقاً ذات فروق ذات الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع الى المستوى الدراسي فقد أجرى تحليل التباين الاحادي والجدول (١٩) يبين ذلك.

جدول ١٩. نتائج التباين الأحادي لدور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور المدرسات	بين المجموعات	٧,١٧	٤	١,٧٩	٥,٤٤	٠,٠٠٠
	الخطأ	٩١٤,٧٨	٢٧٧٧	٠,٣٣		
	المجموع	٩٢١,٩٥	٢٧٨١			

يتبين من جدول (١٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي.

ولمعرفة مصادر هذه الفروقات على دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي فقد استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية وجـــدول (٢٠) يبين نتائج إختبار توكي (Tukey) .

جدول ٢٠. نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي

المقارنات البعدية	المستوى الدراسي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
دور المدرسات	ثانية	٠,١٧٤			
	ثالثة	٠,٠٠٠	٠,١٥٧		
	رابعة	٠,٠١٨	٠,٨٣٨	٠,٨٥٠	
	خامسة	٠,١٨٥	٠,٩٤٠	٠,٩٧٣	١,٠٠٠

يبين جدول (٢٠) نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية ان هناك فروقاً بين طلبة السنة الثالثة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى وكذلك طلبة السنة الرابعة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى.

وللإجابة عن السؤال السابع: " ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم" ؟

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة والجدول (٢١) يبين ذلك.

جدول ٢١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي للطلبة وفقاً لمجال دور المناهج

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٦- تنبذ المناهج التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن.	٣,٩٤	١,٠٠	١	مرتفع
١١- يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال إتحاد الطلبة.	٣,٨٩	١,٠٠	٢	مرتفع
٨- المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم.	٣,٨٣	٠,٩٧	٣	مرتفع
٣٥- تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار	٣,٧٥	١,٠١	٤	مرتفع
٣٤- تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة.	٣,٧٤	٠,٩٨	٥	مرتفع
٢٩- تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية	٣,٦٦	٠,٩٧	٦	متوسط
٢١- تساهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي.	٣,٦٣	٠,٩٦	٧	متوسط
٢٨- تسهم المناهج الدراسية في تخريج طلبة قادرين على العمل	٣,٦٠	١,٠٣	٨	متوسط
٩- تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي.	٣,٥٥	١,٠١	٩	متوسط
٣٨- تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسية.	٣,٥١	١,٠٣	١٠	متوسط
٣٢- تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها.	٣,٥١	١,٠١	١١	متوسط
٣١- تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد.	٣,٤٦	١,٠٦	١٢	متوسط
١٠- تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية الفاعلة.	٣,٤٥	١,٠٥	١٣	متوسط
٣٠- المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة.	٣,٤٠	١,٠٣	١٤	متوسط
٣٧- تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية.	٣,٣٥	١,٠٧	١٥	متوسط
١٩- تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي.	٢,٣١	١,٠٠	١٦	متدني
٣٣- لا حاجة لتطوير المناهج الدراسية.	١,٥٠	٠,٨٢	١٧	متدني
الكلي	٣,٤٢	٠,٤٨		متوسط

يبين جدول (٢١) أن متوسط درجة الوعي السياسي لدور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة كان (٣,٤٢). وهي درجة وعي متوسطة. وقد كانت أعلى ثلاث فقرات هي: الفقرة (١٦) والتي نصها تنبذ المناهج التعصب بجميع أشكاله

للمحافظة على وحدة تراب الوطن، الفقرة (١١) والتي نصها يهتم التعليم بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال إتحاد الطلبة، الفقرة (٨) والتي نصها المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم، وبمتوسط مقداره (٣,٣٤، ٣,٨٩، ٣,٨٣). وكانت أدنى ثلاث فقرات هي: الفقرة (٣٣) والتي نصها حاجة لتطوير المناهج الدراسية، الفقرة (١٩) والتي نصها تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي، الفقرة (٣٧) والتي نصها تشجع البنى المدرسية على مناقشة القضايا السياسية) وبمتوسط مقداره (١,٥، ٢,٣١ ، ٣,٣٥) وتبين من الجدول أيضاً وجود فقرات تقيس دور المناهج ذات متوسط متدنٍ.

وللإجابة عن السؤال الثامن: " هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي " ؟

١ - حسب الجنس

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) حسب الجنس والجدول (٢٢) يبين نتائج ذلك.

جدول ٢٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس

	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
دور المناهج	ذكور	٣,٤٤	٠,٥٠	١,٨٢٦	٢٧٨٠	٠,٠٦٨
	إناث	٣,٤١	٠,٤٨			

تبين نتائج اختبار (ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) في دور المناهج (١,٨٢٦)، وبلغ متوسط درجة الطلبة الذكور (٣,٤٤)، اما الإناث (٣,٤٧) .

٢ - حسب المستوى الدراسي

ولمعرفة ما إذا كان ثمّة فروق في دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجدول (٢٣) يبين ذلك.

جدول ٢٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور المناهج	سنة أولى	٣,٤٩	٠,٤٩
	سنة ثانية	٣,٤٣	٠,٤٧
	سنة ثالثة	٣,٣٨	٠,٤٨
	سنة رابعة	٣,٣٩	٠,٤٩
	سنة خامسة	٣,٣٧	٠,٥١

يتبين من الجدول (٢٢) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على درجة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع الى متغير المستوى الدراسي، حيث بلغ متوسط درجة الوعي السياسي لدى الطلبة في دور المناهج السنة الأولى (٣,٤٩) والسنة الثانية (٣,٤٣)، والسنة الثالثة (٣,٣٨)، والسنة الرابعة (٣,٣٩)، والسنة الخامسة (٣,٣٧).

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) على دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ترجع الى المستوى الدراسي فقد اجرى تحليل التباين الأحادي وجدول (٢٤) يبين ذلك.

جدول ٢٤. نتائج التباين الأحادي لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور المناهج	بين المجموعات	٤,٨٥	٤	١,٢١	٥,٢١	٠,٠٠٠
	الخطأ	٦٤٦,٥٥	٢٧٧٧	٠,٢٣		
	المجموع	٦٥١,٤٠	٢٧٨١			

يتبين من الجدول (٢٤) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مجال دور المناهج في قيمة الوعي السياسي حسب المستوى الدراسي.

ولمعرفة لمن تعود هذه الفروق فقد أجرى اختبار توكي للمقارنات البعدية والجدول (٢٥) يبين نتائج اختبار توكي.

جدول ٢٥. نتائج توكي (Tukey) للمقارنات البعدية على دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة حسب المستوى الدراسي

المقارنات البعدية	المستوى الدراسي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
دور المناهج	ثانية	٠,١٧٣			
	ثالثة	٠,٠٠٠	٠,٣٢٨		
	رابعة	٠,٠٠٨	٠,٦٨٩	٠,٩٩٥	
	خامسة	٠,٠٥١	٠,٦٨٤	١,٠٠٠	٠,٩٩٤

يتبين من خلال نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية ان مصادر هذه الفروق هي بين طلبة السنة الثالثة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (٣,٤٩)، في حين بلغ للسنة الثالثة (٣,٣٨). وكذلك بين طلبة السنة الرابعة والسنة الأولى لصالح السنة الأولى حيث بلغ لطلبة السنة الرابعة (٣,٣٩).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة والذي نصه: "**ما درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي من وجهة نظر المدرسات**" ؟

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦) ان المتوسطات الحسابية لدرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي تراوحت بين (٢,٣٧) في حدها الأدنى، وبنسبة مئوية (٤٧,٤%) و (٤,٤٨)، في حدها الأعلى وبنسبة مئوية (٨٩،٦%)، وبينت النتائج أن المتوسط الحسابي لأداء افراد عينة الدراسة ككل يساوي (٣,٧٨) وبنسبة تعادل (٧٥,٦%) وفقاً لمعايير هذه الدراسة فإن درجة الوعي هذه كانت تقع ضمن مستوى الوعي الايجابي والذي حدد بنسبة (٣,٦٧) فما فوق، وبنسبة مئوية (٧٣,٤) فما فوق. وقد كانت إجابات المدرسات على درجة عالية من الوعي من خلال مواقفهن اتجاه مفاهيم درجة الوعي السياسي:

- وكان متوسط الأداء للمجال بشكل عام (٣,٧٨)، وبنسبة مئوية تعادل (٧٥,٦%)، وتقع ضمن المستوى الايجابي، وهي درجة مرتفعة تدل على مدى الوعي السياسي العالي لدى المدرسات والذي ظهر من خلال إجاباتهن على فقرات الأداة، ويعزى ذلك الى المستوى الثقافي والسياسي الذي تتحلى فيه المرأة الكويتية، وما وصلت إليه على مدى السنوات السابقة جعلها تتمتع بحصيلة من المعلومات والمعارف في المجال السياسي، وأنها متابعة لما يجري على الساحة المحلية والدولية بشكل عام. وإن الأعوام القادمة سوف تشهد تغيراً واضحاً وكبيراً في الساحة السياسية والاجتماعية في دولة الكويت، لما تمثله المرأة الكويتية من ثقل سياسي كونها تمثل نسبة كبيرة من عدد الأصوات الانتخابية. وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تعاظم دور المرأة في السّلَّم التعليمي داخل المجتمع الكويتي، كما شهدت ولادة بنى اجتماعية جديدة وأنساقاً فكرية جديدة، تبشر بنماء تكوين اجتماعي مدني يتجاوز حدود البنى التقليدية (القبلية والعشيرة) السائدة في المجتمع، يشكل تعليم المرأة والرجل ودرجة مشاركة كل منهما في مجال العمل، ولا سيما في مجال المهن العلمية المتقدمة كالطب والهندسة والتجارة والعلوم منطلقاً لرؤى جديدة واتجاهات جديدة نحو دور حضاري للمرأة في ميدان المشاركة السياسية والاجتماعية في الحياة الكويتية المعاصرة.

فقرة- ٣٤- "المرأة الكويتية التي احتلت المناصب الإدارية الهامة قد اثبتت وجودها عملياً"، وجاءت بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤,٤٨)، وبنسبة مئوية (٨٩,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وفي هذا دلالة واضحة على قدرة المرأة الكويتية على إثبات نفسها في موقع صنع القرار، وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة الصائبة، وهذا التطور في أوضاع المرأة

الكويتية يؤكد على أن المجتمع يفرد مكانه خاصة للمرأة في اتخاذ القرار على كافة المستويات، مما أهلها إلى وجودها في موقع اتخاذ القرار من قوة العمل الوطنية، وكل هذا لا يمنعها أيضاً من تولي بعض المناصب السياسية الهامة في الدولة.

فقرة - ٣٠ - "ارشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة"، وجاءت في المرتبة الثانية، وكان متوسط الأداء (٤,٤٥)، وبنسبة مئوية (٨٩%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي نتيجة مرتفعة تدل على وعي المدرسات بأهمية ان تكون المرشحة مؤهلة لمثل هذا المنصب، وكذلك على تقدير المسؤولية الملقاة على عاتقهن في اختيار ممثلي البرلمان.

فقرة - ٣٥ - "إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة "، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤,٤١)، وبنسبة مئوية (٨٨,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، إذا تبين أن المدرسات يولين أهمية لإعطاء المرأة الكويتية حق الانتخاب والترشيح مما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وهو إحقاق للعدل، ولا ينتقص من حريتها كإنسانة ومواطنة، ويلغى التميز بينهما في الجانب السياسي. وجاءت هذه النتيجة مغايرة لدراسة الأنصاري (٢٠٠٠)، فالعينة بصورة عامة سجّلت موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك اختلفت هذه النتيجة مع دراسة البغدادي(١٩٩٣)، فإن أغلب أفراد العينة يرفضون إعطاء المرأة حق الترشيح للمناصب السياسية.مما يؤكد تغييراً إيجابياً يقرأ في صالح وعي المرأة.

فقرة - ٤٣ - "لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية اكثر من الماضي"، وجاءت في المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٤,٤٠)، وبنسبة مئوية (٨٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، ولعل ذلك يرجع الى وعي المدرسات بأهمية هذه المرحلة وما حققته المرأة الكويتية من إنجاز بحصولها على حقوقها السياسية في الوقت الراهن، وما له من أهمية خصوصاً بعد طول محاولات، ومطالبات بذلك الحق والذي يجعلها الآن على قدم المساواة مع الرجل.

فقرة - ٢٥ - "مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة هامة في الدولة"، وجاءت في المرتبة الخامسة، وكان متوسط الأداء (٤,٣٨)، وبنسبة مئوية (٨٧,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهذا دليل على الوعي الكبير لدى المدرسات لما لهذه المؤسسة من أهمية في تشريع وتنفيذ القوانين لصالح الوطن وكمنبر للديمقراطية في الدولة.

فقرة - ٢٤ - " علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية"، وجاءت في المرتبة السادسة، وكان متوسط الأداء (٤,٣٧)، وبنسبة مئوية (٨٧,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهذا ذو دلالة واضحة على مدى وعي المدرسات بأهمية الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية للبلاد، ويعزى ذلك أيضاً إلى حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية وفتح المجال لها بالاشتراك في حل قضايا وهموم المرأة، فهي وحدها تعي القضايا التي تمسها كتشريع ومن ضمنها حقوق المطلقة والأرملة والاهتمام بتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة والطفل، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية وحماية المرأة والطفل من الاضطهاد وأمور اخرى.

فقرة - ٢٦ - "تكمن أهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها"، وجاءت في المرتبة السادسة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٣٧)، وبنسبة مئوية (٨٧,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، من استجابات المدرسات وهي درجة عالية من التقدير، ومردّ ذلك إلى وعيهن للمهمة الأساسية لمجلس الأمة في تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها، ودورها الفعال في الدولة، وكذلك لأهمية الدور الرقابي لمجلس الأمة على الحكومة، ولرغبتهن في تحقيق كل سلطة من السلطات الثلاث لأدوارها ومسؤولياتها في بناء المجتمع الكويتي.

فقرة- ٣٩ - "إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية"، وحصلت على المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٦)، وبنسبة مئوية (٨٧,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وتدل على أن الحياة الديمقراطية وممارستها تقوم على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والنشاط من اجل مجتمعهم، وكذلك تتيح للمرأة دوراً إيجابياً في الحياة السياسية، فضلاً عن توسعة القاعدة الانتخابية الضيقة وانعكاس ذلك على قيام ديمقراطية أكثر شمولية وتوازناً للتمثيل البرلماني.

فقرة – ٤٢ - "وجود قيادات **نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً"**، وحصلت على المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٥)، وبنسبة مئوية (٨٧%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وهذا دليل على وعي المدرسات لأهمية تولي المرأة مناصب عليا في الدولة حتى يكون لها تأثير في الحياة العامة للدولة، ومساندة القضايا النسائية التي تعاني منها نساء الكويت، وكذلك لإثبات جدارة العناصر النسائية في تولي المهام الملقاة على عاتقهن.

فقرة - ٤ - "ينص الدستور الكويتي على ان جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات"، جاءت في المرتبة التاسعة وكان متوسط الأداء (٤,٣٣)، وبنسبة مقدارها (٨٦,٦%)، وتقع ضمن المستوى الايجابي، وهنا دلالة جديدة على وعي المدرسات سياسياً بمواد الدستور الكويتي، وهنا

نلاحظ شعور المدرسات بالمساواة في المجتمع الكويتي، فالجميع له حق تولي الوظائف العامة والترشح لها، والا كانوا يجهلون مثل هذه المواد الموجودة في الدستور الكويتي.

فقرة - ٢٣ - "أن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة"، وجاءت في المرتبة العاشرة، وكان متوسط الأداء (٤,٣١)، وبنسبة مئوية (٨٦,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وجاءت هذه النتيجة بدرجة مرتفعة، ويعزى ذلك الى التجارب السابقة الناجحة في تولي المرأة الكويتية مناصب عليا في الدولة مثل مديرة للجامعة ووكيلة وزارة، وسفيرة، كما ترأست المرأة معظم المهن العلمية والعملية التي يمارسها الرجال وأخيراً وزيرة في الدولة بعد حصولها على حقوقها السياسية، فقد أثبتت المرأة كفاية ذلك.

فقرة - ٢ - " تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم"، جاءت في المرتبة الحادية عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,٢٩)، وبنسبة مئوية تعادل (٨٥,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وجاءت هذه الفقرة للكشف عن مدى إدراك المدرسات لمفهوم الدستور، ووعيهن في التفريق بين الدول الدستورية وغير الدستورية، وهنا يتمثل الوعي السياسي لهؤلاء المدرسات في مفهومهن للكويت بأنها دولة دستورية، ليس فقط لأنها تمتلك دستوراً وطنياً، وإنما لأن هذا الدستور يطبق فيها بصورة مشرقة تتمثل في منح الشعب ديمقراطية في تداول السلطة.

فقرة - ١٠ - "الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات السياسية في الحياة" ، وجاءت في المرتبة الحادية عشرة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٢٩)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨٥,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي نتيجة منطقية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوعي المدرسات بما يعنيه الوعي السياسي، فكلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة كانت أكثر وعياً وإدراكاً لنفسها باعتبارها عضواً من جماعة، وكون الوعي أعلى درجات الوضوح وهي عملية مستمرة ما دام الإنسان موجوداً.

فقرة - ٣٧ - "المشاركة السياسية للمرأة تؤدي إلى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي"، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,٢٨)، وبنسبة مئوية (٨٥,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهذا يدل على وعي المدرسات بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي، وذلك في إشراك قطاع كبير من المجتمع الكويتي الذي كان معطلاً سياسياً متمثلاً في المرأة، يغذّي إدراكاً وعياً من قبل المرشح في تبنّي قضايا المرأة ومعرفة همومها ومطالبها كعضو من أعضاء المجتمع، وبممارسة المرأة لحقها السياسي يزيد أسهامها في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية إلى حد كبير. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العجمي

(٢٠٠٠)، من حيث أن غالبية مجتمع البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية، وجاءت هذه النتيجة مختلفة عن دراسة الظفيري (١٩٩٥)، من حيث أن غالبية افراد العينة لا يؤيدون عمل المرأة في المجال السياسي.

فقرة - ٢٩ - "المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة"، وجاءت في المرتبة الثالثة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,٢٧)، وبنسبة مئوية (٨٥,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، ومن وجهة نظر المدرسات هي دلالة واضحة على وعي المدرسات وإدراكهن أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة كانت أكثر وعياً وقدرة على العطاء والانتاجية والفاعلية في المجتمع، ويشير ذلك أيضاً إلى أن أعضاء المجتمع ذوي الفرص التعليمية الأفضل يتميزون بالوعي والقدرة على الإدراك، وهذا يؤدي الى سهولة الوصول الى مراكز القيادة السياسية وإتخاذ القرار، كون المرأة الأفضل تعليماً تكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية.

فقرة - ٤٥ - "إختيار المرأة كعضو في البرلمان ضروري كونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل"، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,٢٦)، وبنسبة مئوية (٩٣,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة تدلّ على أن المدرسات يدركن أن المرأة وحدها تعي القضايا التي تمسها، وكونها الأقدر على إقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات الكويتية.

فقرة - ٢٧ - " ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية "، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٢٦)، وبنسبة مئوية (٨٥,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي نتيجة عالية لوعي المدرسات بأهمية الإسهام في صنع القرار من خلال الأطر الديمقراطية، وممارسة حقّها السياسي ترشيحاً وانتخاباً للمساهمة في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية، فمن خلالهم تسهم في اختيار ممثلي الأمة الأكثر تأييداً لقضاياها، فضلاً عن توسعة القاعدة الانتخابية الضيقة سابقاً، وبروز دورها الاقتصادي والاجتماعي بصورة جلية مما سيساهم في نهضة المجتمع ككل.

فقرة - ١٣ - "ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان"، وجاءت في المرتبة الخامسة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,٢٤)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨٤,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهنا نجد أن النتيجة جاءت طبيعية كون أن باب الترشيح قد فتح للمرأة الكويتية حديثاً في الكويت، ولما كان للمرأة الكويتية حضور أكثر تميزاً كمّاً وكيفاً في قطاعات تنمية أساسية

مثل قطاع التربية والتعليم والمرأة مقبلة على عصر جديد لا بد أن تشارك في صنعه على مختلف المستويات بصرف النظر عن حجم تمثيلها في المجلس النيابي أو في السلطة التنفيذية، فهذا الحق السياسي ما هو إلا دعوة جديد للمرأة الكويتية لتحمل مزيداً من المسؤولية الوطنية في بناء الوطن وتنميته، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة العجمي (٢٠٠٠) التي بيّنت أن غالبية مجتمع البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسألة ضرورية وأن الإناث أكثر إدراكاً لضرورة المشاركة السياسية للمرأة، في حين اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الظفيري (١٩٩٥)، فهو يرى أن الإناث لا يؤيدن عمل المرأة في المجال السياسي.

فقرة - ٤٤ - "اختيار المرأة المرشحة للبرلمان أمر ضروري كونها لديها القدرة "، وحصلت على المرتبة السادسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,٢٢)، وبنسبة مئوية (٨٤,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة مردّها شعور المدرسات بأن المرأة الكويتية بإن اختيارها كمرشحة في البرلمان الكويتي دليلٌ على تمكن واستحقاق المرأة لهذا المنصب المهم الفعال في الدولة، وبأنها بحجم هذه المسؤولية ولديها القدرة الكبيرة على ذلك خصوصاً بعد ما أثبتت قدرتها وتفوقها في العديد من قطاعات الدولة.

فقرة - ٣ - "يشتمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية"، جاءت في المرتبة السابعة عشرة وكان متوسط الأداء (٤,١٨)، وبنسبة مقدارها (٨٣,٦%)، وتقع ضمن المستوى الايجابي، وهذا يدل على وعي المدرسات بوجود مواد في الدستور الكويتي تنص على الانتخابات، وحرية التعبير عن الرأي، وإلاّ لما كان هناك تركيز من الحكومة على إجراء الانتخابات في وقتها بنزاهة وموضوعية وحيادية. فثمّة قوانين في الدستور الكويتي تكفل سلامة الانتخاب، وحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية، وعقاب العابثين بإرادة الناخبين. وهذا الوعي لدى المدرسات يعكس الرغبة المستقبلية في خوض غمار الانتخابات سواء بالتصويت أو بالترشيح لها.

فقرة - ١٧ - "تمثل السياسة دوراً اساسياً في حياتنا العامة "، وجاءت في المرتبة الثامنة عشرة، وكان متوسط الأداء (٤,١٧)، وبنسبة مئوية (٨٣,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة حضور المرأة في تحصيل المعرفة وكذلك في سوق العمل ومواكبتها حركة النهضة الحديثة، فكان لزماً أن يساعد ذلك في تنمية الإحساس بالواجب المدني وفي جانب آخر يؤدي ذلك الى التوصل للمعرفة بالقضايا السياسية والتأثير فيها، وهذا ناتج عن اهتمام ووعي وقدرة على إدراك العلاقة بين مصالحهم الخاصة والقرارات والأهداف السياسية، وخصوصاً بعد إعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة.

فقرة - ٣٦ - "أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون"، وجاءت بالمرتبة التاسعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٤,١٣)، وبنسبة مئوية (٨٢,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وكانت النتيجة مرتفعة، ويعزى إلى أن ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي يشكّل وعيا متقدماً، وبالتالي مؤيداً لمشاركة المرأة اعتبارها النصف الثاني للمجتمع الكويتي وباعتبارها عضواً من أعضاء هذا الوطن، وينبغي أن تتاح لها الفرص المتاحة للرجل وأن تشارك في صنع الأحداث.

فقرة - ٢٢ - "أؤيد اشتغال المرأة في مجال السياسة"، وجاءت في المرتبة العشرين، وكان متوسط الأداء (٤,١٢)، وبنسبة مئوية (٨٢,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وهي نتيجة منطقية بعد حصول المرأة على حقوقها السياسية، فلقد أصبح لها الدور الفاعل في إجراء التغييرات، وفي صنع القرارات، والعمل كمواطنة كويتية في رسم مستقبل بلدها من خلال مشاركتها السياسية بكل وعي وإدراك. وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة الظفيري (١٩٩٥) من حيث ان غالبية أفراد العينة لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة.

فقرة - ٦ - " يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء"، وجاءت في المرتبة الحادية والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤,٠٤)، وبنسبة مقدارها (٨٠,٨%) وتقع ضمن المستوى الإيجابي، حيث يتضح من خلال إجابات المدرسات على وعيهن الكافي بوجود المساواة بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات في مجتمعنا الكويتي، حيث أن نصوص الدستور جاءت صريحة في الكثير من المواد حول حق العمل والتعليم للجنسين، وحق الاقتراع والتصويت كحق سياسي مكتسب جديد، ولكن ما زالت تطالب في بعض حقوقها الاجتماعية مثل الوظيفية في المساواة مع الرجل في الأجور والرواتب والخدمة الاجتماعية، وكذلك في بعض المجالات يتم حرمان المرأة من الوصول الى مناصب معينة (كالقضاء والعسكرية).

فقرة - ٢٠ - "أن الأنظمة السياسية في الكويت من أفضل الأنظمة في الوطن العربي"، وجاءت في المرتبة الحادية والعشرين مكرر، وكان متوسط الأداء (٤,٠٤)، وبنسبة مئوية (٨٠,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وجاءت بدرجة مرتفعة، وهذا دلالة واضحة على إدراك المدرسات ووعيهن بطبيعة النظام الكويتي كون أنّ طبيعة المجتمع الكويتي ودستوره قد كفلت للمرأة المكانة والحصانة بهدف زيادة إسهامها ومشاركتها في مجالات التنمية سواء في جانب التنشئة الاجتماعية أو الجانب الاقتصادي إضافة إلى الجانب السياسي حديثاً، مع تولي المرأة منصب وزيرة في الدولة، ويعزى ذلك لما تشعر به المدرسات من حرية في تحقيق

المشاركة السياسية من خلال الديمقراطية، وكونها تسهم في الوقت نفسه في تعميق الممارسات الديمقراطية في المجتمع وترسيخها.

فقرة - ١١- "المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية"، وجاءت في المرتبة الثانية والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤,٠٣)، وبنسبة مئوية مقدارها (٨٠,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وجاءت هذه النتيجة كون أن المرأة الكويتية قد منحت حقها السياسي في الترشيح والانتخاب حديثاً، وما سيكون لها من دور في المستقبل القريب عند دخولها الحياة البرلمانية وكونها قد تقلدت منصب وزيرة في الدولة، ومطالبتها أيضاً في المشاركة في القضاء.

فقرة - ١٩- "أن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده"، وجاءت في المرتبة الثالثة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٤,٠٠)، وبنسبة مئوية (٨٠%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وقد أدركت المدرسات أهمية ذلك، فكل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريسها القيم لدى المواطنين والاتجاهات التي تتفق وسياساته وممارساته، وذلك للتبرير من جانب والتعبئة من جانب أخر، كما أن هذه المرحلة تتطلب المحافظة على الكيان السياسي للنظام طالما أن المنطقة تمر بمرحلة عصف فكري وثقافي وسياسي. والكويت كغيرها من الدول تتأثر بما يحدث حولها من المشكلات، لذا لا بد من العمل على المحافظة على الاستقرار السياسي على الرغم من أن بعض السُّلط العربّية لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب.

فقرة - ٣٣- "يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي "، وحصلت على المرتبة الرابعة والعشرين، وبمتوسط حسابي (٣,٩٦)، وبنسبة مئوية (٧٩,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، ويؤكد ذلك أنّ المرأة الكويتية قد أثبتت كفايتها وجدارتها في الميادين كافة - كما ترى هي ذلك - وأنها قادرة على تحمّل الأمانة، وهي تمثل نصف المجتمع الكويتي، وقد اصبح دور المرأة الكويتية واضحاً في التنمية الشاملة وإسهاماً في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعزى هذه النتيجة لأن مجتمعنا يمر في مرحلة انتقالية ما بين المجتمع القبلي والمجتمع المدني ولذلك يتأرجح رأى المرأة بحسب الحالة التي تتصورها من بعض قيود المجتمع القبلي وآمال المجتمع المدني وأحلامه.

فقرة - ١٦- "أرى أن تترك المرأة السياسية للسياسيين من الرجال فقط "، وجاءت في المرتبة الخامسة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٩٠)، وبنسبة مئوية مقدارها (٧٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، فالوعي الذي وصلت له المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي جعلها ترى

أن السياسة لا تكون حكراً على الرجال بل على الأفضل أن يخوضها من النساء أو الرجال، وبسبب تغير الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي الذي سمح من خلاله للمرأة الكويتية بأن تخوض معترك السياسة بكل ما فيها من تحديات لأن المرأة ترى نفسها أنها مساوية للرجل في حقوقه وواجباته سواء أكانت سياسية أم غيرها وبالتالي تشعر أن من حقها المشاركة السياسية.

فقرة - ٧- "يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية "، وجاءت في المرتبة السادسة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٨٨)، وبنسبة مقدارها (٧٧,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي دلالة واضحة على إدراك المدرسات بأهمية الديمقراطية الحقيقية وليست المجزوءة أو المقدرة، وتعظيم قيم هذه الديمقراطية بحيث تمارس بشكل سليم من خلال القنوات الدستورية، كما قد يعزى ذلك الى الشعور بقيمة ما حققته المسيرة الديمقراطية بالكويت خلال السنوات السابقة، وكذلك بأهمية البعد الديمقراطي في المجتمع لإحداث الديمقراطية كأسلوب ومنهج حياة، وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى الرغبة في إيجاد القاعدة الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في جميع مجالات الحياة. وقد اتفقت هذه الدراسة جزئياً مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، من حيث زيادة الخيارات الديمقراطية للفرد بحيث يصبح حراً سياسياً.

فقرة - ١- " المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن"، جاءت في المرتبة السابعة والعشرين وكان متوسط الأداء (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية تعادل (٧٥%)، وتقع ضمن المستوى الايجابي، وفيها دلالة واضحة على وعي المدرسات بضرورة وجود معارضة وطنية حقيقية تهدف إلى الإهتمام بسياسات الدولة وتحصينها ضد الأخطاء والتجاوزات، وهذا الأمر يدل على وجود حياة ديمقراطية في الكويت لأن وجود المعارضة مرتبط بتوافر الديمقراطية، وهي ليست معارضة لثوابت الدولة، بل معارضة للسياسات الحكومية، حيث كفل الدستور الكويتي حرية التعبير عن الرأي، وما دامت هذه المعارضة تصب في مصلحة الوطن ووجوده وكيانه ولا تتعداها. وهذا يتفق جزئياً مع دراسة هاربر (Harber, 1994) إذ وصلت إلى أنّ لتعليم الديمقراطية دوراً هاماً يؤديه المعلم في التنمية السياسية الديمقراطية، وهذا يتطلب تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم.

فقرة - ١٢- "المرأة تبني آرائها السياسية من خلال الانتخاب"، وجاءت في المرتبة الثامنة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٦٠)، وبنسبة مئوية مقدارها (٧٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، لعل كون المرأة الكويتية قد دخلت المعترك السياسي في وقت قريب، وكونها تطالب

بحقوقها السياسية من زمن بعيد، وتدل هذه النتيجة على وعي المدرسات بالأساليب الأخرى مثل الإعلام والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والحوارات والمناقشات بالاضافة الى المستوى العلمي والثقافي الذي وصلت إليه.

فقرة - ٩ - "يحث الأستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية "، وجاءت في المرتبة التاسعة والعشرين، وكان متوسط الأداء (٣,٤٩)، وبنسبة مئوية مقدارها (٦٩,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وأظهرت النتيجة هنا أنّ المدرسات لا يجدن الوقت لحث الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية، وذلك إما كون المناهج لا تسمح بذلك أو لعدم توافر مجال لمناقشة القضايا الوطنية وخصوصاً في الكليات العلمية، رغم أن الأستاذ الأكاديمي وتمشياً مع مواقفه الأكاديمية ومسؤولياته التعليمية، مدعوّ لأن يكون من وراء العمل الوطني قدوة ومثالاً، وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000) ، حيث أظهرت الدراسة أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم.

فقرة - ٢١ - " لا أرى الطرق التقليدية القبلية في الحكم الكويتي هي الأفضل"، وجاءت في المرتبة الثلاثون، وكان متوسط الأداء (٣,٣٧)، وبنسبة مئوية (٦٧,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وعلى الرغم من أن طبيعة المجتمع الكويتي ككل المجتمعات الخليجية بصورة عامة في المنطقة مجتمعات تقليدية إلى ابعد الحدود، إذ يقوم التراث فيها دوراً كبيراً، وتراث المنطقة تراث قبلي تقليدي قائم على النظام التسلطي واحترام آراء كبير العائلة، وبناء عليه فإن احترام رأي الكبير، على الرغم من خطئه، والانصياع له أمر تقتضيه العرف والعادات، إلا أن المدرسات يرين أنّ ذلك لم يعد له دور كبير كما كان في السابق، لما حصلت عليه المرأة الكويتية من استقلال اقتصادي واجتماعي، وما وصلت إليه من تعليم عالٍ ومناصب إدارية والآن سياسية، وأصبح لها دور في المعترك السياسي، فإنه ترى أن الطرق التقليدية ليست الأفضل في الحكم بل الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعالة.

فقرة - ٣٨ - "يرى البعض أن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي"، وجاءت في المرتبة الحادية والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٣,٣٤)، وبنسبة مئوية (٦٦,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة تدلُّ على أن المدرسات يدركن بأن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية لن يطغى على دورها في أسرته، فالمرأة الكويتية قد خرجت إلى سوق العمل وتولت المسؤولية في كثير من القطاعات وكانت أيضاً ناجحة كزوجة وأم، ولم يؤدّ ذلك إلى إضعاف الروابط الأسرية، بل ساعد في تحسين تلك

الروابط من خلال وعيها بأهمية دورها في البيت والمجتمع. وقد تعزى هذه النتيجة ايضاً إلى كون المجتمع الكويتي ما زال يمر بمرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي القبلي، والمجتمع المدني وما زالت الروابط الأسرية تشكل عصب هذه المجتمع وتسيطر عليه إلى حدّ ما.

فقرة – ١٥ - "أن حكم الأقلية ليس دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا "، وجاءت في المرتبة الثانية والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣,٢٢)، وبنسبة مئوية مقدارها (٦٤,٤)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وجاءت هذه النتيجة بدرجة متوسطة، كون أن المجتمع الكويتي مجتمع ديمقراطي، والحياة البرلمانية نشطة فيه، ولها دور بارز في المشاركة في إدارة القرارات السياسية، وكذلك كون الكويت دولة دستورية وتعمل ضمن بنوده وقوانينه، وأن المجتمعات في الدول الخليج بشكل عام كانت مجتمعات قبلية وكان إتخاذ القرار دائماً بيد فئة محددة، أما الأن فالمشاركة السياسية تفضي إلى تنفيذ متطلبات المصلحة العليا للدولة دون المساس بمصلحة الوطن.

فقرة - ٨- " تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية "، وجاءت في المرتبة الثالثة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣,١٧)، وبنسبة مئوية (٦٣,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهذه دلالة أخرى على وعي المدرسات بأن المناهج في التعليم العالي لا تزال غير قادرة على تشجيع المشاركة السياسية، وذلك لعدم وجود مقررات تساعد على ذلك لا سيمّا في الكليات العلمية، وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الخميسي (١٩٩٩)، من حيث أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً وذلك لأن مناهج التعليم الحالية لا تساعد على تنمية الوعي السياسي للطلاب.

فقرة - ٥- "يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها"، وجاءت في المرتبة الرابعة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٣,١٥)، وبنسبة مئوية مقدارها (٦٣%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وقد تعزى هذه الدرجة المتوسطة إلى أن دستور الكويت لا ينص على إنشاء الأحزاب أو الانتماء إليها، كما لا يمنع ذلك، وكذلك بسبب عدم وجود أحزاب تمارس السياسة.

فقرة - ٣٢- " إنَّ العادات والتقاليد لا تمنع المرأة من المشاركة السياسية "، وحصلت على المرتبة الخامسة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٢,٩٠)، وبنسبة مئوية (٥٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وجاءت الدرجة متوسطة ولعل ذلك يرجع الى أن المدرسات يرين أن العادات والتقاليد لم تعد تشكل عائقاً أمام المرأة الكويتية، فهي اليوم تشارك الرجل في جميع

الأعمال وهن الأكثر تعليماً وما دمنا قد وصلن لأرقى أنواع التعليم وخرجن الى العمل ووصلن الى مستويات متقدمة في مجال أعمالهن وأصبحن أكثر إستقلالاً لا سيما من الناحية المادية، كذلك بعد حصولهن على حقوقهن السياسية كاملة، فلم تعد العادات والتقاليد تمنعهن من المشاركة وأن الثقافة القبلية والمجتمع الأبوي والذكوري لم تعد قادرة على إقصائها عن أي مشاركة فعلية وواسعة في الحياة العامة وفي مقدمتها الحياة السياسية.

فقرة- ٣١- "لا يقتصر عمل المراة على المجال الأجتماعي"، وحصلت على المرتبة السادسة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٢,٨٣)، وبنسبة مئوية (٥٦,٦%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ويأتي ذلك بعد أن تقلدت المرأة الكويتية بعض المناصب العليا في الدولة ترى أنها أثبتت جدراتها، فالمجال الاجتماعي ليس هو فقط المجال الوحيد الذي يناسب المرأة، بل السياسي والاقتصادي على حد سواء.

فقرة - ١٨- "من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة "، وجاءت في المرتبة السابعة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٢,٧٦)، وبنسبة مئوية (٥٥,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وذلك لأن المجتمع الكويتي في الوقت الراهن يعدّ من أكثر المجتمعات العربية ممارسة للديمقراطية سواء أكان في المدرسة أم البيت الى حد ما، أو في المجتمع نفسه، على أن تلك الممارسات لا تصب في قنواتها الحقيقيّة؛ فهي لا تمارس في صورها المثلى إذ يعدّها المجتمع مجرّد صوريّة دون جوهر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العيسى (٢٠٠٥)، من حيث أن نسبة عالية من عينة الدراسة تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة.

فقرة - ١٤- " لا حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت "، وجاءت في المرتبة الثامنة والثلاثين، وكان متوسط الأداء (٢,٦٦)، وبنسبة مئوية مقدارها (٥٣,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة إذ يدل ذلك على عدم وجود قناعة في قيام أحزاب سياسية في الكويت التي تعود على المصلحة الوطنية ايجاباً، وقد يعزى ذلك ايضاً إلى النظرة السلبية للأحزاب من تجارب بعض الدول العربية وولاءاتها وانتماءاتها الخارجية.

فقرة - ٤٠- "يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت"، وجاءت في المرتبة التاسعة والثلاثين، وبمتوسط حسابي (٢,٥٤)، وبنسبة مئوية (٥٠,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ولعل ذلك يرجع إلى إدراك المدرسات أن النظرة الاجتماعية للمرأة من قبل الرجل نوعاً ما قد تغيرت؛ فالرجال الآن أكثر وعياً وإدراكاً لدور المرأة في

عملية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأنها جزء أساسي من التطور الحضاري والانتقال من حياة تسودها السيادة للرجل، إلى حياة تعترف بالمرأة كإنسان ينبغي أن يشارك في عملية صنع القرار، مما يصبُّ في مصلحة الوطن على أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي جعل المرأة الكويتية تتوجه نحو هذه الفقرة توجهاً متوسطاً، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الظفيري، ١٩٩٥) من حيث ان الذكور يعارضون إقحام المرأة في المجال السياسي.

فقرة - ٤٦ - "أن اتجاهات الكويتين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تنحصر في التصويت الانتخابي"، وحصلت على المرتبة الأربعين، وبمتوسط حسابي (٢,٥١)، وبنسبة مئوية (٥٠,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة وقد أظهرت هذه النتيجة ان المدرسات أكثر وعياً لأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكون هذه المشاركة لا تنحصر في التصويت الانتخابي حسب، بل هي أبعد من ذلك، فالمرأة الكويتية هي عنصر فعال في المجتمع الكويتي، وهي أكثر دراية ووعياً من ذي قبل بما عليها من واجبات وما لها من حقوق تجاه المسيرة الديمقراطية في بلادها، وهي أقدر على معرفة من تختاره ممثلاً لها في البرلمان ليطالبَ بحقوقها وحل قضاياها التي تهمها. وقد تعزى هذه الدرجة المتوسطة إلى نظرة المجتمع التي ما زالت ترى في المرأة مجرد صوت إنتخابي وما زال غير متقبل لها كمشارِكة في الحياة السياسية كون المجتمع في طور حديث التجربة في ذلك.

فقرة - ٤١ - "المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي"، وجاءت في المرتبة الحادية والأربعين وبمتوسط حسابي (٢,٤٩)، وبنسبة مئوية (٤٩,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ويرجع ذلك إلى التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن هذا الاتجاه، مما يرتب على المرأة الكويتية أن تعمل على تغيير هذه النظرة في المستقبل القريب من خلال تفعيل دورها في العمل السياسي، وتوفير القدرات والكفايات النسائية المؤهلة لمثل هذا العمل السياسي، وقد اختلفت هذه النتيجة جزئياً عن دراسة الظفيري (١٩٩٥)، من حيث أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة. ويعزى ذلك إلى أنّ المرأة الكويتية ما زالت ترى أن المجتمع ينتقص من حقوقها السياسية، مع ما حققته من قفزة ايجابية، وما تملكه من طموحات.

فقرة - ٤٧ - "يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة "، وحصلت على المرتبة الثانية والأربعين، وكان متوسط الأداء (٢,٤٠)، وبنسبة مئوية (٤٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة ويرجع ذلك إلى وعي المدرسات بأن المشاركة

السياسية للمرأة الكويتية هي عملية جادة فهي جزء أساسي من التنمية والإصلاح السياسي والاجتماعي في الدولة، وأيضاً كون أن تقدم الأمم يقاس من خلال تطوير الإنسان أي الرجل والمرأة على حد سواء، ولعل الانتخابات البرلمانية التي شاركت فيها المرأة الكويتية للمرّة الأولى أثبتت ولو بشيء بسيط مدى أهمية للمرأة الكويتية في تغيير كفة الميزان في وصول أعضاء في البرلمان الكويتي وسقوط البعض الآخر. وقد تشير هذه النتيجة أيضاً - في ضوء الواقع - إلى أنّ الرجال من خلال تجربة الانتخابات السابقة لم يصوتوا للمرأة فلم تنجح أيّ امرأة فيها.

فقرة - ٢٨ - "ترى المرأة أن مشاركتها السياسية ترف سياسي"، وجاءت في المرتبة الأخيرة من المجال، وكان متوسط الأداء (٢,٣٧)، وبنسبة مئوية (٤٧,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهذا دليل واضح على وعي المدرسات، بحكم انهن يدركن حقيقة دورهن والتزامهن بواجباتهن، وحرصهن على ممارسة حقوقهن السياسية من منطلق وعي وإدراك، فالمرأة الكويتية وصلت إلى أعلى مستويات التعليم، ودخلت سوق العمل، وتدرجت في المناصب الإدارية واستوعبت أهدافها، وأسهمت في تنفيذ خططها، وبرامجها على قدم المساواة مع الرجل في العديد من المجالات.

ويمكن أنْ نخلص من كلّ ما تقدم إلى أن النتائج في معظمها إيجابية تؤكد وعي المدرسات وإدراكهن لمستقبل الوطن في ضوء مشاركتهن في تشكيل الوعي السياسي بشكل عام، ولا سيمّا في مساهمتهن في الفعاليات السياسية وانعكاس ذلك على الطلبة، ولما لذلك من أهمية في حياتهن كمنهج حياة مستقبلي يحتاج الى التخطيط السليم والتطبيق الفعلي الميسر في ضوء الديمقراطية الحقيقية في المجتمع الكويتي، دون إغفال لفئة الشباب والطلبة، وأدوارهم في تنشيط المجال السياسي في الدولة. وإن لم يستطع المجتمع إلى الآن التخلي عن عباءة الماضي حول دور المرأة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة والذي نصه. "**هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي حسب التخصص والخبرة** " ؟

أولاً: التخصص

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٧) عدم وجود فروق في درجات الوعي السياسي تعزى الى التخصص (علمي ، إنساني) لدى المرأة الكويتية العاملة في حقل التعليم العالي.

ويُشير ذلك إلى كون المدرسات على قدر متقارب من الوعي للواقع السياسي في الكويت، كما يدلّ على امتلاكهن اهتمامات مشتركة في المجال السياسي، وأنهن لم يصلن إلى هذه المرحلة من التعليم العالي إلا ولديهن إلمامٌ كافٍ بالمعلومات والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية، وكون أن التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الكويتية ليست ببعيدة عن وقت تطبيق هذه الدراسة من حيث أنهن ابدين الأهتمام بالموضوع اثناء توزيع أداة الدراسة.

ثانياً: الخبرة

كما أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٨) عدم وجود فروق في الوعي السياسي تعزى إلى الخبرة لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي. ومرد هذه النتيجة إلى أنّ المدرسات قد وصلن إلى هذا المستوى العالي من التعليم، فإن سنوات الخبرة تكون في جانب الخبرة العملية أكثر، فقد حصلن على مستوى تعليمي أفضل، وهن أكثر إلماماً ووعياً وأكثر ثقافة في الجانب السياسي، وأطلاعاً على مجريات الأحداث كونهن يتعاملن مع أهم شريحة في المجتمع وهي فئة الشباب في أهم المراحل التعليمية العليا.

نستنتج مما سبق أن المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على درجة عالية من الوعي السياسي في فهمها لطبيعة دورها في المرحلة القادمة في عملية صنع القرار السياسي السليم والمشاركة السياسية الفعالة، وأن وعي المرأة السياسي يعكس عمق إيمانها بأهمية دورها وكونها تمثل نصف المجتمع، وأنها قادرة على تحمل كافة المسؤولية تجاه بناء وتنمية وطنها.

أمّا عن النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث المتضمّن. "**ما درجة الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم**" ؟ فهي:

أولاً : مجال معرفة الطلبة بمواد الدستور

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية لدرجة وعي الطلبة بمواد الدستور قد تراوحت بين (٤,٤٢)، وبنسبة مئوية (٨٨,٤%) في حدها الأعلى، و (٣,٢٢)، وبنسبة مئوية (٦٤,٤%) في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة لمعرفة الطلبة بمواد الدستور على درجة عالية من الوعي من خلال إجاباتهم على مجال المعرفة:

فقرة - ١ - "**السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم إلى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية**"، وحصلت على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤,٤٢)، وبنسبة مئوية (٨٨,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وهذا يؤكد على أن الطلبة على درجة عالية من الوعي في أنّ السلطات تنقسم إلى ثلاث سلطات ولعل هذا عائد الى

أن هذه الموضوعات تدرس ضمن المناهج الدراسية في المراحل الدراسية الأولى وتتكرر في معظم وسائل الإعلام.

فقرة - ٣- "**تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم**"، وحصلت على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤,٣٩)، وبنسبة مئوية (٨٧,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وهذا يؤكد على أن الطلبة على درجة عالية من الوعي في ان الكويت دولة دستورية وكون هذا الدستور يطبق فيها، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى أن المناهج الدراسية في الكويت تقوم بتعليمه ذلك.

فقرة - ٢- "**يهدف إيجاد الوعي السياسي إلى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن**"، وجاءت في المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٤)، وبنسبة مئوية (٨٦,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بان الفرد الأكثر مشاركة في مجريات الأحداث، ويقوم بتنمية إحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه، وكذلك يكون في موقف مشارك وفعّال من النظام السياسي. ولم تتفق هذه النتيجة مع دراسة نصار (٢٠٠٤)، التي أشارت إلى ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً لدى الطلبة.

فقرة - ٥- " **ينص الدستور الكويتي أن جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات**"، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٣)، وبنسبة مئوية (٨٦,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وهنا دلالة جديدة على وعي الطلبة سياسياً بمواد الدستور الكويتي، وهذا يؤكد معرفتهم للمادة (٢٩) والتي تنص على ان " الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". وهنا نلاحظ شعور الطلبة بالمساواة في المجتمع الكويتي، كما يدلل على معرفتهم بالمواد المتعلقة بالحقوق والواجبات في الدستور الكويتي.

فقرة - ٤- "**يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية**"، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٤,٣٠)، وبنسبة مئوية (٨٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهذا يدل على وعي الطلبة بوجود مواد في الدستور الكويتي تنص على الانتخابات وتكفل سلامة الانتخاب وحق المرشحين، ومردّ ذلك أن الطلبة في المراحل الدراسية الأولى الابتدائي، والاعدادي، والثانوي، يمارسون العملية الانتخابية في المجالس الطالبية في مدارسهم، وممارستها فيما بعد في مراحل التعليم العالي من خلال الاتحادات الطالبية، وهذا الوعي لدى الطلبة يعكس الرغبة المستقبلية في خوض غمار

الانتخابات سواء بالتصويت أو بالترشيح لها. وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة العيسى(٢٠٠٥)، من حيث أن نسبة عالية من الطلبة تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة.

فقرة - ٧- "يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء"، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣,٩٨)، وبنسبة مئوية (٧٩,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة إذا تبين أن الطلبة يولون أهمية لتنمية روح العدالة التي تتحقق من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهو من المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، إذ ينص القانون على ذلك في المادة السابعة فيه على أن: "العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين". وقد يعزى ذلك ايضاً إلى حصول المرأة الكويتية على حق المشاركة السياسية مؤخراً وبذلك تكون قد تساوت مع الرجل في كل شيء، ولم تتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الأنصاري(٢٠٠٠)، من حيث أن الطلبة بصورة عامة سجلوا موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrial, 1998) حين أظهر الطلاب دعماً لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وبين مواطن وآخر بصرف النظر عن خلفيته الدينية او كفاءته العلمية.

فقرة - ٦- "يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها"، وقد جاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٣,٢٢)، وبنسبة مئوية (٦٤,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة لمواد الدستور حيث لا ينص على مادة تؤيد أو تعارض حق تأسيس الأحزاب والانتماء إليها، وأن فكرة قيام أحزاب في الدولة غير واردة حالياً بوصف المجتمع الكويتي ما زال متمسكاً بموروثه القبلي التقليدي، وفي غياب الأحزاب الكويتية فإن القبائل هي البديل الأفضل لمن يريد أن يصل إلى البرلمان. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrial, 1998) حيث أظهر الطلاب موقفاً سلبياً من الأحزاب السياسية، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة النقشبندي (٢٠٠٠) التي أشارت إلى ضعف تأثير المناهج الدراسية في الجامعات الأردنية في زيادة الانتماء إلى الاحزاب السياسية.

ثانياً: مجال مقرر التربية السياسية

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١١) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه مقرر التربية السياسية قد تراوحت بين (٤,٢٤)، وبنسبة مئوية (٨٤,٨%)، في حدها الأعلى، و

(٤,١٥)، وبنسبة مئوية (٨٣%)، في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة للمجال بمستوى عال من التقدير، وبناءً على مواقف الطلبة تجاه كل فقرة من فقرات المجال:

فقرة - ٤١ - "أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة على أهم قيم القضايا السياسية"، وحصلت على المرتبة الأولى، وكان متوسط الأداء (٤,٢٤)، وبنسبة مئوية (٨٤,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن مقرر التربية السياسية يوفر قدراً من المعرفة السياسيّة المثيرة التي تؤدي إلى التوعية السياسية، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد من خلال خبرات التنشئة تؤثر على استجابته لمختلف القضايا السياسية، وبالتالي على مدى مشاركته في الحياة السياسية فهي إما تشجع أو العكس.

فقرة - ٤٢ - " أنّ **مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة"**، وحصلت على المرتبة الثانية، وكان متوسط الأداء (٤,٢٢)، وبنسبة مئوية (٨٤,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وكان اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة ويؤكد لنا الطلبة في هذه النتيجة دور التربية السياسية البالغ الأهمية في تعميق ولاء الطلبة وانتمائهم، وكذلك في تحويل ولاءات الأفراد من الأطر القبلية والطائفية إلى الولاء نحو الوطن، وتمنعهم من الانحراف والانحياز، كما تحول دون الارتجال والتذبذب، وبالنهاية تقوم بدور أساسي في استقرار المجتمع وتطوره وتقدمه وازدهاره. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نصار(٢٠٠٤) من حيث أنه كلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلاب ازداد انتماؤهم.

فقرة - ٤٤ - "أن التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة"، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤,٢١)، وبنسبة مئوية (٨٤,٢%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة حيث تؤكد لنا وعي الطلبة وقناعتهم بأهمية مقرر التربية السياسية فمن خلاله يتم طرح القضايا التي تهم الطلبة، وإعطاء الفرصة للطلبة في الحوار وابداء رأيهم وتوجيه الانتقادات البناءة التي تنمي الوعي المعرفي والسياسي لهؤلاء الطلبة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000)، التي أظهرت أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية او إقامة حوار حولها مع معلميهم.

فقرة - ٣٩ - "إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية"، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٤,١٩)، وبنسبة مئوية (٨٣,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة

لأهمية التربية السياسية، ودورها الرئيسي في تكوين الذات السياسية للناشئين والشباب، ولتحقيق مزيد من الكفاية والفاعلية لهم، وكونها توفر لهم الأساس التثقيفي السياسي الذي يجعلهم مستقبلاً أكثر قدرة على المشاركة السياسية.

فقرة - ٤٠ - "إن مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت"، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٤,١٨)، وبنسبة مئوية (٨٣,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة ولعل هذا يدل على وعي الطلبة بأهمية تعلم تاريخ وطنهم، فمن خلاله ينمو لديهم الاعتزاز والفخر بما صنعه الآباء والأجداد، وما حققوه من رفعة وتقدم للوطن، وكونه يمثل موروثاً ثقافياً وطنياً تتناوله الأجيال ليكون نبراساً لتقدمها وازدهارها، كذلك الرغبة الكبيرة من قبل الطلبة في معرفة كل ما يتعلق بتاريخ الوطن.

فقرة - ٤٣ - " تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي"، وجاءت في المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٤,١٧)، وبنسبة مئوية (٨٣,٤%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وفيها دلالة واضحة على رغبة الطلبة في إعطاء التربية السياسية الأهمية اللازمة في كونها تسهم في تنشيط الفرد سياسياً، ومن ثم فإن الفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب اتخاذ مثل هذا القرار، وكذلك تسهم في تربيتهم سياسياً على قيم الحكم الذاتي وممارساته، والمشاركة في إدارة الحياة الدراسية داخل جامعاتهم، وكل هذا يؤدي إلى مشاركتهم الفعلية في المستقبل في بناء الوطن . ويعزى ذلك إلى كون الطلبة في جامعة الكويت يشاركون بشكل مباشر في القرارات الجامعية من خلال إتحاد الطلبة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بنجامن (Benjamin, 1994) في أن على المدرسة ان تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وتبرز دور المشاركة.

فقرة - ٤٥ - "تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة"، وجاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٤,١٥)، وبنسبة مئوية (٨٣%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، ولعل هذا يدل على إدراك الطلبة ووعيهم بأهمية مثل هذا المقرر في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي، وتطوير الفكر السياسي ومعرفة مدارسه العقائدية والايديولوجية المختلفة، وذلك لتشكيل الفرد القادر على التفكير المستقل والخالي من أي تحيز أو تعصب سياسي.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال الثالث فإن نتائج هذا السؤال قد اختلفت مع نتيجة دراسة نصار (٢٠٠٤)، من ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً لدى الطلبة. وبذلك

نستنتج أن الطلبة على وعي عالٍ بأهمية المعرفة بمواد الدستور، وكذلك لمقرر التربية السياسية لتوفير البيئة المحفزة للأفراد للمشاركة السياسية من خلال زيادة الوعي السياسي لديهم، وذلك في ضوء إيجاد المقررات والمناهج والمساقات الدراسية التي يتلقى الطلبة من خلالها المعلومات والمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات بشكل مقصود من أجل المشاركة في العملية السياسية، فالطالب في هذه المرحلة قد بلغ سن الرشد السياسي، إضافة إلى أن الطالب يكون قد وقف على سلوكات ومهارات من خلال هذه البرامج السياسية تؤهله ليكون متمثلاً للديمقراطية الحقة التي تتطلبها المرحلة والمراحل القادمة في الكويت.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي نصه: " **هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة حسب الجنس والمستوى الدراسي** " ؟

فهي:

أولاً: الجنس

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (١٢) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح الإناث. وقد يعزى ذلك إلى أن الطالبات مقارنة بالطلاب لديهن استعداد للمعرفة والاطلاع أكثر من الطلاب إذ إن المتغيرات التي وجدت قد ترجع نتيجة لحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، مما شكل لها تحدياً جديداً سواء على صعيد الظروف الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية أو التربوية التي غيرت من واقع المرأة، ومدى مشاركتها سياسياً واجتماعياً، وفتحت أمامها الآفاق للتعبير عن وجودها كعضوٍ فاعل في المجتمع في مختلف قطاعات الحياة. وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة ابراهيم (١٩٩٩)، التي توصلت إلى أنَّ جميع الطالبات يمتلكن قاعدة أساسية من الوعي بالمفاهيم السياسية الواردة بالمادة، وكذلك كان لديهن قدر من التربية السياسية قبل التدريس وبنسب متقاربة. كما أنّ الطالبات بحكم التزامهن بالبيت أكثر قرباً من المناهج والدراسة من الذكور، وقد اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة ريتنجر (Rettinger, 1993) التي أظهرت أن ثمّة فروقاً في الوعي السياسي بين البنين والبنات لصالح البنين ويرجع ذلك إلى عوامل التنشئة الأسرية حيث تهتم البنات بالأمور المنزلية بينما يوجه البنين الى الاهتمام بالنواحي السياسية. وقد اتفقت هذه النتجية جزئياً مع دراسة نصار (٢٠٠٤) من حيث ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً وارتفاعه بين الطالبات مقارنة بالطلاب.

ثانياً: المستوى الدراسي (السنة الدراسية)

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (١٥) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وجاءت الفروق لصالح السنة الاولى. وقد يعزى ذلك إلى أن طلبة السنة الأولى هم حديثو التخرج من المراحل التعليمية الأولى وما زالت المعلومات الأولية التي تلقوها في المدارس حاضرة لديهم. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى اهتمام طلبة السنة الدراسية الأولى بالإجابة بكل جد عن أداة الدراسة واهتمامهم بالموضوعات، كون أن المرحلة الجامعية تعتبر مرحلة جديدة لهم. وإلى أن التعليم العالي المتمثل بالجامعة لم يضف شيئاً إلى ثقافة الطلبة ومدركاتهم خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية دخول الطالب الجامعة، ولغاية السنة الرابعة والأخيرة من الدراسة في مرحلة البكالوريوس.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة والذي نصه: "**ما دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم**" ؟

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٦) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة تراوحت بين (٢,٤٥)، وبنسبة مئوية (٤٩%)، في حدها الأدنى، و (٣,٩٥)، وبنسبة مئوية (٧٩%)، في حدها الأعلى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة لدور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي في تنمية الوعي لدى الطلبة بمستوى متوسط من التقدير، وبناءً على مواقف الطلبة تجاه دور المرأة من تنمية الوعي السياسي:

فقرة - ١٥ - "**تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة**"، وجاءت في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٣,٩٥)، وبنسبة مئوية (٧٩%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى ان المدرسات يطبقن اللوائح والقوانين الجامعية أكثر من المدرسين، وأنهن أكثر التزاماً وتشدداً في هذه الناحية، وكان ذلك واضحاً أثناء إجابة الطلبة على هذه الفقرة وقت تطبيقها. كما أثبتت هذه النتجية أيضاً الدور الكبير والفاعل للمدرسات في التأكيد على ضرورة الالتزام بالقوانين والانظمة، مما يجعل من هؤلاء الطلبة مواطنين فاعلين صالحين يمتثلون للقوانين والأنظمة المتعلقة بوطنهم. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrial, 1998)، التي اتسمت مواقف الطلبة فيها بالإيجابية تجاه قبول طاعة القوانين.

فقرة - ١٦ - "**تنبذ المدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن**"، وجاءت في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣,٩٤)، وبنسبة مئوية (٧٨,٨%)، وتقع ضمن

المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وهذه الدلالة الكبيرة الأكيدة في دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي واجب وطني مقدس يمنع المساس به، في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة ووعيهم بوحدة التراب الوطن، والإنسان والمحافظة على هذه الوحدة وتعكس هنا القناعة الكبيرة للطلبة في أن الكويت وطن الأسرة الكويتية الواحدة، والمحافظة على وحدة التراب الوطن والإنسان هدف استراتيجي من أهداف الدولة، وقد أظهر الطلبة تأكيدهم بأن المدرسات ينبذن التعصب بكافة صوره وأشكاله، وهن يراعين مبدأ المساواة الذي أُقِر كمبدأ أساسي في الدستور الكويتي. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrial, 1998) التي أظهر الطلبة فيها انتماء قوياً وارتباطاً قوياً بعناصر المجتمع الشخصاني خصوصاً عندما وضع الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة.

فقرة - ٢٣ - "تقوم المدرسات بواجباتهم التعليمية داخل الكلية"، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣,٨٩)، وبنسبة مئوية (٧٧,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة ويؤكد الطلبة هنا على قيام المدرسات بواجبهن الأكاديمي على أكمل وجه داخل الكلية وعلى قدرتهن التدريسية وعلى دورهن المهني والفني في المقام الأول.

فقرة - ٣٦ - **"تساعد المدرسات على اذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة"**، وحصلت على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية (٧٥%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وقد تعزى إلى الحوار والمناقشة في نطاق المناهج التعليمية ، التي تكون أغلبها بين الطلبة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill, 1998)، فقد اتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية والقبول بحرية الرأي. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000) التي أظهرت أنّ الطلاب غير قادرين على مناقشة الموضوعات السياسية أو إقامة حوار حولها مع معلميهم.

فقرة - ٢٢ - "تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة"، وحصلت على المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٣)، وبنسبة مئوية (٧٤,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة، وقد تعزى الى وعي الطلبة بأهمية دور المدرسات في إعداد الأفراد للحياة؛ فالحياة متغيرة ومتجددة، ومن واجبات الأستاذ الجامعي بالإضافة الى التوجيه والرعاية الأكاديمية وغير أكاديمية أيضاً، فالطلبة دائماً بحاجة الى الرأي السليم الموضوعي والمشاورة الصادقة الأمينة، فمن واجب المدرسات إخراج جيل واعٍ مثقف قادر على مجارات تطور العصر.

فقرة - ٢٥- "تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة"، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٤)، وبنسبة مئوية (٧٢,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وقد يعزى ذلك إلى حساسية العلاقة بين المدرسات والطلبة، وطبيعة العلاقة الأكاديمية بين المدرسات والطلبة، وأنّ طبيعة الحياة الجامعية تتصنَّع بعض الخصوصية للأستاذ الجامعي مما يحول دون توجيه العلاقات الاجتماعية بين الطلبة أو تطويرها على الوجه المطلوب.

فقرة - ١٧- "تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة"، وحصلت على المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٣)، وبنسبة مئوية (٧٢,٦%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، مردّها وجود اتحادات طالبية ترعاهم وتؤدي دورها التربوي في زيادة نشر الوعي السياسي، والمشاركة في صنع القرار لهذه الفئة من الشباب، كذلك فإنّ الدور الموكول للمدرسات في تشجيع الطلبة على المشاركة ضروري وهام. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بنجامن (Benjamin, 1994) في أن على المدرسة أن تتبنى أشكال الممارسة الديمقراطية وتبرز دور المشاركة السياسية.

فقرة - ٢٤- "تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة"، وجاءت في المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٣,٦١)، وبنسبة مئوية (٧٢,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة مردّها الى كون المدرسات يكتفين بدورهن الأكاديمي التعليمي التدريسي أكثر من متابعة الطلبة وتقديم الخدمات والمشورات النفسية.

فقرة - ٢٠- " تحقق مدّرسات الكلية أهداف مجتمعنا"، وجاءت في المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي (٣,٦١)، وبنسبة مئوية (٧٢,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وقد يعزى ذلك الى وعي الطلبة بأهمية أن تحقق المدرّسات الكلية أهداف المجتمع، في حين يرى الطلبة أنّ المدرسات يقصّرن عن أداء ذلك.

فقرة - ١٨- "تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة"، وحصلت على المرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٢)، وبنسبة مئوية (٦٨,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وأظهر الطلبة انهم مدركون لأهمية دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لديهم، كما أن أساتذة الجامعة في سلوكهم وتصرفاتهم يمثلون مدرسة غير مقصودة للطلبة في تنمية الوعي السياسي، فذلك يعد مسؤولية وطنية عامة يشارك فيها الجميع بما فيهم المدرسات اللواتي يقمن على تفعيل الدور. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبدالله(١٩٩٧)،

في أنّ المعرفة السياسية لطلبة الجامعة تتراوح بين المتوسطة والمتدنية. كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة فراج (١٩٩٢)، في أنّ مستوى الوعي السياسي بشقيه النظري والعملي، كذلك الوعي بالتنظيمات الطالبية لدى طلاب الثانوي العام في مصر ضعيف.

فقرة - ١٤- "تهتم المدارس بتعليم الطلبة النقد الموضوعي"، وجاءت في المرتبة الحادية عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٣٧)، وبنسبة مئوية (٦٧,٤%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ولعل هذا يؤكد لنا عدم قناعة الطلبة المطلقة في أن المدرسات يدركن أهمية تعليم النقد الموضوعي الخالي من أي تحيّز أو تعصّب سواء أكان ثقافياً، أم اجتماعياً، أم سياسياً، وفي جميع القضايا التي تطرح عليهم. كما ان أساتذة الجامعة يعدّون قيادة فكرية يحملون على عاتقهم واجب تقديم المعلومات الدقيقة، والرأي الموضوعي للمجتمع. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة سيمون وميرل (Simon & Merrill, 1998) التي اتسمت مواقف الطلبة فيها بالايجابية تجاه القبول بحرية الرأي.

فقرة - ١٢- "تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية"، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وكان متوسط الأداء (٣,٢٨)، وبنسبة مئوية (٦٥,٦%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ويؤكد لنا الطلبة في هذه النتيجة وعيهم بأهمية دور المدرسات في تشجيع الطلبة على المشاركة السياسية. حيث ان المدرسة لا يقتصر دورها على التدريس بل يجب ان يتجاوزه إلى نقل مهارات المشاركة السياسية إلى طلبتها بوصفها واعية قادرة على التدخل في العالم، ومعرفته فالمشاركة تسهم في تقرير بعض ما يتعلمونه من معارف، وبعض ما يمارسونه من أنشطة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة رحمة (٢٠٠٢) فأشارت ان الطلبة يؤيدون مشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما واختلفت هذه النتيجة مع دراسة نصار (٢٠٠٤)، من حيث ضعف المشاركة السياسية بشكل عام لا سيمّا بين الطالبات، كما واختلفت هذه النتجية مع دراسة مجاهد (١٩٩٣)، من حيث انخفاض معدلات صور المشاركة السياسية لدى افراد العينة.

فقرة - ١٣- "تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية"، وحصلت على المرتبة الثالثة عشرة، وكان متوسط الأداء (٣,١٥)، وبنسبة مئوية (٦٣%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وهذا يرجع إلى وعي الطلبة بأهمية دور المدرسات لمتابعة القضايا السياسية الداخلية، فالمُدرّسة لا يمكن أن تعمل في فراغ سياسي، فهي فاعلة سياسياً وليست محايدة إنما هي تعمل ضمن إطار توزيع العلاقات؛ علاقة القوة والسلطة في المجتمع الخارجي، يحمل سكوتها في حد ذاته إشارة لطلبتها على ضرورة الموافقة والمسايرة دون إبداء الرأي والتعبير، عندما يجري في القضايا التي تهم مصلحة الوطن، وبذلك تُخّرج جيلاً

سلبياً محايداً غير مشارك في التنمية السياسية للدولة، وهذا في حد ذاته يؤكد لنا دور المعلم لمحور من محاور العملية التعليمية التعلميّة ، وأنه يؤدي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الطلبة وزيادة ثقافتهم السياسية اتجاه وطنهم وبالتالي زيادة اهتمامهم بالقضايا السياسية الداخلية التي تهم الوطن. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة بنجامن (Benjamin, 1994) من ناحية أنّ ادخال الديمقراطية في المدارس يتطلّب دوراً أكبر للمعلمين في صنع القرار وجعل الطالب مشاركاً من الناحية السياسية.

فقرة - ٢٧ - "مدى تسامح المدرسات مع الطلبة"، وحصلت على المرتبة الرابعة عشر، وبمتوسط حسابي (٢,٥٩)، وبنسبة مئوية (٥١,٨%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة وهذا ما أظهره أغلب أفراد العينة كون المدرسات غير متسامحات في معظم المشكلات التي يواجهها الطلبة من نتائج اختبارات، أو غيابات، او مراعاة الظروف التي يمر بها بعض الطلبة، وهنّ شديدات في تطبيق اللوائح والأنظمة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، من حيث أن الأنماط السلطوية للتعليم في المدارس أكثر شيوعاً من أنماط المشاركة الديمقراطية.

فقرة - ٢٦ - "مدى تفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس"، وجاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وبنسبة مئوية (٤٩%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وهنا يؤكد الطلبة على أن المدرسات مكتفيات بدورهن التدريسي حسب، وفي قاعات التدريس، ولا يحبذن التفاعل خارج هذا الإطار.

ومن ذلك نستنتج أن دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة لم يكن واضحاً، كما لم يكن ذا أثر كبير وبارز، وأن الوعي السياسي الذي يملكه الطلبة في غالبيته قد جاء من مصادر أخرى، وهذا يقودنا إلى الاهتمام بتنمية الوعي السياسي للأستاذ الجامعي الذي يعد شرطاً ضرورياً من شروط إعدادهم حتى يصبحوا أكثر قدرة على المشاركة السياسية في مجتمعهم، ونقل مهارات المشاركة الى طلبتهم، وأن لا يقتصر دور الأستاذ الجامعي على تمرير توجهات النظام السياسي فقط، بل إنهم يقومون بدور في ترسيخ علاقات القوة السائدة في المجتمع، وكذلك ترسيخ أيديولوجية السلطة السياسية في أذهان الطلبة من خلال نشر المضامين السياسية التي تحمل توجهاتها من خلال إنتاج القيم والمضامين أو إعادة إنتاجها، وألا يقف الاستاذ الجامعي موقفاً سلبياً من الأحداث التي تمر في بلادهم. وأخيراً يمكن القول إن أعضاء هيئة التدريس هم الركيزة الحقيقية للجامعة، وقوام البحث العلمي، كما أنهم مصدر الخبرة التي تتوجه بها الجامعة لخدمة المجتمع، فأستاذ الجامعة هو محور المجتمع

الجامعي، ومركز الدائرة والطاقة المحركة للعمل الجامعي، وتعكس هذه النتائج الفجوة بين النظرية والتطبيق التي تشكل مشكلة ظاهرة في جميع المجالات، حيث ظهر أنّ المدرسات ذوات وعي عالٍ، لكن دورهن العملي يقع في درجة متوسطة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس للدراسة والذي نصه. "**هل يختلف دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي** " ؟

أولاً: الجنس

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (١٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس بدرجة دور المدرسات، ويعزى ذلك إلى اتفاق كل من الطالبات والطلاب على تواضع دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لديهم.

ثانياً: المستوى الدراسي

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٠) وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وجاءت لصالح السنة الأولى. وقد تعزى هذه النتيجة إلى كون طلبة السنة الأولى ما زالوا محافظين على مخزون معلوماتهم، ومعارفهم السياسية، من مناهج مراحل التعليم الأولى من خلال مواد التربية الوطنية ومواد الاجتماعات والتاريخ. وهذا يبين التأثير سلباً لمناهج التعليم العالي على الطلبة والذي يفترض أن يكون للطالب الجامعي دور فيه، وأن لا يكون غير مبالٍ أو غير مكترث بمدى وعيه السياسي الذي في النهاية يؤدي الى المشاركة السياسية البناءة التي تصب في مصلحة الوطن. وقد يعزى كذلك الى أن المساقات الدراسية في الجامعة لم تُشكّل إضافة إلى ثقافة الطلبة خلال مدركاتهم فترة الدراسة الممتدة من بداية دخول الطالب الجامعة ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة في مرحلة البكالوريوس.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال السادس، أنّ نتائج هذا السؤال توضح ضعف تأثير للمدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، بل إن الطلبة يعتمدون في تنمية وعيهم السياسي على مصادر أخرى كالاعلام والديوانيات ... الخ. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كاليندو (Caliendo, 2000)، التي أكدت أن المعلمين يحجمون عن استخدام المواد التعليمية التي تعارض النظام والبناء السياسي القائم في الولايات المتحدة، ومن ثم فلا يمكن وصف العملية التعليمية بانها تقدمية. كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، التي طالبت بإعادة تدريس التنمية السياسية، وكذلك إعادة تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع للدراسة والذي نصه. "**ما دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من وجهة نظرهم** " ؟

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢١) أن المتوسطات الحسابية لمواقف الطلبة تجاه دور المناهج قد تراوحت بين (٣,٩٤)، وبنسبة مئوية (٧٨,٨%) في حدها الأعلى، و (١,٥٠)، وبنسبة مئوية (٣٠%) في حدها الأدنى، وقد كانت إجابات الطلبة بالنسبة لدور المناهج بمستوى متوسط من التقدير، وبناءً على مواقف الطلبة تجاه دور المناهج من تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة :

فقرة - ١٦ - " تنبذ المناهج التعصب بجميع اشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن"، وجاء في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٣,٩٤)، وبنسبة مئوية (٧٨,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وهنا يؤكد الطلبة أنه لا يوجد في المناهج ما يدعو الى التعصب أو غيره من الأمور التي تؤدي الى زعزعة الإنتماء أو الاستقرار أو تذبذه في نفوس الطلبة. ويعزى ذلك أيضاً إلى إحساس الطلبة بأهمية المحافظة على وحدة تراب الوطن والوقوف أمام المصاعب التي يمر بها لعدم استقرار المنطقة، وهذا دليل على وعيهم بأهمية دورهم في المحافظة على تماسكهم واتحادهم من من أجل أمان ورفعة الوطن الغالي.

فقرة - ١١ - " يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال اتحاد الطلبة"، وحصلت على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣,٨٩)، وبنسبة مئوية (٧٧,٨%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وتؤكد هذه النتيجة أيضاً الوعي الكبير لدى الطلبة باهتمام التعليم العالي بمشاركتهم في صنع القرار من خلال اتحاد الطلبة، فهو يعد الصوت الرسمي والمسموع لجميع مطالب الطلبة، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الانجازات التي حققها الاتحاد من أجل الطلبة وهذا يدل على دوره الايجابي في معظم القضايا والأمور التي تهم الطلبة. فالتعليم العالي هنا يؤكد أن من أهم الأدوات التي تساعد في بناء الشخصية القيادية القادرة على العطاء والتنفيذ والمبادرة والتنظيم هي من تشارك في صنع القرار وذلك من خلال الطلبة الأعضاء في الاتحاد والذي سينعكس مستقبلاً على حياة الطالب بعد التخرج من الجامعة.

فقرة - ٨ - " المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم السياسية عند الطلبة"، وحصلت على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وبنسبة مئوية (٧٦,٦%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة. وهنا يؤيد الطلبة على أن مناهج التربية السياسية تقدم بطريقة تقليدية لا يفهمها الطلبة وبالتالي تقع المسؤولية هنا على التعليم العالي في

إعادة تقديم المناهج بطرق التدريس الحديثة، وأن تكون أكثر وضوحاً وتكاملاً حتى تعمل على بناء الفكر السياسي والثقافي بشكل صحيح للطلبة.

فقرة - ٣٥- " تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار الموضوعي"، وجاءت في المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٥)، وبنسبة مئوية (٧٥%)، وتقع ضمن المستوى الإيجابي، وهي درجة مرتفعة وقد يعزى ذلك الى شعور الطلبة بالقدرة على النقد والحوار الموضوعي، وذلك أثناء المحاضرات من خلال طرح القضايا التي تهمهم، وإعطاء الفرصة لهم في إبداء رأيهم وتوجيه الانتقادات البناءة التي تنمي الوعي المعرفي والسياسي لهؤلاء الطلبة وبعيداً عن أي تعصب في الرأي.

فقرة - ٣٤- "تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة"، وجاءت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (٣,٧٤)، وبنسبة مئوية (٧٤,٨%)، وتقع ضمن المستوى الايجابي، وهي درجة مرتفعة وكان رأي الطلبة إيجابياً فيما يتعلق بهذه الفقرة، وهو ذو دلالة على وعي الطلبة بأهمية الروح الديمقراطية في المناهج الدراسية في التعليم العالي كأسلوب ومنهج حياة، وقد يعود السبب في هذه النتيجة الى الرغبة في ايجاد القاعدة الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في جميع مجالات الحياة، وربما يرجع السبب أيضاً إلى تمتع الكويت بأجواء ديمقراطية انعكست عليهم في حياتهم الجامعية، وقد اتفقت نتائج الدراسة جزئياً مع دراسة هاربر (Harber, 1994)، التي أشارت إلى أنّ زيادة الخيارات الديمقراطية للفرد تصنع فرداً حراً سياسياً.

فقرة - ٢٩- " تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية الاجتماعية"، وحصلت على المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٦)، وبنسبة مئوية (٧٣,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ويرى الطلبة أنّ المناهج الدراسية تسهم في تحمّل الفرد لمسؤولياته الاجتماعية، كما أن مساحة الحرية التي توفرها الجامعة لأبنائها الطلبة، من خلال الانتخابات لاتحادات الطلبة،واختيار التخصص، واختيار المواد أو المساقات الدراسية تساهم في ذلك، وقد يعزى ذلك إلى إدراك الطلبة أن المرحلة الجامعية هي التي يتعلم فيها تحمل المسؤولية الاجتماعية التي يخرج معها إلى المجتمع وهو قادر على تحمل مسؤولياته الاجتماعية وتوابعها.

فقرة - ٢١- " تساهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي"، وجاءت في المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٣)، وبنسبة مئوية (٧٢,٦%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى شعور الطلبة بأن المناهج تساعد إلى حدّ ما في تحقيق

أهداف المجتمع الكويتي من خلال المخرجات التعليمية، لتكون القوى البشرية المنتجة في المجتمع، كما أن مردود التعليم العالي في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات متوّسطة الأثر في كل قطاع من قطاعات المجتمع، وذلك ليكون الطالب الأداة الرئيسية القادرة على الإسهام في تنمية بلاده وتطويرها.

فقرة - ٢٨ - " تسهم المناهج الدراسية على تخريج طلبة قادرين على العمل"، وجاءت في المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي (٣,٦٠)، وبنسبة مئوية (٧٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وهنا يؤكد الطلبة وعيهم بأهمية الربط بين المخرجات وحاجات سوق العمل، وإدراكهم أنّ العائد على الاستثمارات البشرية من خلال نظام التعليم العالي ومناهجه هو عائد مرتفع، ومضمون النتائج إذا تم التخطيط البعيد للموارد اللازمة لتشغيل نظام تعليمي وبحثي متطور وإذا تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

فقرة - ٩ - "تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي"، وجاءت في المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي (٣,٥٥)، وبنسبة مئوية (٧١%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة وهنا يوضح لنا الطلبة في هذه الفقرة أن مناهج التعليم العالي لا تعطي أولوّية للمواد الخاصة بالدستور الكويتي، والتي تعلم الطلبة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وما يوجد من مواد في الدستور الكويتي ليكون مواطناً فاعلاً مثقفاً سياسياً لا جاهلاً بأمور وطنه ودستور بلاده. والمرحلة العمرية التي يكون فيها الطلبة قد بلغوا سن الرشد السياسي وهي مرحلة مهمة في حياة الأفراد حيث تتشكل فيها شخصية الأفراد السياسية، وتتنامى فيها ثقافته السياسية، لذلك لا بد من وجود ثقافة سياسية تعرفه بنصوص دستور وطنه وماله من حقوق، وما عليه من واجبات.

فقرة - ٣٨ - " تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسة"، وحصلت على المرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٥١)، وبنسبة مئوية (٧٠,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ولعل هذا يدل على الوعي الكبير لدى الطلبة في أن المناهج في التعليم العالي ان تقوم بتنمية المعلومات والمعارف السياسية، فالطالب بحاجة الى معلومات تبين له حقوقه وواجباته وكذلك إلى المعلومات المتعلقة بسلطات الدولة، ومسؤولية كل سلطة، وإلى الثقافة السياسية التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب إتخاذ مثل هذا القرار، وتقوم بتنشيط الفرد سياسياً ليكون أكثر قدرة على الانخراط في انماط المشاركة السياسية بفكر مستقل خالٍ من أي تحيّز او تعصب سياسي. وقد ارتفعت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي

(١٩٩٩) من حيث أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعال في تربية طلابها سياسياً.

فقرة - ٣٢- " **تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها**"، وجاءت بالمرتبة الحادية عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٥١)، وبنسبة مئوية (٧٠,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، ولعل ذلك يرجع الى ما يراه الطلبة في الواقع، فالمناهج في التعليم العالي لا تربط بين التخصصات الجامعية والاحتياجات الواقعية أو الفعلية للمجتمع، مثل القوى العاملة وما يترتب عليه من آثار ضارة ، انتشار البطالة بين الخريجين، وتأخذ هذه البطالة صوراً مختلفة منها مقنعة بمعنى تشغيل خريج الجامعة في غير تخصصه، أو عدم تشغيله لفترة طويلة، وكل ذلك يضيع الفائدة المرجوة التي يترقبها المجتمع من التعليم العالي.

فقرة - ٣١- "**تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد**"، وحصلت على المرتبة الثانية عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٦)، وبنسبة مئوية (٦٩,٢%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، مما يحمل لنا مؤشراً قوياً على وعي الطلبة بأهمية أن تواكب المناهج التطور العصري والتقدم العلمي بشكل أعمق وأدق، وأنه لا بد من استخدام الطرق التعليمية الجديدة وإعطاء الطالب المفاتيح المناسبة للبحث عن المعرفة والحصول عليها والتعبير عنها ونقلها للآخرين، ويتم تشجيعهم وتحفيزهم على الابتكار والتجديد.

فقرة - ١٠- " **تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية والفاعلة**"، وحصلت على المرتبة الثالثة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٥)، وبنسبة مئوية (٦٩%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة. وهنا يؤكد الطلبة افتقار المناهج الى ما يشجع على المشاركة السياسية التي تعني حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي ما في الحياة السياسية، من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو بالترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة؛ والمشاركة لا تكون ذات قيمة وفعالية وتأثير إلا من خلال مواطنين يتصفون بالوعي والخُلق والكفاية فالمسؤولية السياسية وكل هذا تؤمنه المناهج التي تشجع على المشاركة السياسية الفعالة والصحيحة وقد يعزى ذلك إلى غياب المناهج التي تحفز على المشاركة السياسية.

فقرة - ٣٠- "**المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة**"، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٠)، وبنسبة مئوية (٦٨,٠%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، وهذا يدلّل على أن وعي الطلبة في أثر المناهج واضح، فهي لا تشكل أثراً

جلياً في تنمية وعيهم السياسي، وهذا يعد قصوراً في مناهج التعليم العالي، التي يجب أن يكون لها دور هام فالجامعة تضم أهم فئة عمرية في المجتمع، وتؤثر الجامعات في تربية شبابها سياسياً بصرف النظر عن الحدود التخصصية لهم. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي (١٩٩٩) التي بينت أن مناهج التعليم الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلاب.

فقرة - ٣٧- "تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية"، وجاءت في المرتبة الخامسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣,٣٥)، وبنسبة مئوية (٦٧%)، وتقع ضمن المستوى المتوسط، وهي درجة متوسطة، يعزى ذلك الى صعوبة مناقشة القضايا السياسية في بعض الكليات كالعلمية التي تهتم بالجانب العملي، كما أن طبيعة موادها المطروحة، تجعل من اهتمام الطلبة باتجاهها حسب وقد يعود ذلك الى أنّ الجامعة ليست المكان الأمثل لمناقشة القضايا السياسية كونها مكاناً لطلب العلم، والحرية الموجودة هي الحرية المسؤولة والمحدودة، وقد يعزى ذلك الى وعي الطلبة الذين يفترضون بأن الجامعة كمؤسسة تعليميّة من أهم وسائل التربية السياسية للطلبة، وفاعليتها تتوقف على مدى توفر الظروف المدعمة لدورها، سواء أكانت هذه الظروف تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة التعليمية ام تتعلق بالظروف المجتمعة المحيطة بها، وما يتوقعه النظام السياسي من تلك المؤسسات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الخميسي (١٩٩٩)، إذ رأت أن الجامعات بوضعها الراهن لا تقوم بدور ايجابي فعّال في تربية طلابها سياسياً، ويرجع ذلك إلى أن كلٌ من الشباب والمهتمين بتربيتهم يشعرون بالحاجة إلى دور أكثر فعالية للجامعة في تربية طلابها سياسياً.

فقرة - ١٩- " تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي"، وحصلت على المرتبة السادسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٢,٣١)، وبنسبة مئوية (٤٦,٢%)، وتقع ضمن المستوى السلبي، وهي درجة متدنية وتدل النتيجة هنا على مدى وعي الطلبة بمجريات الأحداث في المجتمع الكويتي، لكن المناهج في التعليم العالي لم تتطرق لها. وقد يعزى ذلك الى معرفة الطلبة بمدى الربط في المناهج بين المعرفة العلمية ومشكلات البيئة المحيطة وقضايا المجتمع، ودرجة حساسية المناهج لمقابلة متطلبات المجتمع وظروفه المستقبلية، والمساهمة في ايجاد الحلول الملائمة لها ووفقاً لأولويات حاجاته.

فقرة - ٣٣- "لا حاجة لتطوير المناهج الدراسية"، وحصلت على المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (١,٥٠)، وبنسبة مئوية (٣٠%)، وتقع ضمن المستوى السلبي، وهي درجة متدنية، يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن المناهج الدراسية في التعليم العالي لا سيمّا في الكليات الانسانية تعتمد النهج النظري، ويشار هنا الى الحاجة إلى استخدام الأساليب والطرق

الأخرى في أساليب التعلم الذاتي، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة. وأن تكون أكثر مرونة وتتيح الاختيارات المتعددة أمام الطلبة.

من ذلك نستنتج أن الطلبة على وعي كبير لدور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم، ويؤكد لنا الطلبة أنّ مناهج التعليم العالي تفتقر إلى الموادّ التي تتعلق بالمعلومات والمعارف السياسية عن مواد الدستور الكويتي، التي تنمي لديهم الوعي السياسي الصحيح، وهذا يدل أيضاً على فهم الطلبة السياسي ووعيهم وإدراكهم بشكل عام ربما لمِا للوعي السياسي من أهمية في حياتهم كمنهج يسهم في تنمية وتربية الطلبة تربية ديمقراطية، وذلك بما تتيحه المناهج الدراسية في التعليم العالي من فرصة لممارسة أنشطة ودراسة مساقات من شأنها، ان تدرب الطلبة على القيادة واحترام النظم والقوانين، وزيادة القدرة على مناقشة الآراء دون تعصب، وغيرها من المهارات اللازمة للمشاركة الايجابية في مجتمع ديمقراطي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن والذي نصه"، **هل يختلف دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة باختلاف جنسهم ومستواهم الدراسي " ؟**

أولاً: الجنس

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس بدور المناهج. ويعزى ذلك الى اتفاق كل من الطالبات والطلاب على عدم وجود دور مؤثر للمناهج الدراسية في التعليم العالي في تنمية الوعي السياسي لديهم كونهم يدرسون المناهج ذاتها.

ثانياً: المستوى الدراسي

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى الدراسي لصالح السنة الأولى. ويعزى ذلك الى أن طلبة السنة الأولى ما زالوا في بداية المسيرة الجامعية ولم يطلعوا على أغلب المقررات والمساقات الدراسية، فهم لم يكوّنوا خلفية عن طبيعة دور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم بخلاف طلبة السنوات الأخرى الذين قضوا شوطاً في المسيرة التعليمية الجامعية.

وخلاصة القول فيما يتعلق بنتائج السؤال الثامن، فإن نتائج هذا السؤال قد اتفقت مع نتائج دراسة كل من الخميسي (١٩٩٩)، و نجيب (١٩٩٢)، من حيث أن المناهج الدراسية في التعليم العالي بوضعها الراهن لا تقوم بدور إيجابي فعال في تربية الطلبة سياسياً، ويرجع ذلك إلى أن المناهج الحالية لا تساعد في تنمية الوعي السياسي للطلبة بالصورة المرجوّة، مما

يستوجب عدم الفصل بين التخصصات الأكاديمية من ناحية، والحياة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى. وأن على المسؤولين في التعليم العالي العمل على إدخال المساقات التي تجاري الواقع الراهن في الكويت وكونه مجتمع ديمقراطي وكون أهم شريحة فيه لا تتلقى المعلومات والمعارف السياسية بشكل علمي وموضوعي سليم دون تحيز أو تعصب.

الاستنتاجات

لقد توصلت هذه الدراسة، وبعد تحليل البيانات التي توافرت بموضوع هذه الدراسة، إلى النتائج الآتية:

١. إنّ التقصير في دور المدرسات في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة بيّن، كذلك الخلل في إيجاد الثقافة السياسية التي تؤهل الطلبة للمشاركة السياسية الفاعلة.

٢. يغلب على دور الأستاذ الجامعي الاهتمام بالنواحي الأكاديمية، داخل أسوار الجامعة، ونادراً ما يرتبط بالحياة الاجتماعية أو المشكلات الاجتماعية والسياسية ودور الطالب فيها. ورغم التطورات التي تشهدها دولة الكويت بما في ذلك الدعوات إلى الإصلاح السياسي، والإقتصادي، والاجتماعي التي تستلزم وعياً سياسياً ناقداً، ومشاركة سياسية فاعلة، إلا أننا نجد ذلك غائباً عن أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة وهي جامعة الكويت من خلال دور الأساتذة الأكاديميين فيها، ودور المناهج الدراسية.

٣. كان الطلبة في جامعة الكويت على درجة عالية من الوعي السياسي لإدراك أثر المدرسات، والمعرفة بمواد الدستور، وأهمية مقرر التربية السياسية، ودور المناهج في تنمية الوعي السياسي لديهم من وجهة نظرهم.

٤. هناك رغبة لدى الطلبة في المشاركة في النشاطات السياسية في الكويت لتجسيد ديمقراطية الطالب الذي يرى في هذه المشاركة أداء لأدواره الفردية والمجتمعية والوطنية.

٥. هناك هوة وفراغ سياسي بين الحياة العملية بالكويت ككل، وحياة الطالب كطالب في جامعة الكويت، ولعل ذلك راجع الى ما عبر عنه الطلبة أنفسهم عند استجابتهم لفقرات معينة من أداة الدراسة، وذلك من حيث عدم وجود برامج ومقررات ومناهج ونشاطات تربوية سياسية يتلقاها الطالب ويشارك فيها في الجامعة، بالإضافة إلى عدم وجود برامج سياسية حكومية تسعى إلى إيجاد المواطن السياسي منذ مراحل الدراسة الأولى.

٦. تركيز التشريعات الجامعية في جامعة الكويت على الحاجات النفسية والمعرفية والتربوية للطلبة أكثر من تركيزها على الجوانب الأخرى في حياة الطالب، وهذا القصور التشريعي يحتاج الى تقييم وتقويم ليتمكن الطلبة من المشاركة السياسية التي تضمن لهم الثقافة والعلم والحقوق والواجبات الفردية والوطنية، رغم تعدد الأماكن وتغيّرها، ورغم الفروق بين الجنسين في الميول

والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية، ورغم الديمقراطية التي يمارسها وينقلها المواطن العادي إلى فكر الطالب الجامعي.

٧. البحث في التغير المفضي إلى التطوير كان له دور في نتائج هذه الدراسة كمتطلب من متطلبات الوعي السياسي، التي تسعى إلى أن يكون منهج حياة مستقبلي في ضوء ديمقراطية حقيقية في المجتمع الكويتي، تهتم ببيئة الشباب، ولا تغفل أدوارهم في تنشيط العمل السياسي في الدولة ككل.

٨. تقييم المعرفة المقدمة للطلبة وطرق إيصالها، ودمجها في أبنيتهم المعرفية، ومدى مناسبتها لحاجات المجتمع والوطن من جهة، وحاجات الطلبة وميولهم بما يتناسب مع متطلبات المرحلة العمرية (فكرياً، وانفعالياً واجتماعياً) من جهة اخرى.

٩. يتعين على مناهج التربية السياسية ان تسعى لإكساب المتعلمين أسلوب حل المشكلات، والتفكير بالتداعيات الوطنية بالايجابية والسلبية للمقرارت المتخذة في حل المشكلات.

١٠. إن غياب المناهج لتنمية الوعي السياسي أدّى بصورة حتمية إلى غياب دوره.

التوصيات :

جاءت هذه الدراسة للتأكيد على أن الوعي السياسي هو الطريق السليم للمشاركة السياسية الصحيحة الفعالة، وأن دور الأستاذ الجامعي هام في نشر الوعي، وأن الطلبة هم الذين سيرسمون مستقبلاً باهراً في رسم منحنى العمل السياسي في مجتمعهم، لصناعة مجتمع نام سياسياً. وبناءً على مضامين هذه الدراسة جاءت التوصيات كما يلي:

- ضرورة تطوير المناهج والمقررات الدراسية في المدارس والجامعة وتضمينها الموضوعات الوطنية في جانبها السياسي كغرس الاتجاهات والميول نحو الحرية والديمقراطية المسؤولة، ونحو التفكير والفكر الناقد والتفكير الإبداعي في الحياة العملية كربط المعرفة بالحياة على الصعيد الفردي والمجتمعي كمنحى عملي ضروري للديمقراطية الهادفة إلى التغير المجتمعي نحو الأفضل بالكويت.

- ضرورة نشر مفاهيم الوعي السياسي عند جميع أفراد المجتمع لا سيمّا أولئك القائمين على تعليم وتدريب وتثقيف باقي فئات المجتمع الأخرى وتحديداً الطلبة منهم.

- التوصية لصانع القرار في الكويت التدرج في تدريس الفكر الوطني السياسي بحيث يتم تدريس طلبة المرحلة الأساسية التربية الوطنية، وتدريس طلبة المرحلة الثانوية التربية المدنية، وتدريس طلبة التعليم العالي التربية السياسية.

- تطوير قدرات الأساتذة وتدريبهم ليكونوا قادرين على نشر مفهوم الوعي السياسي ومبادئه وتحقيق أهدافه المنشودة والموجهة لهؤلاء الطلبة، حيث يسمح الأستاذ للطلبة بحرية إبداء الرأي ومناقشة القضايا الداخلية السياسية، وإحترام آراء الطلبة ضمن حوار مفتوح، وأن يزرع فيهم مبادىء احترام القوانين والأنظمة الخاصة بالوطن.

- التوصية بإن تتضمن المناهج التربوية على تعدد المستويات التعليمية تدريس موضوعات تساهم في تنمية الوعي السياسي، مثل التنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، والاغتراب السياسي، وغير ذلك من موضوعات تسهم في التوعية السياسية لأفراد المجتمع.

- الوصول إلى العوامل التي تؤثر على الوعي السياسي لفئة كبيرة من طلبة التعليم العالي التي تحمل مبادىء ومعطيات قيمة تخدم الوطن وتجعل منهم مواطنين على درجة كبيرة من الوعي السياسي للنظام، ويقدمون الولاء والانتماء ويحافظون على الهوية الوطنية الكويتية، ويشاركون في صنع القرار السياسي ويعرفون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

- تفعيل دور المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي ليكون لها دور فعال في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة؛ وذلك بتصميم أنشطة لا منهجية تساهم في إثراء الحوار بين الأساتذة والطلبة، أو القيام بحملات توعوية خارج إطار الجامعة.

- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات في موضوعات الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية لا سيما المجالات المتعلقة بالتربية السياسية لدى القطاع التربوي في المدرسة وفي الجامعة على حد سواء، وتصميم نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها في برامج التنمية السياسية، وفي إتخاذ القرارات التي هدفها بناء الدولة الأنموذج والوطن الحضاري المتقدم.

- إجراء دراسات تهدف إلى تحديد المتطلبات الأساسية والمواصفات التي يجب توافرها في استاذ التربية السياسية.

- أن تتضمن المقررات المتعلقة بالوعي السياسي للطلبة مجالاً خصباً لطرح القضايا التي يدور حولها الجدل والنقاش داخل المجتمع بحيث يستطيع تكوين رأي حولها، واتخاذ موقف منها.

- الخروج على الأطر التقليدية في إعداد الطالب والتي تقوم على الفصل بين التخصصات الأكاديمية من ناحية، والحياة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى. ومن هنا يجب أن تتحول المناهج والبرامج إلى نصوص تحتاج الى تحليل وقراءة، وتفسيرات لا نهائية في ضوء علاقات القوة داخل المجتمع، مما يكسب الطالب الوعي الناقد والقدرة على تشكيل وصياغة موقف نقدي فاعل من مشكلات مجتمعية بمختلف أبعادها.

- توسيع نطاق برامج إعداد الطالب الجامعي بحيث لا يتم التركيز على الجانب المهني والتخصصي حسب، بل ينبغي التركيز أيضاً على تنمية الوعي السياسي للطلبة باعتبارهم منتجين للمعرفة والقوة، وباعتبارهم فاعلين سياسياً لهم أدوارهم في الحياة السياسية وفي نقلهم لمهارات المشاركة والعمل السياسي، كذلك يجب أن تستند برامج اعداد الطلبة إلى متطلبات التدريب الوطنية أكثر من تتبع أنماط تربوية خارجية، لذا لا بد من العودة إلى نتائج البحوث المحلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، إبراهيم محمد سعد، (١٩٩٩). جدوى تدريس التربية القومية بالأستقصاء الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والمفاهيم المرتبطة بالتربية السياسية لدى طالبات الثانوية العامة. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، (٣٣)، جمهورية مصر العربية، ص ص ١٥٣ – ١٩٥.

إبراهيم، حسنين توفيق، (١٩٩٥). **الدور الأساسي لجماعة الاخوان المسلمين والسياسة في ظل التعددية السياسية المقيدة في مصر**: دراسة في الممارسة السياسية ١٩٨٤ – ١٩٩٠. القاهرة: مركز المحروسة.

أبو زيد، حكمت، (١٩٨١). إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي. (٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، ص ص ١٠٣.

أحمد، كمال أحمد، (١٩٨٠). **تنظيم المجتمع: مبادىء وأسس ونظريات**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين، (١٩٧٠). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

الأغا، فريدة وعائشة المانع، (١٩٨٤). الكويت: اليونسكو، **دراسة إستقصائية بشأن البحوث المعبرة عن المرأة في منطقة الخليج العربي** .

الأنصاري، عيسى محمد وعلي اسعد وطفة، (٢٠٠٠). موقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية. ٢٦ (٩٨)، الكويت: جامعة الكويت: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ص ص ١٨٣ – ٢٥٠.

الأسكوا، (٢٠٠٤). . بيانات أسكوا، نقلاً عن الرابط الالكتروني التالي:
http://www.escwa.org.

بترسون، جون، (١٩٨٩). دول الخليج العربي: **خطوات نحو المشاركة السياسية**. ترجمة رهام موسى العطاونة، لندن: (د.ن).

بغدادي، أحمد وفلاح المديريس، (١٩٩٣). دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية. ١٥ (١٩٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي،** ص ص ٨٧ – ١٠٦.

التل، سعيد وآخرون، (١٩٩٧). **قواعد التدريس في الجامعة: "دليل عمل الأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي"**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

التل، سعيد، (١٩٨٦). **دراسات في التعليم الجامعي**. عمان: دار اللواء للطباعة والنشر.

التل، سعيد، (١٩٨٧). **مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي**. عمان: دار اللواء للطباعة والنشر.

الجابري، محمد عابد، (١٩٩٠). العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية.**

جلبي، علي عبد الرزاق وآخرون، (٢٠٠٢). **نظرية علم الاجتماع: الرواد**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جلبي، علي عبد الرزاق، (١٩٨٥). **الشباب والمشاركة السياسية، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جلبي، علي عبد الرزاق، (٢٠٠١). **نظرية علم الاجتماع: الاتجاهات الحديثة والمعاصرة.** الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجواهري، عبد الهادي، (١٩٨٤). **دراسات في علم الاجتماع السياسي.** القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .

الجوهري، عبد الهادي وآخرون، (١٩٧٨). **دراسات في التنمية الاجتماعية.** أسيوط، مكتبة الطليعة.

الجوهري، عبد الهادي، (١٩٧٨). المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المجلة الاجتماعية القومي**ة، ١٥ (١)، ص ص ٨٥.

حجاج، عبد الفتاح أحمد، (١٩٨١). **التربية والتنمية السياسية.** قطر: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

خليفة، عبد اللطيف محمد، (١٩٩٧). صورة المرأة الكويتية لدى طلاب الجامعة: دراسة مقارنة بين الجنسين. الكويت: جامعة الكويت، **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ٢٢ (٨٧)، ص ص ٣٠ – ٥٥.

الخميسي، السيد سلامة، (١٩٩٩). **الجامعة والسياسة في مصر: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات.** الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.

راجح، خديجة عبد الكريم، (٢٠٠٣). **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

راغب، هدى، (١٩٩١). **أزمة السياسة في البلاد التي قطعت شوطاً في طريق التعددية بعد أحداث الخليج: دراسة حالتي الأردن والجزائر، حتى لا تنشب حرب عربية أخرى**. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية.

رحمة، أنطون حبيب، (٢٠٠٢). اتجاهات جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي.الكويت: جامعة الكويت ، **المجلة العربية للعلــوم الإنسانيــة**، ٢٠ (٧٧)، ص ص ١٢١ – ١٥٨.

الرميحي، محمد، (١٩٨١). أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج. (٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، ص ص ٩٩ – ١١٦.

سحيمي، عبدالله مشعان، (٢٠٠٤). **مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السدانى، نورية، (١٩٨٣). **المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية** في الفترة من ٧١ – ١٩٨٢م. الكويت: مؤسسة السداني.

السعداوي، نوال، (١٩٨١). المرأة العربية وعقبات التنمية. سبتمبر، (٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، ص ص ١٠٣.

سليتر، فيل، (٢٠٠٠). **مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها: وجهة نظر ماركسية (المشروع القومي ١٥٤)**. ترجمة خليل كلفت. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الشايجي، عبد الرزاق خليفة، (١٩٩٢). **إنتخاب المرأة نظرة دستورية**. الكويت: مكتبة الامام الذهبي.

الصالح، عبدالله غلوم، (١٩٩٦). **المشاركة في صنع القرار إحدى قضايا المرأة الكويتية العاملة من منظور اجتماعي**: منتدى وصنع القرار الطريق الى تحقيق المساواة الكويت ٦ – ٩ مايو ١٩٩٦، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.

الصباح، أمل يوسف العذبي، (١٩٨٨). **تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة**. الكويت: جامعة الكويت، كلية الأداب.

الصباح، ميمونة خليفة، (٢٠٠٠). إطلالة تاريخية ورؤية مستقبلية لدور المرأة في عالم متغير، **ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته ٤-٥ أكتوبر ١٩٩٩**، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

صبيح، صلاح عطية، (١٩٨٠). **العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي**. الكويت: مؤسسة الصباح.

الظفيري، بندر عايد، (١٩٩٥). **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**: رؤى متعددة. الكويت كلية الأداب.

عاشور، إياس محمود، (٢٠٠٣) **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية** (١٩٨٩ – ٢٠٠١). رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.

عبد الخالق، ناصف، (١٩٨١). دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية. الكويت: جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (٤)، ص ص ٧ – ٣٧.

العبد الغفور، فوزية، (١٩٨٤). **تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ – ١٩٧٢)**. الكويت: مكتبة الفلاح.

عبدالله، عبد الخالق واماني عمران، (١٩٩٧). الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات. جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ٢٢ (٨٥) ص ص ١٠٧ – ١٣٩.

العتيبي، سعد محمد، (١٩٩٩). **الوثيقة قرار ١٦ مايو ١٩٩٩.. وأحداث متسارعة**، رؤية شاملة لحقوق المرأة السياسية. تقديم رشا الحمود الجابر الصباح، الكويت، جامعة الكويت.

العتيبي، علي دعيج، (٢٠٠٥). **الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العجمي، محمد منيف حمد، (٢٠٠٠). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**: نظرة علمية تحليلية. القاهرة: دار الجديد.

علي، سعيد إسماعيل (محرر)، (١٩٩٧). **البناء القيمي في المجتمع الكويتي**. الكويت: مكتب الانماء الاجتماعي.

علي، سعيد إسماعيل، (١٩٩٧). **الأصول السياسية للتربية**. القاهرة. (د.ن).

علي، محمد وعلي عبد المعطي، (١٩٨٤). **السياسة بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

علي، يوسف غلوم، (٢٠٠٥). حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. الكويت، ٣١ (١١٨)، ص ص ١١ – ٤٢.

عواملة، عبدالله أحمد، (٢٠٠٥). **مفهوم التنمية السياسية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العوضي، بدرية عبدالله (٢٠٠٠). مرسوم حقوق المرأة السياسية بين الرفض والتأيد، ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته ٤-٥ أكتوبر ١٩٩٩ ، الكويت: جامعة الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.**

العيسى، شملان يوسف وآخرون، (٢٠٠٥). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية. ٣١ (١١٨)، ص ص ٤٣ – ٧٩، جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١١٨، السنة ٣١ يوليو.

غيث، عاطف واسماعيل سعد (١٩٩٠). **المشكلات الاجتماعية**: دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فراج، حسن طنطاوي (١٩٩٢). **الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

فهمي، محمد سيد، (٢٠٠٣). **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

الكويت. وزارة التخطيط، (١٩٨١). **المجموعة الإحصائية السنوية**. العدد الثامن عشر. ص ٣٧١.

الكويت. وزارة التخطيط، (١٩٨٦). **المجموعة الإحصائية السنوية**، العدد الثالث والعشرين. ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

الكويت. وزارة التخطيط، (٢٠٠٥)، **إدارة التنمية البشرية**، مؤشرات الخطة الإنمائية الخمسية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)، بيانات غير منشورة.

القاني، أحمد حسين، وعلي الجمل، (١٩٩٦). **معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**. القاهرة: عالم الكتب.

مان، مشيل ، (١٩٩٤). **موسوعة العلوم الاجتماعية**. ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح. الكويت: مكتبة الفلاح.

مجاهد، جمال السيد ابراهيم، (١٩٩٣). **دور وسائل الاعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث**، دراسة لحالة مصر في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

محمد، محمد علي (١٩٩٨). **أصول علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: المعرفة الجامعية.

المحمد، محمود حديد، (١٩٩٩). **الأسس الاجتماعية للوعي السياسي عند المثقفين في محافظة الحسكة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

مدكور، إبراهيم، (١٩٧٥). **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

مرسي، محمد منير، (١٩٨٧). **التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته**. القاهرة: دار النهضة العربية.

المصدق، رقية، (١٩٩٠). **المرأة والسياسة التمثيل السياسي في المغرب**. الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

معوض، عائشة إسماعيل عبد اللطيف، (٢٠٠١). **الوعي السياسي للطفل المصري في الريف دراسة حالة القرية (الحصوة) محافظة الشرقية**. رسالة دكتوارة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

المنوفي، كمال، (١٩٧٨). التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر. الكويت: جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ٦ (٤)، ص ص ٣٧٤.

الموسوى، نضال حميد، (١٩٩٠). **ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الكويتية: دراسة ميدانية على عينة طبقة من النساء الكويتيات**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ناصر، ابراهيم، (٢٠٠٣)، **المواطنة**. عمان: مكتبة الرائد العلمية.

نجيب، كمال، (١٩٩٢). **المدرسة والوعي السياسي**. الاسكندرية: مطبعة النيل.

نصار، سامي محمد وفهد عبد الرحمن الرويشد، (٢٠٠٤). الوعي السياسي والإنتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية السياسية بدولة الكويت. القاهرة، **مجلة البحث التربوي**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، (٢)، ص ص ١ – ٣٤.

النقشبندي، بارعة، (٢٠٠٠). **المشاركة السياسية للمراة الأردنية**. مؤتة للبحوث والدراسات، ١٥ (٦)، ص ص ١٩٧ – ٢٣٠، عمان - الأردن.

وطفة، علي أسعد وسعد الشريع، (١٩٩٩). "الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في دولة الكويت: آراء عينة من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي لجامعة الكويت " في: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي. بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ص ٣٢٧ – ٣٩٩.

وطفة، علي أسعد وسعد الشريع، (٢٠٠٣). التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت. **عالم الفكر**، ٣١، ص ص ٦٥ – ١٠٦.

ووكر، أ.هـ ، (١٩٦٦). **المؤلفات الإنسانية في علم الاقتصاد**. ترجمة راشد البرادي، القاهرة: دار المعرفة.

يوسف، فاروق أحمد، (١٩٨٣). المشاركة السياسية في مصر، **مجلة الأهرام الاقتصادية**، (٧٧٧)، ص ص ٣٥ – ٤٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Altbach, Philip G. (1966). Students and politics. **Comparative Education Review**. (10), 185.

Altbach, Philip G., (1970). **“Student and university, and society: A Comparative Sociological Review**, USA: Jossey – Bass .

Archer, Magaret S. (1980). (ed) Student, University and Society – A Comparative Sociological Review (U.S.A . Jossey – Bass). P.lo.

Back, John C., (1976). The Institionalization of Non Formal Education. **Comparative Education Review**. 362 – 363.

Benjamin, Levin. (1994). Democracy and Education, Student and School**.** A paper Presented At The Conference: Under Seruting Again: what kind of Secondary School L Do we Need? Canada**, (ERIC, ED3691730).**

Bogdanor, Vernon. (1993). **The Blackwell Encyclopedia of political Science**: Cambridge University Press. Cambridge Black well Publishers.

Caliendo, Stephen M. (2000). **Teachers Matter: The Trouble With Leaving Political Education to the Coaches**: West port, Praeger.

Coleman, James S. (1965). (ed) **Education and Political Development**. Princeton: Princeton University Press.

Daisy, Ta. (1969). Educational Psychology, **Encyclopedia Britannica,** Volume, 7, P. 396.

Dawson, Richard & Kenneth Prewitt. (1969). **Political Socialization**. Boston: little Brown & comp.

Freire, Paulo. (1998). **Pedagogy of Freedom: Ethics, Democracy, and Civic Courage**. Translated by Patrick Clarke. Lanham: Rowman Littlefield.

Freire, Paulo. (1997). **Pedagogy of the heart**. New York: Continuum.

Geenstain, Fred. (1965). **Children Politice**. Newhaven: Yale University Press.

Giroux, Henry A. (1996). “Is there a place for cultural studies, in: colleges of education? “: in Henery Giroux etal **Counternatrratives: Cultural Studies and Critical Pedagogies in Postmodern Spaces**. New York: Routgers. PP 41 – 58.

Huntington, Sumuel, (1968). **Political order in changing Societices**. New Haven: Yale University Press. P.5.

Harber, clive. (1994). International political development and democratic teacher education, **Educational Review**, ub (2), 159.

Karl. W, (1970). **Deutsch Politics Government How People Devide Their Fate**. Boston: Houghton Miffin.

Keller, Susanne, (1975**). Male and Femal – A sociological view** General learning pres, silver Burdett Co.

Langered, W., (1985). Political education. in : **The International Encyclopedia of Education: Research and Studies**. Oxford: Pergamon press, vol. 7 PP 3974 – 3977.

Lipset, Seymour, Paul Lazars, Allten and Linz Barlon, (1954). “The Psychology of voting: An Analysis of Political Behaviour”, in: **Hand book of Social Psychology**, vol.2: Wesley Publishing, Addison werley Publishing Co., P. 1174 – 1175.

Mead, Margaret, (1950**). Sex and Temperament in Three Primitive Societies**, New York, Mentor Book:

Milbarth, lester w., (1965). **Political participation, how and why people gietin volved in politics** ?. Chicago: Rand MC Nally.

Rettinger, Virginia. (1993). The Maral and Political Consciousness of Preadolescents. **Moral – Education – Forum**, VI8n4 P2-35 Win.

Roth, David, Wilson, Fand Frank. (1980). **The comparative study of politics.** New jersey: Prentice – Hall.

Sears, David, (1975). Political Socialization, In: Fred Green Stein and Nelson Pols by: (eds) **Hand Book of Political Secience**, vol.2, Massachusetts, Addison: Wesley Publishing, P. 95.

Simon, James and Merrill, Bruce D. (1998). Political Socialization on the Classroom Revisited: The kinds voting program. **Social Sience Journal**, 35 (1), 29 – 42.

Verba, Sidney. (1991). **Small groups and political behavior: A study of leadership**. Princeton: Princeton University press.

Walsh, John E., (1964). **Education and Political Power**. New York: The Center for Applied Research in Education.

Winter Herbert R and Bellows Thomas J. (1977). **People and Politics: Introduction to Political Science**. New York: John Wiley.

الملاحق

الملحق ١. احصائية بأعداد طلبة جامعة الكويت المقيدين موزعة حسب الكليات للعام الدراسي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

كشف بإعداد الطلبة المقيدين

متسلسل	الكليات	عدد الطلبة المقيدين		
		طلبة	طالبات	الاجمالي
١	كلية العلوم الإدارية	٧٧٩	١٥٧٤	٢٣٥٣
٢	كلية الحقوق	٤٣١	٨٢٨	١٢٦٢
٣	كلية الآداب	٨٨٧	١٧٧٢	٢٦٥٩
٤	كلية العلوم	١٢٠٦	١٧٦٢	٢٩٦٨
٥	مركز العلوم الطبية	٢٨٥	٦١٠	٨٩٥
٦	كلية الهندسة والبترول	١٦٦٣	١٣٩٩	٣٠٦٢
٧	كلية العلوم الطبية المساعدة	٩٢	٦٠٢	٦٩٤
٨	كلية التربية	٨١٤	٣٠٣١	٣٣٤٥
٩	كلية الشريعة	٥٥٨	٥٨٣	١١٤١
١٠	كلية العلوم الاجتماعية	٥٩١	١٩١٢	٢٥٠٣
١١	كلية البنات		٦٩٣	٦٩٣
الاجمالي				**٢١٥٧٥**

الملحق ٢. أداة الدراسة الخاصة بالمدرسات

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

الأستاذة الفاضلة: ....

تحية طيبة وبعد ،

فتقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان " درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة ". من أجل الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية من الجامعة الأردنية .

لذا نرجو التكرم بوضع اشارة (X) أمام كل فقرة، وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة. مع الرجاء بتوخي الدقة والأمانة العلمية. علماً بأن الأستبانة وضعت بغرض البحث العلمي، وستعامل البيانات الواردة فيها بمنتهى السرية ولن تظهر أي اشارة لشخصكم .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة

عبير الدويلة

الجامعة الأردنية

القسم الأول: المعلومات الشخصية (البيانات الأساسية).

١. الكلية: ....

٢. التخصص: ....

٣. سنوات الخبرة: ☐ ١-٥ سنوات. ☐ ٦ -١٠ سنوات. ☐ ١١-١٥ فأكثر.

القسم الثاني: أسئلة الاستبانة لاعضاء الهيئة التدريسية للاناث .

	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	معارض	معارض بشدة
١	المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن					
٢	تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم .					
٣	يشمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية.					
٤	ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات.					
٥	يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها.					
٦	يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.					
٧	يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية.					
٨	تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية.					
٩	يحث الاستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية.					
١٠	الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات السياسية في الحياة .					
١١	المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .					
١٢	المرأة تبني آرائها السياسية من خلال الانتخاب .					
١٣	ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان .					
١٤	هناك حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت.					
١٥	أن حكم الأقلية هو دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا .					
١٦	أرى أن تترك المرأة السياسة للسياسيين من الرجال فقط.					
١٧	تمثل السياسة دور أساسياً في حياتنا العامة .					
١٨	من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة.					
١٩	أن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده.					
٢٠	أن الانظمة السياسية في الكويت من أفضل أنواع الأنظمة في الوطن العربي.					
٢١	الطرق التقليدية القبيلة في الحكم الكويتي هي الأفضل.					
٢٢	أؤيد إشتغال المرأة في مجال السياسة .					
٢٣	أن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة.					
٢٤	علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية .					
٢٥	مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة هامة في الدولة.					
٢٦	تكمن اهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها.					
٢٧	ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية.					
٢٨	ترى المرأة ان مشاركتها السياسية ترف سياسي.					
٢٩	المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة.					
٣٠	ارشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة.					

	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	معارض	معارض بشدة
٣١	أكثر المجالات التي تناسب المرأة هو المجال الاجتماعي.					
٣٢	العادات والتقاليد تمنع المشاركة السياسية للمرأة.					
٣٣	يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي.					
٣٤	المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الادارية الهامة قد أثبتت وجودها عملياً.					
٣٥	إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة .					
٣٦	أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون.					
٣٧	المشاركة السياسية للمرأة تؤدي الى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي .					
٣٨	يرى البعض إن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي.					
٣٩	إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية.					
٤٠	يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت.					
٤١	المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي .					
٤٢	وجود قيادات نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً.					
٤٣	لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية أكثر من الماضي.					
٤٤	اختيار المرأة كمرشحة للبرلمان أمر ضروري كونها لديها القدرة .					
٤٥	إختيار المرأة كعضوة في البرلمان ضرورة كونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل.					
٤٦	أن اتجاهات الكويتين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تنحصر في التصويت الانتخابي .					
٤٧	اتجاهات الكويتين عامة نحو مشاركة المرأة السياسية لا تأخذها بصورة جادة.					

الملحق ٣. أداة الدراسة الخاصة بالطلبة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

أعزائي الطلبة

تحية طيبة وبعد ..

فتقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة ". من أجل الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية من الجامعة الأردنية .

لذا نرجو التكرم بوضع اشارة (X) أمام كل فقرة، وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة. مع الرجاء بتوخي الدقة والأمانة العلمية. علماً بأن الأستبانة وضعت بغرض البحث العلمي، وستعامل البيانات الواردة فيها بمنتهى السرية ولن تظهر أي اشارة لشخصكم .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة

عبير الدويلة

الجامعة الأردنية

القسم الأول: المعلومات الشخصية (البيانات الأساسية).

١. الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. المحافظة: ☐العاصمة ☐حوالي ☐ الفروانية ☐مبارك الكبير ☐الجهراء ☐الأحمدي

٣. أسم الكلية: ....

٤. التخصص : ....

٥. المستوى الدراسي (السنة الدراسية): ☐ الأولى ☐ الثانية ☐الثالثة ☐ الرابعة ☐ الخامسة

القسم الثاني: أسئلة الأستبانة حول عضو هيئة التدريس من (الأناث)

	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	معارض	معارض بشدة
١	السلطات في النظام السياسي الكويتي تنقسم الى ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .					
٢	يهدف إيجاد الوعي السياسي الى إيجاد الفئة الوطنية المسؤولة من أجل مصلحة الوطن.					
٣	تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم .					
٤	يتضمن الدستور الكويتي مواد خاصة بالانتخابات تشجع على المشاركة السياسية.					
٥	ينص الدستور الكويتي أن جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات.					
٦	يتيح الدستور الكويتي حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها.					
٧	يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.					
٨	المناهج الخاصة بالتربية السياسية لا تعمل على تكامل المفاهيم السياسية عند الطلبة.					
٩	تتضمن مناهج التعليم العالي معلومات عن الدستور الكويتي.					
١٠	تشجع المناهج الكويتية على المشاركة السياسية الفاعلة.					
١١	يهتم التعليم العالي بمشاركة الطلبة في صنع القرارات المتعلقة بهم من خلال إتحاد الطلبة .					
١٢	تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة السياسية.					
١٣	تهتم المدرسات بمتابعة الطلبة للقضايا السياسية الداخلية.					
١٤	تهتم المدرسات بتعليم الطلبة النقد الموضوعي.					
١٥	تؤكد المدرسات للطلبة ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة.					
١٦	تنبذ المناهج والمدرسات التعصب بجميع أشكاله للمحافظة على وحدة تراب الوطن.					
١٧	تشجع المدرسات الطلبة على المشاركة في نشاطات اتحاد الطلبة.					
١٨	تعمل المدرسات على تنمية الوعي السياسي عند الطلبة.					
١٩	تتيح مناهج التعليم العالي فرص التعرف على					

	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	معارض	معارض بشدة
	المشكلات الراهنة في المجتمع الكويتي.					
٢٠	تحقق مدرسات الكلية أهداف مجتمعنا .					
٢١	تساهم المناهج في تحقيق أهداف المجتمع الكويتي.					
٢٢	تساعد مدرسات الكلية على بناء الأفراد للحياة .					
٢٣	تقوم المدرسات بواجباتهن التعليمية داخل الكلية.					
٢٤	تقدم المدرسات خدمات تربوية ونفسية للطلبة.					
	الفقرة	**موافق بشدة**	**موافق**	**غير موافق**	**معارض**	**معارض بشدة**
٢٥	تسهم المدرسات في تطوير العلاقات الاجتماعية بين الطلبة.					
٢٦	لا تتفاعل المدرسات مع الطلبة خارج قاعات التدريس.					
٢٧	المدرسات غير متسامحات مع الطلبة.					
٢٨	تسهم المناهج الدراسية على تخريج طلبة قادرين على العمل.					
٢٩	تسهم المناهج الدراسية في تربية الطلبة على تحمل المسؤولية الاجتماعية.					
٣٠	المناهج الدراسية تنمي الوعي السياسي للطلبة.					
٣١	تنمي المناهج القدرة على الابتكار والتجديد.					
٣٢	تضع المناهج احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها.					
٣٣	لا بد من تطوير المناهج الدراسية .					
٣٤	تنمي المناهج الروح الديمقراطية لدى الطلبة.					
٣٥	تنمي المناهج في التعليم العالي قدرة الطلبة على النقد والحوار الموضوعي.					
٣٦	تساعد المدرسات على اذكاء روح الحوار والمناقشة بين الطلبة.					
٣٧	تشجع البنى الجامعية على مناقشة القضايا السياسية.					
٣٨	تنمي مناهج التعليم العالي المعلومات والمعارف السياسية.					
٣٩	إيجاد مقرر دراسي خاص بالتربية السياسية في مناهج التعليم العالي ضروري للتوعية السياسية.					
٤٠	ان مقرر التربية السياسية يفيد في تعلم تاريخ الكويت.					
٤١	أن مقرر التربية السياسية ضروري لتوعية الطلبة على أهم قيم القضايا السياسية.					

٤٢	مقرر التربية السياسية ضروري لتحصين الطلبة ضد الدعاية المضادة.					
٤٣	تتيح التربية السياسية للطلبة المشاركة في صناعة القرار الجامعي.					
٤٤	ان التربية السياسية تعزز من أساليب الحوار بين الطلبة.					
٤٥	تعرف التربية السياسية الطلبة بصورة موضوعية على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية المعاصرة.					

الملحق ٤. جدول ٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	المعارضة الوطنية الكويتية المسؤولة تهدف لمصلحة الوطن .	٣,٧٥	٠,٩٧	٢٧	مرتفع
٢	تعتبر الكويت من الدول الدستورية في العالم .	٤,٢٩	٠,٥٩	١١	مرتفع
٣	يشمل الدستور الكويتي على مواد تشجع على المشاركة السياسية.	٤,١٨	٠,٦٦	١٧	مرتفع
٤	ينص الدستور الكويتي على أن جميع الكويتين متساوون في الحقوق والواجبات.	٤,٣٣	٠,٧٧	٩	مرتفع
٥	يمنح الدستور الكويتي المواطن حق تأسيس الاحزاب السياسية والانتماء إليها.	٣,١٥	١,١٨	٣٤	متوسط
٦	يؤكد الدستور الكويتي على التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.	٤,٠٤	٠,٩١	٢١	مرتفع
٧	يشجع المناخ السياسي في دولة الكويت على ممارسة القيم الديمقراطية.	٣,٨٨	٠,٨٧	٢٦	مرتفع
٨	تشجع المناهج في التعليم العالي على المشاركة السياسية.	٣,١٧	٠,٩٦	٣٣	متوسط
٩	يحث الاستاذ الأكاديمي الطلبة على المشاركة السياسية في القضايا الوطنية.	٣,٤٩	٠,٧٠	٢٩	متوسط
١٠	الوعي السياسي يعني سلامة إدراك المرأة للمعارف والمعلومات السياسية في الحياة .	٤,٢٩	٠,٥٧	١١	مرتفع
١١	المرأة الواعية سياسياً تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .	٤,٠٣	٠,٩٠	٢٢	مرتفع
١٢	المرأة تبني آرائها السياسية من خلال الانتخاب .	٣,٦٠	٠,٨٧	٢٨	متوسط
١٣	ترغب المرأة الكويتية في ترشيح نفسها للبرلمان .	٤,٢٤	٠,٦٦	١٥	مرتفع
١٤	لا حاجة لقيام أحزاب سياسية في الكويت.	٢,٦٦	١,٢٣	٣٨	متوسط
١٥	إنّ حكم الأقلية ليس دائماً الأفضل خاصة في مجتمعاتنا .	٣,٢٢	١,٠١	٣٢	متوسط

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٦	أرى أن تترك المرأة السياسة للسياسيين من الرجال فقط.	٣,٩٠	١,١٥	٢٥	مرتفع
١٧	تمثل السياسة دور أساسياً في حياتنا العامة .	٤,١٧	٠,٨٣	١٨	مرتفع
١٨	من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا لأننا لم نعيها بطريقة مناسبة.	٢,٧٦	١,١٤	٣٧	متوسط
١٩	أن هدف أي نظام سياسي المحافظة على وجوده.	٤,٠٠	٠,٨٠	٢٣	مرتفع
٢٠	أن الانظمة السياسية في الكويت من أفضل أنواع الأنظمة في الوطن العربي.	٤,٠٤	٠,٧١	٢١	مرتفع
٢١	لا أرى الطرق التقليدية القبيلة في الحكم الكويتي هي الأفضل.	٣,٣٧	١,١١	٣٠	متوسط
٢٢	أؤيد إشتغال المرأة في مجال السياسة .	٤,١٢	٠,٩٤	٢٠	مرتفع
٢٣	أن على المرأة الكويتية تقلد المناصب العليا في الدولة.	٤,٣١	٠,٨٨	١٠	مرتفع
٢٤	علينا كنساء الاهتمام بالقضايا السياسية المحلية .	٤,٣٧	٠,٥٩	٦	مرتفع
٢٥	مجلس الأمة في وقته الحالي هو مؤسسة هامة في الدولة.	٤,٣٨	٠,٦٦	٥	مرتفع
٢٦	تكمن اهمية مجلس الأمة في مجالات التشريع ومراقبة تنفيذها.	٤,٣٧	٠,٥٩	٦	مرتفع
٢٧	ترى المرأة أن مشاركتها السياسية مسؤولية وطنية.	٤,٢٦	٠,٨٨	١٤	مرتفع
٢٨	ترى المرأة ان مشاركتها السياسية ترف سياسي.	٢,٣٧	٠,٩٩	٣	متوسط
٢٩	المرأة المتعلمة هي الأكثر تحقيقاً للنجاح في مجلس الأمة.	٤,٢٧	٠,٨٩	١٣	مرتفع
٣٠	ارشح من أراها مؤهلة للترشيح لمجلس الأمة.	٤,٤٥	٠,٩٤	٢	مرتفع
٣١	لا يقتصر عمل المرأة على المجال الاجتماعي.	٢,٨٣	٠,٩٥	٣٦	متوسط
٣٢	إنّ العادات والتقاليد لا تمنع المرأة من المشاركة السياسية.	٢,٩٠	١,٠٤	٣٥	متوسط
٣٣	يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مساهمة المرأة في المجتمع الكويتي.	٣,٩٦	١,١٢	٢٤	مرتفع
٣٤	المرأة الكويتية التي احتلت بعض المناصب الادارية الهامة قد أثبتت وجودها عملياً.	٤,٤٨	٠,٥٨	١	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣٥	إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح يعزز المساواة بين الرجل والمرأة .	٤,٤١	٠,٧٤	٣	مرتفع
٣٦	أهم القطاعات المؤيدة لمشاركة المرأة سياسياً المثقفون.	٤,١٣	٠,٨٢	١٩	مرتفع
٣٧	المشاركة السياسية للمرأة تؤدي الى مزيد من الرقابة السياسية في المجتمع الكويتي .	٤,٢٨	٠,٧٤	١٢	مرتفع
٣٨	يرى البعض أنّ إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتي.	٣,٣٤	١,١٥	٣١	متوسط
٣٩	إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتيح فرصة أكبر لممارسة الديمقراطية.	٤,٣٦	٠,٧٨	٧	مرتفع
٤٠	يعارض الرجال المشاركة السياسية للمرأة في الكويت.	٢,٥٤	٠,٧٤	٤٠	متوسط
٤١	المرأة بطبيعتها الخاصة لا يناسبها المجال السياسي .	٢,٤٩	١,١٧	٤١	متوسط
٤٢	وجود قيادات نسائية في مناصب الدولة العليا يساعد على تفعيل دور المرأة سياسياً.	٤,٣٥	٠,٧٢	٨	مرتفع
٤٣	لقد حققت المرأة إنجازات عامة في الفترة الحالية أكثر من الماضي	٤,٤٠	٠,٦٢	٤	مرتفع
٤٤	اختيار المرأة كمرشحة للبرلمان أمر ضروري كونها لديها القدرة .	٤,٢٢	٠,٩٥	١٦	مرتفع
٤٥	إختيار المرأة كعضوة في البرلمان ضرورة كونها تتفهم وضع المرأة بصورة أفضل من الرجل.	٤,٢٦	٠,٨٣	١٤	مرتفع
٤٦	إن اتجاهات الكويتين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تنحصر في التصويت الانتخابي .	٢,٥١	٠,٩٨	٤٠	متوسط
٤٧	يحمل الكويتيون عامة مشاركة المرأة السياسية بصورة جادة.	٢,٤٠	٠,٩١	٤٢	متوسط
	الكلي	٣,٧٨	٠,٣٢		مرتفع

THE DEGREE OF POLITICAL AWARENESS AMONG THE KUWAITI WOMAN WORKING IN HIGHER EDUCATION AND ITS EFFECT ON STUDENTS

by
Abeer Eid Al-Duwaila

Supervisor
Dr. Ibrahim Abdullah Nasser, Prof

ABSTRACT

This study aimed to measure the degree of political awareness among kuwaiti women working in higher education, and the effect of that awareness on students; also aimed to explore the extent of student, perception and knowledge of the constitution provisions, and the importance of the political education course. In addition, the study aimed to identify the role of woman teachers and curricula in the development of political awareness among them, from their own perspective. Further, the variable under investigation were: the field of specialization and experience for teachers, and gender and educational level for students.

The sample of the study consisted of (73) female teacher, and (2782) male & female students.

A questionnaire was developed, consisting of (47)items, for woman teaching; and a second one was developed, consisting of (45) Items, for the students. The date was processed using means, Standard deviations, percentage. Furthermore, T-test and one-way analyses of variance (ANOVA) and LSD test were implemented.

The study has reached a number of findings, notably that kuwaiti woman working in higher education enjoys a higher degree of political perception: the students, too, have political understanding in the importance of learning about the constitution provisions, and policy education course.

The study has come to the conclusion that, the role of woman teachers, and high education curricula, in developing political awareness among students, were not up to the required standard. Moreover, there were statistically significant differences in the degree of political awareness among students that can be. Attributed to gender, in favor of the female students, and to the educational level in favor of freshman students.